الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية.

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة:

نويري تهاني

محلابي نوال

تحت عنوان:

إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية
دراسة حالة بنك البركة في الجزائر

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بن لخضر السعيد	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د. سنوسي علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
لعجال العمرية	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــــــداء

إلى من لم أجد ما يوفيهما حقهما ، الى أمي الغالية التي لا ترتاح نفسي الا بقربها ، الى ابي سندي و ظهري أطال الله عمرهما و امدهما بالصحة و العافية.

إلى أنوار حياتي و أعز ما املك أخواتي ساجدة و ميسون و أخي بهاء الدين و بالأخص أختي العزيزة أشواق و زوجها الكريم حسان اللذين كانا لي خير عون دون أن انسى

الكتكوتة الصغيرة جوري.

إلى من رافقوني دربي فقضيت معهم شبابي فكانوا لي خير رفقة في الدنيا زينب و شيماء.

إلى كل من تمنى لي النجاح في مسيرتي.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع

تهاني

إهـــــــــــداء

الحمد لله الذي هدانا و أنار دربنا و نفعنا بالعلم و وفقنا في إنجاز هذا العمل راجين منه أن يكون بداية موفقة لمشوارنا اللاحق.

أهدي ثمرة جهدي و عملي هذا إلى الوالدين الكريمين اللذين لم يبخلا علي بعطائهما ، حفظهما الله و أدامهما نورا لدربي .

إلى من شاركوني الحياة تحت سقف واحد إخوتي محمد و بشرى.

إلى كل الأحباب و الأصدقاء اللذين ساعدونا في إتمام هذا العمل .

إلى كل عزيز على قلبي و إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد.

نوال

شكر و عرفان

بسم الله و الصلاة و السلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم.

نشكر الله الحي القدير على أن وفقنا و أعاننا على إتمام هذا العمل فالحمد لله حتى ترضى و الحمد لله إذا رضيت و لك الحمد بعد الرضا...

نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا القدير "سنوسي علي" الذي نلنا شرف تأطيره على ما قدمه لنا من نصائح و مساعدات لإتمام هذا العمل نسأل الله الحي القيوم أن يبارك له في عمره و عمله و ولده و يسدد خطاه .

إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية اللذين رافقونا طيلة مشوارنا الدراسي و لم يبخلوا علينا بالمادة العلمية .

إلى كل من ساعدنا و شجعنا من قريب و من بعيد و لو بكلمة طيبة و دعاء.

و في الأخير نرجو من الله تعالى ان يجعل عملنا المتواضع نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على التخرج من بعدنا

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــــوان	الصفحة
إهداءات	
شكر و عرفان	
فهرس المحتويات	I- II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
مقدمة	أ– هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك الاسلامية و إدارة مخاطرها	
تمهيد	02
المبحث الأول: عموميات حول البنوك الاسلامية	03
المطلب الأول: تعريف ونشأة البنوك الاسلامية	03
المطلب الثاني: اهداف وخصائص البنوك الاسلامية	05
المطلب الثالث: أنواع البنوك الاسلامية	09
المطلب الرابع: أساليب التمويل في البنوك الاسلامية	11
المبحث الثاني: إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية	25
المطلب الأول: ماهية المخاطر	25
المطلب الثاني: ماهية إدارة المخاطر	33
المطلب الثالث: إدارة مخاطر صيغ التمويل و إجراءاتها	38
المطلب الرابع: إدارة و معالجة المخاطر الخاصة بصيغ التمويل في البنوك الإسلامية	42
خلاصة الفصل	46
الفصل الثاني: دراسة حالة بنك البركة في الجزائر	

تمهيد	**48**
المبحث الأول: عموميات حول بنك البركة في الجزائر	**49**
المطلب الأول: تقديم بنك البركة في الجزائر	**49**
المطلب الثاني: المعلومات المالية لبنك البركة في الجزائر	**56**
المطلب الثالث: صيغ التمويل المطبقة في بنك البركة في الجزائر	**62**
المبحث الثاني: إدارة المخاطر في بنك البركة في الجزائر	**71**
المطلب الأول: سياسة بنك البركة في إدارة المخاطر	**71**
المطلب الثاني: طبيعة المخاطر التي يتعرض لها بنك البركة في الجزائر	**74**
المطلب الثالث: أساليب مواجهة المخاطر ببنك البركة في الجزائر	**78**
خلاصة الفصل	**84**
خاتمة	**86**
قائمة والمراجع	**90**
الملخص	**103**

قائمة الأشكال

الرقم	العـــــــــنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لبنك البركة في الجزائر	53
02	الميزانية العامة لبنك البركة في الجزائر (2019/2017)	57
03	حقوق الملكية لبنك البركة في الجزائر (2019/2017)	58
04	تطور إجمالي حسابات العملاء ببنك البركة في الجزائر	59
05	تطور إجمالي التمويلات ببنك البركة في الجزائر	60
06	مجموع الإيرادات ببنك البركة في الجزائر	61
07	نتيجة السنة المالية لبنك البركة في الجزائر	62
08	الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر ببنك البركة في الجزائر	73

قائمة الجداول

الرقم	العـــــــــنوان	الصفحة
01	توزيع فروع بنك البركة على المناطق في الجزائر	51
02	أنواع التمويلات في بنك البركة في الجزائر	63

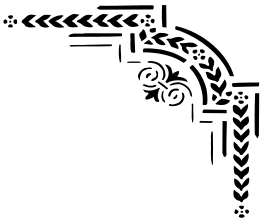

مقدمـــــــــة

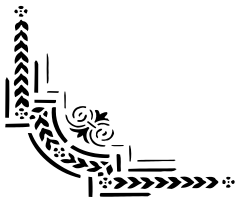

مقدمة:

أصبح اليوم موضوع التمويل من المواضيع الهامة التي تصدرت حيزا هاما لدى الباحثين والمفكرين الاقتصاديين في مختلف الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء ، لذا يعتبر التمويل من بين أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات المصرفية التقليدية منها أو الإسلامية، فهو أساس مزاولة أي نشاط اقتصادي، إضافة إلى أن التمويل الإسلامي يعد تمويلا حديثا، ينمي ويطور من عمل البنوك، وهذا طبعا يرجع للأساليب التمويلية المعتمدة من قبل المصارف الإسلامية ، باعتبار هذه الأخيرة تستخدم العديد من صيغ التمويل الشرعية التي تختلف باختلاف نوع النشاط.

ومنه تعتبر صيغ التمويل الإسلامي إحدى أهم الصيغ التمويلية ذات الكفاءة العالية نظرا لتنوعها وتعدد أساليها، وهو ما جعلها تساهم في تغطية الاحتياجات التمويلية لمختلف المؤسسات أو الأفراد، بما يتناسب مع طبيعتها وحجمها ومجال نشاطها، وقد برزت كفاءة التمويل الإسلامي المتعلقة باحتواء الأزمات والمخاطر والتقلبات الدورية، وكفاءته المتعلقة بتكامل أشكاله وصيغه وأساليبه في السنوات الأخيرة. حيث تستبعد أساليب التمويل الإسلامي التمويل بالدين لتحل محله صيغ تمويلية أخرى تعتمد أساسا على المشاركات المصرفية التي تبرز كصيغة تمويلية واستثمارية قائمة بحد ذاتها فهي تساهم بشكل كبير في الحد من مخاطر التمويل الإسلامي، وتتميز بتعدد أشكالها خاصة مع وجود أدوات مالية إسلامية قائمة على صيغة التمويل بالمشاركة.

ولكن رغم هذا فالمصارف الإسلامية تعاني من العديد من المشاكل والتحديات المتعلقة بالمخاطر التي تتخلل صيغ التمويل إضافة إلى مخاطر تشترك فيها مع البنوك التقليدية، من مخاطر سيولة، ومخاطر ائتمان.. وغيرها، فلا شك أن هذه المخاطر تؤثر على نشاط المصارف الإسلامية، مما يلزمها الاهتمام أكثر بنظام إدارة المخاطر والعمل على تطويره، ولا ريب أن أحد أهم الاستراتيجيات العملية لرفع هذا التحدي هو القضاء على هذه المخاطر، وإدارة مخاطرها بكفاءة عالية.

أولا: اشكالية الدراسة

أصبحت المصارف الاسلامية ضرورة اقتصادية حتمية، أثبتت وجودها وتميزها، ومقدرتها على تطوير أليات و الأدوات والمنتجات المصرفية، وهذا ما أدى الى انتشارها بسرعة في العالم.

فالصناعة المصرفية الإسلامية مطالبة الأن، أكثر من أي وقت مضى بالاهتمام أكثر من أي وقت مضى بإدارة المخاطر، واختيار النموذج المناسب للمعرفة الحقيقية للبيئة المصرفية، وذلك من خلال الكفاءة المهنية والخبرة، والسعي لاكتشاف المخاطر التي تواجهها الأساليب التمويلية،
ليس بهدف تجنبها، ولكن لاحتوائها لتعظيم عائدها، والذي في النهاية هو مقياس النجاح.
مما سبق ذكر ولمعالجة إشكالية هذه الدراسة قمنا بطرح الإشكالية التالية:

"**كيف تتم عملية إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية؟**"

و من أجل تبسيط إشكالية دراستنا قمنا بتجزئة السؤال الجوهري الى اسئلة فرعية كالتالي:

1. ما هي المخاطر التي تواجهها البنوك الاسلامية؟
2. ما هي الأساليب المتبعة في إدارة مخاطر صيغ التمويل في لبنوك الاسلامية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

1. مخاطر صيغ التمويل التي تواجهها البنوك الاسلامية و كذلك مخاطر البنوك التقليدية.
2. إن وجود مخاطر تنفرد بها البنوك الاسلامية يتطلب وجود أساليب ملائمة لإدارتها.

ثالثا: أهمية الدراسة

يعتبر موضوع إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية من أهم المواضيع المحفزة على البحث حيث شغل بال الكثير من الخبراء في العمل البنكي الاسلامي، و من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في تحديد المخاطر التي تتعرض لها البنوك الاسلامية، و بيان كيفية إدارتها و معالجتها في حال الوقوع فيها بالاعتماد على اساليب و تقنيات اكثر حداثة.

رابعا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز أساليب التمويل في البنوك الاسلامية
- التعرف على كافة المخاطر التي تواجه البنوك الاسلامية و اساليب مواجهتها
- اعطاء صورة شاملة عن كيفية ادارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية
- اثراء المكتبة الجامعية بهذه الدراسة حتى يسهل على الطلبة الباحثين من اقتنائها و الاستفادة منها.

خامسا: دوافع اختيار موضوع الدراسة

أ. **دوافع ذاتية:**

- الرغبة في البحث و الاطلاع على الموضوع و دراسة المواضيع المتعلقة بالبنوك الاسلامية.
- صلة موضوع الدراسة بالتخصص (اقتصاد نقدي و بنكي).

ب. **دوافع موضوعية:**

- معرفة المخاطر التي تواجه البنوك الاسلامية و اساليب ادارتها.
- يعتبر موضوع ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية حديثا في الدراسات المالية و البنكية و بالتالي الرغبة في الاطلاع على هاته المواضيع.
- المساهمة في اضافة دراسة في هذا المجال لإثراء البحث العلمي.

سادسا: منهج الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة وتحقيقا لأهدافها استخدمنا مزيجا من المناهج المعتمدة في الدراسة الاقتصادية حيث استخدمنا المنهج الوصفي عند التطرق للإطار النظري لإدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية" (الإطار النظري)، كما استخدمنا المنهج التحليلي من أجل إسقاط الدراسة النظرية على الواقع متخذين بنك البركة نموذجا والوصول إلى نتائج علمية يمكن إسقاطها على أرض الواقع.

سابعا: الدراسات السابقة

1. **الدراسة الأولى:** حياة نجار، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2014. بعنوان إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل–دراسة واقع البنوك العمومية الجزائرية– حيث تمحورت اشكالية الأطروحة حول مدى قيام البنوك التجارية العمومية الجزائرية بإدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية ، حيث توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- اقتصار البنوك التجارية العمومية الجزائرية بصفة أساسية على نسبة كوك للملائمة دون اهتمامها لباقي أنواع المخاطر.
- قواعد الحيطة و الجذر المطبقة في الجزائر غير كافية لضبط نشاط البنوك التجارية العمومية و ادارة مخاطرها.

- افتقار البنوك العمومية الجزائرية الى نصوص تشريعية تحدد تقنيات تغطية و قياس مخاطر السوق ،مخاطر السيولة ، و المخاطر لتشغيلية.

2. **الدراسة الثانية:** هاجر زرارقي ، رسالة ماجستير ، **بعنوان إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية** ، سنة 2011. بجامعة فرحات عباس سطيف. فقد توصلت من خلال هذه الدراسة الى ان المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك الاسلامية أعلى من البنوك التقليدية و ذلك بسبب طبيعة التمويل التي تتميز به البنوك الاسلامية. كما ان هذه البنوك مجبرة على استخدام وسائل محددة للتعامل مع مخاطر الائتمان و ذلك ضمن قيود الشريعة و هذا يبرز محدودية الطرق الحالية للتعامل مع هذه المخاطر و ذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي ، الذي يقوم على جمع المعلومات و البيانات حول المخاطر و إدارتها في البنوك الاسلامية و من ثم تحليلها ، و قد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها :أن البنوك التقليدية لا تختلف عن البنوك الاسلامية في مراحل ادارة المخاطر .
3. **الدراسة الثالثة:** خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية–دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و الاسلامية**– ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2009/2008 . حيث هدفت هذه الدراسة الى ابراز الفرق في ادارة المخاطر بين البنوك التقليدية و الاسلامية بالإضافة الى ايجاد الحلول المناسبة لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها كافة البنوك ، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج المقارن من خلال المقارنة بين بنكين هما بنك الفلاحة و التنمية الريفية باعتباره بنكا تقليديا و بنك البركة في الجزائر باعتباره بنك اسلاميو ذلك من خلال اجراء مقابلات مع المسؤولين مؤشر الخطر لكل بنك اعتمادا على الميزانيات في الفترة 2007/2003 ، و توصلت نتائج الدراسة الى أن كل بنك لديه وسائل و تقنيات لإدارة المخاطر، و أما البنوك الاسلامية أكثر مقدرة و مرونة في ادارة المخاطر البنكية حيث ان لها مبادئ و اساليب تمكنها من مواجهة المخاطر و الأزمات التي تواجهها.
4. **الدراسة الرابعة:** موسى عمر مبارك محيميد، أطروحة دكتوراه، **بعنوان مخاطر صيغ التمويل و علاقتها بمعايير كفاية رأس المال للمصارف الاسلامية من خلال معيار بازل2**،الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية ، 2008، حيث توصل الباحث إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- ان المخاطر التي ذكرتها لجنة بازل المتمثلة في المخاطر الائتمانية و السوقية و التشغيلية موجودة لدى البنوك الاسلامية ،لكن طبيعة هاته المخاطر تختلف احيانا عن البنوك التقليدية.

- ان وظيفة رأس المال الوقائية في البنوك الاسلامية تختلف عن وظيفته في البنوك التجارية و خاصة انهلا يتحمل خسائر الاستثمارات الموصولة من الحسابات المشتركة الا في حالة التقصير من قبل البنك.
- من خلال التحليل لصيغ التمويل الاسلامي و مخاطرها تبين ان كل صيغ التمويل لها علاقة بجميع او بعض المخاطر المكونة لمعادلة كفاية رأس المال و هي مخاطر الائتمان، السوق، التشغيل.

ثامنا: حدود الدراسة

أ. **الحدود المكانية:** اتخذت الدراسة بنك البركة في الجزائر حالة تطبيقية لدراسة ادارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية.

ب. **الحدود الزمانية:** تم تحديد فترة الدراسة خلال شهرين اي من شهر فيفري الى افريل 2022.

تاسعا: صعوبات الدراسة

من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعدادنا لهذا الموضوع صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالدراسة التطبيقية و الشح في المعلومات حول الموضوع.

عاشرا: هيكل الدراسة

قمنا بتقسيم هذه الدراسة الى فصلين حيث :

حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للبنوك الاسلامية و ادارة مخاطرها ، تضمن مبحثين ، خصص المبحث الأول للحديث عن عموميات حول البنوك الاسلامية و أساليب صيغ التمويل فيها ،أما المبحث الثاني فقد تضمن إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية .أما **الفصل الثاني فخصص للدراسة الميدانية** لبنك البركة في الجزائر، و تضمن هذا الفصل مبحثين: تطرقنا في المبحث الأول لعموميات حول بنك البركة في الجزائر مع ذكر صيغ التمويل المطبقة في البنك ، أما المبحث الثاني و الأخير فخصص لإدارة المخاطر في بنك البركة في الجزائر .

الفصـــــل الأول

الإطار النظري للبنوك الإسلامية وادارة مخاطرها

الفصل الأول : الإطار النظري للبنوك الإسلامية وإدارة مخاطرها

تمهيد:

تلعب البنوك الاسلامية دورا اقتصاديا و اجتماعيا هاما و متميزا و هذا من خلال ممارستها للأعمال المصرفية و الخدمات الاستثمارية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، كما انها تتميز عن البنوك التقليدية بخصوصيات و اختلافات جوهرية مما أدى الى الاختلاف في طريقة تعبئة مواردها من جهة ، و اختلاف العلاقات بين البنك و عملائه من جهة اخرى ، و هذا انعكس على طبيعة المخاطر التي تواجهها، حيث تتعرض البنوك الاسلامية الى نوعين من المخاطر، مخاطر تشترك فيها مع البنوك التقليدية نتيجة لطبيعة العمل المصرفي و مخاطر خاصة بها .

في الآونة الأخيرة أصبح كل اهتمام البنوك الاسلامية يدور حول كيفية ادارة المخاطر التي تتعرض لها بطريقة تتلاءم مع طبيعة عملها.

و هذا ما سنتطرق اليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول البنوك الاسلامية

المبحث الثاني: ادارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية

المبحث الاول: عموميات حول البنوك الاسلامية

للبنوك الاسلامية دور كبير في مجال النشاط الاقتصادي ، حيث اصبحت حقيقة واقعة ليست في حياة الامة الاسلامية فحسب بل تعدت الى الشعوب الاخرى، و صارت تساهم في بناء اقتصاد الدول و تحقيق أهداف المجتمع لتؤدي دورها التنموي على نطاق شامل.

المطلب الاول: نشأة وتعريف البنوك الاسلامية

سوف نتطرق في هذا المطلب الى نشأة و مفهوم البنوك الاسلامية

اولا: نشأة البنوك الاسلامية

جاءت نشأة البنوك الاسلامية تلبية لرغبة المجتمعات في ايجاد صيغة للتعامل المصرفي بعيد عن شبه الربا و بدون استخدام سعر الفائدة[1].

و لقد كانت اول محاولة لتنفيذ فكرة البنوك الاسلامية و تحويلها الى واقع عملي مع بداية الستينات بمصر وذلك عام 1963 ، متمثلة في بنوك الادخار المحلية التي تأسست على مبدا التعامل بالفائدة و اعقبتها محاولات مماثلة في باكستان ثم ثانية في مصر (بنك ناصر الاجتماعي1971) ، ثم البنك الاسلامي للتنمية بالسعودية عام 1974[2]، و يعتبر بمثابة الانطلاقة الحقيقية لعمل البنوك الاسلامية حيث يوفر الاموال اللازمة لإقامة مشاريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان الاعضاء على اساس تقاسم الارباح .

ومنذ تلك السنة توالت عمليات انشاء البنوك الاسلامية في مختلف دول الخليج العربي ، وامتدت الفكرة الى بعض الدول الآسيوية و الافريقية و حتى الاوروبية منها ، كما تم افتتاح العديد من النوافذ التي تعني بتقديم خدمات مالية اسلامية على مستوى البنوك التقليدية في مختلف دول العالم.

---

[1] فيروز حناش، ليلى العجرود، **تقييم السلامة المصرفية للبنوك الاسلامية باستخدام طريقة CAMELS** (دراسة حالة بنك الراجحي السعودي)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل،2019/2018، ص10.

[2] مختاري مصطفى، **مخاطر التمويل في المصارف الاسلامية**(دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008/2008، ص03.

وقد بلغ عدد البنوك الاسلامية حوالي 400 بنك حتى نهاية سنة 2009 ، بحجم اصول قدر بنحو 825 مليار دولار ، بنسبة نمو قدرت بما يفوق 30% عن العام 2008[1].

ثانيا: تعريف البنوك الاسلامية

اختلف الكتاب و الباحثون في مجال البنوك الاسلامية في وضع تعريف محدد للبنوك الاسلامية[2] و سوف يتم استعراض بعض هذه التعاريف كما يلي :

1. (هو مؤسسة نقدية مالية تعمل على جلب الموارد النقدية من افراد المجتمع و توظيفها وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية بشكل يضمن نموها و يحقق هدف التنمية الاقتصادية و التقدم الاجتماعي للشعوب و المجتمعات الاسلامية)[3].
2. (البنك الاسلامي هو مؤسسة مالية تلتزم بتطبيق شريعة الله تعالى في المجال الاقتصادي و المعاملات و تحرير المجتمعات الاسلامية من المحظورات الشرعية)[4].

وعليه يمكن تعريف البنك الاسلامي على انه كيان مالي و اقتصادي وجد ليتم فيه تطبيق منهج الفكر الاقتصادي الاسلامي وجعله واقعا ملموسا من خلال الاستثمار الامثل لموارده في مشاريع استثمارية اقتصادية و انتاجية تتماشى و احكام الشريعة الاسلامية ، و تسهم في تحقيق متطلبات الفكر الاقتصادي الاسلامي في التكافل الاجتماعي ، التوزيع العادل للثروات و تحقيق الربح الحلال ، فضلا عن نشاط الوساطة بين وحدات الفائض و العجز المالي الذي يعد جوهر عمل البنوك عموما[5].

[1] آمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية** ،دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الاسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، فرع دراسات مالية و محاسبة معمقة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص05.

[2] مطهري كمال، **دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية و البنوك التقليدية في تحويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، دراسة حالة بنك البركة و بنك القرض الشعبي الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012/2011، ص15

[3] لقمان محمد مرزوق، **البنوك الاسلامية و دورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي**، الطبعة الثانية، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب،2001، ص197.

[4] مختاري مصطفى، **مخاطر التمويل في المصارف الاسلامية(دراسة حالة بنك البركة الجزائري)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008/2008، ص05

[5] الساعدي حكيم حمود، المفرجي ثورة صادق، الحلي محمد حسن، **المصارف الاسلامية، مفاهيم اساسية و حالات تطبيقية**، دار بغدادي للكتب للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الاولى، بغداد، 2019، ص21.

المطلب الثاني : اهداف و خصائص البنوك الاسلامية

تتميز البنوك الاسلامية بمجموعة من الخصائص و تسعى الى تحقيق جملة من الاهداف تجعلها بديلا امثلا للنظام المصرفي التقليدي تميزها عن غيرها من البنوك

اولا: اهداف البنوك الاسلامية:

بالإضافة الى عامل الربح الذي يعتبر امرا بديهيا لأي نشاط نقدي او تجاري ، تسعى البنوك الاسلامية عموما الى تحقيق مجموعة من الاهداف و التي تتمثل فيما يلي:

1) **اهداف شرعية:** تتمثل في تطبيق منهج الله في مجال المال و الاقتصاد ، و تصحيح وظيفة راس المال في المجتمع و ابراز العمل الانساني و الجهد البشري باعتباره عنصرا هاما من عناصر الانتاج ، و تحقيق النمو الشامل و الالتزام في كل ذلك بتعاليم الاسلام و توجيهاته ، وذلك باتباع اوامره و اجتناب نواهيه و التمسك بكل القيم الروحية و الاخلاقية التي دعت اليها الشرائع السماوية[1] .

2) **الاهداف المالية:** بما ان البنك الاسلامي في المقام الاول مؤسسة مصرفية اسلامية تقوم بأداء الوساطة المالية بمبدأ المشاركة ، فان لها العديد من الاهداف المالية التي تعكس مدى نجاحها في اداء هذا الدور في ضوء احكام الشريعة الاسلامية و هذه الاهداف هي:

أ. **جذب الودائع و تنميتها** : وهي تعد من اهم الاهداف حيث يمثل الشق الاول في عملية الوساطة المالية و ترجع اهمية هذا الهدف الى انه يعد تطبيقا للقاعدة الشرعية و الامر الالهي بعدم تعطيل الاموال و استثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الاسلامي و افراده و تعد الودائع المصدر الرئيسي لمصادر الاموال في البنك الاسلامي سواء كانت في صورة ودائع استثمار بنوعها(المطلقة و المقيدة) او ودائع تحت الطلب او ودائع ادخار وهي مزيج من الحسابات الجارية وودائع الاستثمار.

ب. **استثمار الاموال:** و يمثل الشق الثاني من عملية الوساطة المالية حيث تعد الاستثمارات ركيزة العمل في البنوك الاسلامية و المصدر الرئيسي لتحقيق الارباح سواء للمودعين او المساهمين ، و توجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن استخدامها في هذه المصارف لاستثمار اموال

[1] أوسكورت أحلام، بوهمهم مروة، **إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية**، دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة(2010-2016) ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، 2018/2017، ص04.

المساهمين و المودعين على ان يأخذ البنك في اعتباره عند استثماره للأموال المتاحة تحقيق التنمية الاجتماعية.

ج. **تحقيق الارباح:** الارباح هي المحصلة الناتجة من نشاط البنك الاسلامي فهي نتاج عملية الاستثمارات و العمليات المصرفية التي تنعكس في صورة ارباح موزعة على المودعين و على المساهمين يضاف الى هذا زيادة ارباح البنك تؤدي الى زيادة القيمة السوقية لاسهم المساهمين[1].

3) أهداف متعلقة برضا المتعاملين:

يعتبر ارضاء المتعاملين من بين اهداف البنوك الاسلامية ، وذلك من خلال:

أ.**تقديم الخدمات المصرفية** : حيث تسعى البنوك الاسلامية الى تقديم و تحسين مستوى الخدمات وفق احكام الشريعة الاسلامية لجذب اكبر عدد من المتعاملين وهذا لاستقطاب اكبر حجم من المدخرات و التي تمكنها من استثمارها في مختلف المجالات الاستثمارية ،ذلك ان البنوك التقليدية الربوية تعتبر منافسا قويا بسبب اسبقيتها و تجربتها الطويلة في هذا المجال.

ب. **توفير الامان للمودعين** : تولي البنوك الاسلامية اهتماما كبيرا لتحقيق عنصر الامان ذلك ان المخاطر التي يتعرض لها المتعاملون معها تكون اكبر مقارنة بما يتعرض له المودعون في البنوك التقليدية الربوية التي تضمن لهم اصل الودائع و تمنحهم مبالغ اضافية تحسب على اساس الفائدة ، في حين ان البنوك الاسلامية تقوم على اساس الربح و الخسارة دون ان تقدم عائدا محددا و مضمونا لأصحاب الودائع[2].

لذلك يعتبر توفير عنصر الامان عاملا مهما ففي كسب ثقة المودعين ، وهذا من خلال استثمارها وفق صيغ تمويلية لا تخالف احكام الشريعة الاسلامية و تحقق في الوقت نفسه ربحا مناسبا للبنك الاسلامي و المودعين.

4) **اهداف اجتماعية:** الى جانب تحقيق الاستثمارات وما يجنيه من عوائد ، فهو يهدف كذلك الى تحقيق اهداف اجتماعية من خلال :

أ. مساهمة البنك الاسلامي في جمع الزكاة و الصدقات و توزيعها على مستحقيها بشكل عادل .

[1] زايدي مريم، **اتفاقية بازل03 لقياس كفاية راس المال المصرفية و علاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الاسلامية**(دراسة حالة مصرف ابو ظبي الاسلامي)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاديات النقود و البنوك و الاسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2017/2016، ص27.

[2] سليم موساوي، **مدى مساهمة صيغ التمويل المصرفي الاسلامي في تحقيق الاستقرار النقدي**، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، فرع نقود و مالية، جامعة الجزائر03، 2016/2015، ص33.

ب. ربط العلاقة بين الشعوب الاسلامية.

ج. الاهتمام بأحوال المسلمين في البلاد الاسلامية و غير الاسلامية و الوقوف بجانبهم في السراء و الضراء.

د. تقديم القروض الحسنة لمواجهة الحاجات الاجتماعية .

هـ. خلق جو من التكافل الاجتماعي و التضامن بين افراد المجتمع .

و. المساهمة في المشروعات الاجتماعية و الاعمال الخيرية الهادفة الى تطوير المجتمع[1].

5) **اهداف اقتصادية:** على خلاف البنك التقليدي الذي هو وسيط مالي يتاجر في الديون عن طريق الفائدة الربوية فان البنك الاسلامي مشروع اقتصادي ، اذ فضلا عن قيامه بدور الوسيط المالي يغير اسلوب الفائدة الربوية ، فهو يمارس جميع الانشطة المالية و المصرفية و التجارية و الصناعية و الزراعية و العقارية و يسعى من ورائها الى تحقيق غايات اقتصادية نجملها فيما يلي:

أ. المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ب.تحقيق اعلى عائد ممكن للمساهمين و المستثمرين.

ج. الاستفادة المثلى من موارد البنك و توظيفها بالطرق الشرعية.

د. تشجيع الافراد على الادخار لتجميع الموارد للتمويل الاستثماري.

هـ. المساهمة في اقامة المشروعات الاستثمارية.

و. توفير التمويل اللازم بآجاله المختلفة و توفير مستلزمات الانتاج للقطاعات الانتاجية .

ز. القيام بجميع العمليات و الخدمات المصرفية[2].

ثانيا: خصائص البنوك الاسلامية

البنوك الاسلامية كغيرها من البنوك ، لها خصائص تنفرد بها و تميزها عن بقية البنوك و من اهم هذه الخصائص ما يلي:

[1] بن شعبان نوال ، بعابشة يسرى، **العوامل المؤثرة على ربحية البنوك الاسلامية(دراسة حالة مصرف السلام –الجزائر-)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر ، الطور الثاني ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج،2021/2020، ص14.

[2] ميلود بن مسعودة، **معايير التمويل و الاستثمار في البنوك الاسلامية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الاسلامي**، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2008/2007، ص21.

1. استبعاد التعامل بالفائدة :

لما كان سعر الفائدة التي تتعامل به البنوك التقليدية هو عبارة عن ربا، فانه كان لزاما على البنوك الاسلامية عدم التعامل به لأنه حرام ، و هذا يعني انها لا تتعامل بالفائدة سواء كانت ظاهرة او مختفية ثابتة او متحركة[1].

2. خضوع المعاملات البنكية لقاعدة الغنم بالغرم:

اذ لو تعاقد شخص مع اخر في معاملة ما دون ان يتحمل اية خسارة وان يكون له الربح فقط ، فيكون ذلك العقد باطلا لأنه يخالف حكم الاسلام.

3. الالتزام بالأولويات الاسلامية في التمويل و الاستثمار:

لا خلاف حول ضرورة تحقيق الربح من طرف البنك بغية استمراره و توسعه ، ولكن لا ينبغي ان يجعل من المردود المالي هدف اسمى لقيامه حيث ان المال في البنك الاسلامي كما في غيره افراد و هيئات يبقى دوما وسيلة في غايات اسمى تنصب كلها في عملية الاعمار و التنمية[2].

4. الاستثمار في مشاريع الحلال :

يلتزم البنك الإسلامي بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة معاملاته المصرفية والاستثمارية ، ولهذا يرفض المتاجرة بأمواله، حيث يقوم بتوظيفها في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات، الحقيقية بأساليب المشاركة التي تعتمد على اقتسام الأرباح والخسائر.

5. ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

البنك الاسلامي لا يربط بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فقط ، بل يعتبر ان لتنمية الاقتصادية لا يمكن ان تتحقق ان لم تأخذ التنمية الاجتماعية بعين الاعتبار ، فهو يراعي الجانبين عن طريق تمويل

[1] مطهري كمال، **دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية و البنوك التقليدية في تحويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، دراسة حالة بنك البركة و بنك القرض الشعبي الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012/2011،ص21.

[2] بوناموس ابتسام، **دور صيغ التمويل الاسلامي في تطوير عائدات البنوك الاسلامية(دراسة حالة بنك دبي الاسلامي(2016-2020))**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، 2021/2020، ص10.

المشاريع الاقتصادية ذات المردودية و الكفاءة الانتاجية التي تعود بالنفع على الامة الاسلامية ، و بالتالي تحقيق تنمية اجتماعية شاملة[1].

المطلب الثالث : انواع البنوك الاسلامية

تتمتع البنوك الاسلامية بطبيعة خاصة و مميزة ، و نظرا لتشعبها و ازدياد حجم معاملاتها و امتداد نشاطها وتقيم خدمات للمتعاملين مع البنك ادى الى انشاء بنوك اسلامية متخصصة و يمكن تقسيم البنوك الاسلامية وفقا للمعايير التالية:

اولا: وفقا للنطاق الجغرافي :

ويعتمد هذا المعيار على اساس النطاق الجغرافي الذي تشمل معاملاته او نشاط البنك الاسلامي الذي يمتد اليه، ووفقا لهذا النشاط يمكن التمييز بين نوعيين من البنوك:

1. **بنوك اسلامية محلية :** فهي تلك البنوك الاسلامية التي يتحدد نشاطها داخل حدود الدولة التي تحمل جنسيتها ، بحيث يمارس النشاط في الرقعة الجغرافية للدولة ولا يتعدى لخارجها.
2. **بنوك اسلامية دولية:** وهي تلك البنوك الاسلامية التي يمتد نشاطها خارج حدود الدولة و نجد عدة اشكال للنشاطات المختلفة من بينها:

_ اقامة علاقات مع البنوك التجارية الاخرى.

_ اقامة مكاتب تمثيل خارجية في دول اخرى.

_ فتح فرع للبنك بالدول الخارجية.

_ انشاء بنوك مشتركة مع بنوك اخرى في الخارج.

_ انشاء بنوك خارجية تكون خاصة بالكامل للبنك الاسلامي[2] .

[1] إدير سعاد، إكن نجاة، **واقع تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر، دراسة حالة بنك السلام الجزائري**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون خاص شامل، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2020/2019،ص 16.

[2] عماد فراح، **دور البنوك الاسلامية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبا نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014/2013، ص36.

ثانيا: وفقا للمجال التوظيفي للبنك

1. **بنوك اسلامية صناعية:** وهي تلك البنوك التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية و خاصة عندما يمتلك البنك الاسلامي مجموعة من الخيارات البشرية في مجال اعداد دراسات الجدوى و تقييم فرص الاستثمار.
2. **بنوك اسلامية زراعية:** هي البنوك التي تغلب على توظيفها اتجاهها للنشاط الزراعي باعتبار ان لديها المعرفة بهذا النشاط [1].

ثالثا: وفقا لحجم النشاط

ويتعلق هذا المعيار بحجم النشاط ، وتقسم البنوك وفق هذا المعيار كالاتي :

1. **بنوك اسلامية صغيرة الحجم:** هي بنوك محدودة النشاط يقتصر نشاطها على الجانب المحلي فقط ، و تعمل على جمع المدخرات و تقديم التمويل القصير الاجل لبعض المشروعات و الافراد في شكل مرابحات و متاجرات ، و تنقل فائض مواردها الى البنوك الاسلامية الكبيرة .
2. **بنوك اسلامية متوسطة الحجم:** هي بنوك ذات طابع قومي ، و تكون اكبر حجم في نشاط و اكبر من حيث العملاء و اكثر اتساعا من حيث النطاق الجغرافي ، وهي محدودة النشاط بالنسبة للمعاملات الدولية.
3. **بنوك اسلامية كبيرة الحجم** : يطلق عليها البعض "بنوك الدرجة الاولى" وهي من الحجم الذي يمكنها من التأثير على السوق النقدي ، و لديها من الامكانيات التي تؤهلها لتوجيه السوق و تمتلك بها فروع في اسواق المال و النقد الدولية[2].

رابعا: وفقا للعملاء المتعاملين مع البنك :

يتم تقسيم البنوك وفقا لهذا الاساس الى نوعين هما: بنوك اسلامية عادية تتعامل مع الافراد ، و بنوك اسلامية غير عادية تقدم خدماتها للدول و البنوك الاسلامية العادية ، و سنوضحها فيما يلي:

[1] مرزوقي آمنة، بن عثمان جهيدة، **واقع فتح نوافذ التمويل الاسلامي في البنوك التجارية(دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بالمسيلة)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021/2020،ص 11.

[2] عناب زكرياء، **البنوك الاسلامية و دورها في تمويل القطاع الزراعي(دراسة تجربة السودان)**،مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة ام البواقي، 2016/2015، ص12.

1. **بنوك اسلامية عادية تتعامل مع الافراد:** هي بنوك تنشا خصيصا من اجل تقديم خدماتها الى الافراد سواء كانوا طبيعيين او معنويين و سواء على مستوى العمليات البنكية الكبرى او العمليات البنكية العادية و المحددة
2. **بنوك اسلامية غير عادية تقدم خدماتها للدول و البنوك الاسلامية العادية** :هذا النوع من البنوك لا يتعامل مع الافراد بل يقدم خدماته الى الدول الاسلامية من اجل تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فيها ، كما يقدم دعمه و خدماته الى البنوك الاسلامية العادية لمساعدتها على مواجهة الازمات التي قد تواجهها اثناء ممارسة اعمالها[1].

خامسا: وفقا للاستراتيجية المستخدمة :

تنقسم البنوك الاسلامية حسب الاستراتيجية الى:

1. **بنوك اسلامية قائدة و رائدة:**هي بنوك متطورة جدا تستعمل تقنيات حديثة و تسعى الى الابتكار و التجديد ، و بذلك تكون في ابحاث علمية و تكنولوجية على عكس البنوك الاخرى و تكون خدمات هذه البنوك اعلى مستوى من خدمات البنوك الاخرى و ربحيتها تكون اكبر و يكون حجم معاملاتها اكبر.
2. **بنوك اسلامية تابعة و مقلدة:** و يتضح من اسمها انها تقوم بتقليد ما توصلت اليه البنوك الرائدة ، فاستراتيجيتها تقوم على انه اذا ما نجحت الابتكارات و الاساليب التي طبقتها ، وما مدى فعالية هذه الاساليب و تجاوب جمهور العملاء منها ، فاذا كانت ناجحة فإنها تسارع الى تقليد هذه البنوك و محاولة تقديم خدمات مصرفية مشابهة لها[2].

المطلب الرابع : اساليب التمويل في البنوك الاسلامية

للتمويل الاسلامي اساليب و اشكال عديدة تعد بدائل التمويل الربوي و من خلال هذا المطلب سوف نحاول الالمام بمعظم صيغ التمويل الاسلامي في البنوك الاسلامية و الذي سوف نتناول فيه صيغ التمويل الاسلامية القائمة على المشاركة و صيغ التمويل الاسلامية القائمة على المديونية.

[1] صورية بوزيدي ، **البنوك الاسلامية و علاقتها بالبنك المركزي**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة ام البواقي، 2014/2013، ص12.
[2] عماد فراح، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 37-38.

أولا: صيغ التمويل القائمة على المديونية

1. التمويل بالمرابحة:

يعد بيع المرابحة اداة تمويل على المدى القصير، حيث يستخدم في تمويل عمليات التجارة الداخلية و الخارجية، كما يمكن تطبيقه على مختلف الانشطة و القطاعات سواء كان ذلك خاصا بالأفراد ام بالمؤسسات.

أ. مفهوم المرابحة:

- **لغة** : المرابحة مشتقة من الربح ، يقول ابن منظور:"و اربحته على سلعته اي اعطيته ربحا و قد اربحته بضاعته و اعطاه مالا مرابحة اي الربح بينهما[1]."
- **اصطلاحا:** هي نقل المبيع بالثمن الاول و زيادة او بيع ما ملكه بما قام عليه و بفضل او بيع بمثل الثمن الاول و زيادة ربح[2].

ب.شروط المرابحة:

يشترط لصحة بيع المرابحة ما يلي:

- بيان راس مال السلعة الذي اشتريت به
- بيان الربح الذي يشترطه البائع.
- لا يصح بيع النقود و المرابحة بمثلها ، ولا يجوز بيع السلع بمثلها.
- ان يكون العقد الاول صحيحا ، و ذلك لان بيع المرابحة مرتبط بالعقد الاول في مجال العمل[3].

ج. انواع المرابحة:

تمارس المصارف الاسلامية التمويل بالمرابحة بطريقتين رئيسيتين هما:

- **بيع المرابحة العادية:** وهي التي تتكون من طرفين هما البائع و المشتري ، و يمتهن فيها البائع التجارة فيشتري السلع دون الحاجة الى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها ، ثم يعرضها بعد ذلك للبيع

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، الجزء 02، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت،1988، ص1103.

[2] حسني عبد العزيز يحي، **الصيغ الاسلامية للاستثمار في راس المال العامل**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الفلسفة، كلية العلوم المالية و المصرفية، تخصص المصارف الاسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، 2009، ص48.

[3] فخري حسن عزي، **صيغ تمويل التنمية في الاسلام**، الطبعة الثانية، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب، جدة، 2006، ص ص 32-33.

مرابحة بثمن و ربح يتفق عليه ، و تسمى كذلك بالمرابحة الفقهية ، و نظرا لان هذه الصيغة لا تتلاءم مع نشاط البنك ، عمل الباحثون على ايجاد صيغة اخرى تتلاءم و طبيعة نشاطه و التي تتمثل في بيع المرابحة للآمر بالشراء.

- **المرابحة المصرفية (المرابحة للآمر بالشراء)** :وهو من صور المرابحة المنتشرة في واقعنا المعاصر، التي يشتري فيها البنك السلعة بناءا على طلب المشتري و ذلك على اساس وعد منه بشراء تلك السلعة مرابحة ، و بيعها له بزيادة معلومة مع بيان الثمن الاساسي للسلعة و سداد الثمن على اقساط معينة و على ذلك يتكون عقد المرابحة للآمر بالشراء من وعد بالشراء صادر من الطالب لشراء السلعة بالمرابحة من البائع الاول اذا تحققت الاوصاف المتفق عليها و الثمن و الربح و عقد الشراء بين البائع الاول و البنك الاسلامي ، وعقد الشراء بين الواعد بالشراء (الزبون) و البائع الاول للمرابحة[1].

2. التمويل بالسلم

لقد انتشر تطبيق السلم بشكل خاص لدى المزارعين حيث يوفر لهم ما يحتاجونه من الموارد المالية اللازمة قبل البدء في نشاطهم و اعمالهم ، و لذلك اطلق عليه الفقهاء بيع المحاويج ، ولكن يسد ايضا ثغرة هامة بالنسبة للمنتجين و اصحاب الاعمال.

أ. **مفهوم السلم:**

- ("هو بيع شيء يقبض ثمنه نقدا عاجلا ، و يؤجل تسليمه الى فترة قادمة و قد يسمى بيع السلف")[2].
- هو عقد موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلا يستخدم في مجال الاستثمار العقاري عن طريق بيع الوحدات قبل انشائها و تسليمها بعد الانتهاء منها ، و يمكن تنفيذ ذلك بالتعاون مع الشركات العقارية، و بيع الوحدات السكنية بعد ذلك [3].

[1] شوقي بوقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية**، دراسة تطبيقية مقارنة ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2011/2010، ص19.

[2] محمد احمد جابر جودة، **مدى ملائمة عمليات التمويل و الاستثمار في المصارف الاسلامية لمعايير هيئة المحاسبة و المراجعة الاسلامية** ،دراسة ميدانية تطبيقية على المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2016، ص32.

[3] طوبال ابتسام، عبلة لمسلف، **طرق و اساليب التمويل الاسلامي للسوق العقاري** ،دراسة حالة بنك البركة نموذجا، ress journal-route éducationnel-et social science journal، اسطنبول، تركيا، العدد07، 2020، ص99.

ب. **شروط السلم:**

يشترط صحة السلم ما يلي :

- لابد من بيان جنس المسلم فيه و نوعه و صفته و مقداره.
- معرفة اماكن وجود المسلم فيه ملك البائع عند حلول الاجل.
- ان يكون الثمن معلوما حال العقد مقبوضا في المجلس.
- ان يكون الاجل بالنسبة للمسلم فيه معلوما و يصح تعجيل المسلم فيه قبل حلول الاجل.
- تحديد مكان ابقاء المسلم فيه عند حلول الاجل اذا كان له حمل و مؤونة
- ان يخلو البدلان من علتي الربا و هما اتحاد القدرة و الجنس.

و من شروطه ايضا:

- اذا انقطع المسلم فيه بعد حلول الاجل كان المسلم بالخيار بين فسخ السلم او انتظار وجوده حتى يمكن تسليمه.
- لا يجوز التصرف في راس مال المسلم قبل قبضه.
- يمنع التصرف في المسلم فيه قبل قبضه لأنه مبيع و التصرف في المبيع قبل قبضه لا يجوز و في هذا يقول الرسول صلى الله عليه وسلم "لا تأخذ الا سلمك او رأسمالك " [1].

ج. انواع السلم:

يمكن تقسيم السلم الى الانواع التالية:

➢ **السلم المقسط:**

- **صورته:** تسليم المسلم فيه على دفعات ، مثال:اسلم في طن من الارز خلال سنة كل شهر 111 كيلوجرام ، وقد اجازه الجمهور قياسا على بيع التقسيط ، و اذا فسخ العقد يتم حساب القيمة بالتساوي ، و يمكن الاستفادة منه في تعاقد المنتجين مع الموزعين على ان يتم التسليم بشكل جزئي.
- **من امثلته** : العقود التي تتم بين الافراد و شركات توزيع الصحف و المجلات.

➢ **السلم الموازي:**

- هو بيع مستأنف في ظاهره و شكله القانوني مع الاعتماد فيه على عقد سلم سابق.

[1] فخري حسن عزي، **مرجع سبق ذكره**، ص42.

- هو ان تبيع مؤسسة التمويل في الذمة سلعا جنس ما اسلم فيه ، دون الربط بين العقدين . او هو ان يبرم العاقد صفقة شراء بالسلم ، ثم يبرم صفقة بيع بالسلم دون ربط بينهما ، و يعزم على ان ينفذ الصفقة الثانية مما يتسلمه من الصفقة الاولى ، و مثال ذلك ان يأتي مزارع الى مؤسسة التمويل ليبيعها محصوله من الزيتون ، و يسلمها في وقت قطف الزيتون ، و تدفع مؤسسة التمويل الثمن للمزارع ، و تقوم المؤسسة بالتعاقد مع طرف اخر لبيعه كمية الزيتون بتاريخ اخر متفق عليه ، و يتم ذلك من خلال عقدين منفصلين[1].

3. الاستصناع

يؤدي الاستصناع دورا مهما في الحياة العملية ، فأفاد الصانع الذي قدم صنعته و خبرته ، و افاد المستصنع الذي استطاع من خلال عقد الاستصناع الحصول على ما يرغب فيه و ارضاء ذوقه و تحقيق مصلحته وفق المقاييس المناسبة له و الفنون التي يتصورها و يتأمل توافرها فيه .

أ. مفهوم الاستصناع :

- **لغة** : الاستصناع استفعال من صنع ، فالألف و السين للطلب ، يقال : استغفار لطلب المغفرة، و الصنع ، و الصناعة بكسر الصاد: حرفة الصانع، و اصطنعه: اتخذه، قال تعالـــــــــــــى: { واصطنعتك لنفسي } (طه اية41) ، و يقال اصطنع فلان خاتما اذا سال رجلا ان يصنع له خاتما ، و استصنع الشيء : دعى الى صنعه ، فالاستصناع لغة : طلب الفعل.

- **اصطلاحا** : اختلفت عبارات العلماء في تعريف الاستصناع ، و يرجع ذلك الى اختلافهم في حقيقة الاستصناع و تكييفه ، حيث ادخله الجمهور ضمن السلم ، أما الأحناف فعدوه عقدا مستقلا و يعد مذهب الأحناف من اكثر المذاهب تناولا للموضوع في صورة مستقلة ، لكنهم اختلفوا في تعرفيه و مرجع ذلك الاختلاف الى ادخال بعض القيود او اخراجها ، و من تلك التعريفات :

- **تعريف الكاساني** : (هو عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العمل) . و هنا قد بين كونه عقدا ، لكن لم يذكر اشتراط تحديد الثمن ، فلم يكن جامعا .

[1] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **صيغة عقد السلم و السلم الموازي و تطبيقاتها في المصارف الاسلامية(وفق الضوابط و الشروط الشرعية و المصرفية تجربة البنوك السودانية)**، منتدى فقه الاقتصاد الاسلامي، دبي، 2015، ص ص19-20.

- **تعريف ابن الهمام :** (الاستصناع طلب الصنعة و هو أن يقول لصانع خف أو مكعب أو أواني الصفر اصنع لي خفا طوله كذا و سعته كذا و يعطى الثمن المسمى اولا يعطي شيء فيعقد الآخر معه) . وهو التعريف بالرسم لا الحد ، حيث عرف الاستصناع بذكر بعض صوره .

- **تعريف السمرقندي :** (هو عقد على مبيع في الذمة و شرط عمله على الصانع) .

–و يمكننا من خلال التعريفات السابقة و ما لوحظ عليها ان نقول : ان الاستصناع هو : " عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العمل على وجه مخصوص بثمن معلوم " [1] .

ب. شروط الاستصناع :

هناك العديد من الشروط من بينها :

- بيان جنس المصنوع و نوعه وقدره و صفته لأنه لا يصير معلوما بدونه .
- أن يكون مما يجري فيه التعامل بين الناس .
- أن تكون مادة الاستصناع و العمل من الصانع و الا كان اجازة .
- أن يكون الاجل محدد لاستلام المصنوع على خلاف الحنفية الذين يرون عكس ذلك ، يجوز تأجيل دفع الثمن كله او تقسيطه الى اقساط معلومة لآجال محددة ، كما يمكن للبنط ان يكلف شخص آخر بإنجاز جزء أو كل المشروع [2].

ج.أنواع الاستصناع :

يمكن ان نتحدث عن نوعين من الاستصناع : الاستصناع العادي (التقليدي) و الاستصناع الموازي (التمويلي)

- **الاستصناع العادي او التقليدي :**

وهو الأسلوب الذي تحدثت عنه كتب الفقه قديما وحديثا، و ذكرنا تعريفه فيما سبق، ومن خلاله يتم التعاقد بين طرفين :

---

[1] د. مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، **آلية تطبيق عقد الاستصناع في المصارف الاسلامية(دول مجلس التعاون لدول الخليج نموذجا)**، بحث مقدم الى مؤتمر المصارف الاسلامية بين الواقع و المأمول، دائرة الشؤون الاسلامية و العمل الخيري، دبي، 31ماي-3جوان2009،ص ص10-11.

[2] بوضياف جهاد، **ادارة مخاطر السيولة في البنوك الاسلامية، دراسة حالة بنك البركة الجزائري** ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص25.

- **مستصنع :** فرد او مؤسسة
- **صانع :** حرفي ، مقاولة ، شركة

ويكون موضوع هذا العقد هو صنع شيء معين بأوصاف و كميات مخصوصة متفق عليها لقاء ثمن محدد معجل أو مؤجل ، وعلى أن تكون المواد الاولية من الصانع فالغلاقة التعاقدية بين طرفي العقد تكون مباشرة و ليس بينهما أي وسيط مالي .

- **الاستصناع الموازي او التمويلي :**

وهذا أسلوب تمويلي طورته المصارف الإسلامية ، وهو مركب من عقدي استصناع على النحو التالي :

- العقد الاول يجريه البنك مع الراغب في السلعة ، فيكون البنك في هذا العقد " صانعا " و يمكن أن يكون الثمن هنا مؤجلا .

- العقد الثاني يكون مع المختصين بصناعة ذلك النوع من السلع ليقوموا بإنتاج و صنع السلع المطلوبة وفق المواصفات المتفق عليها – في العقد الأول – و في هذا العقد يكون مركز البنك " مركز المستصنع " ، و يمكن ان يكون الثمن هنا معجلا و أقل من الثمن الاول بطبيعة الحال ، و إذا استلم البنك السلعة و دخلت في حيازته يقوم بتسليمها إلى من طلبها، و يتحمل البنك ضمان العيوب للمستصنع و المسؤولية تجاهه عن نقص الاوصاف المشروطة في العقد الاول ، و ليس هناك أي علاقة تعاقدية بين المستصنع في العقد الأول و الصانع في العقد الثاني ، و الفرق بين الثمن في العقد الأول و الثمن في العقد الثاني يكون ربحا للبنك يستحقه بسبب الضمان الذي تعهد به و تحمله في العقد الأول من خلال تملكه للسلعة و تحمله لمخاطرها [1].

4. الإجارة

لقد استحدثت البنوك الإسلامية هذا النوع من البيوع في معاملاتها ، و هذه العملية فيها مزج بين البيع و الإيجار حيث يكون بوسع الزبون عبر هذه الصيغة مثلا الحصول على آلة ينتفع بخدماتها الانتاجية خلال فترة زمنية معينة مقابل ثمن أو أجر معلوم يدفعه دوريا خلال مدة الانتفاع .

[1] احمد بلخير، **عقد الاستصناع و تطبيقاته المعاصرة، دراسة حالة البنك الاسلامي للتنمية**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الاسلامية، فرع الاقتصاد الاسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2007 ،ص ص 20-21.

أ. مفهوم الإجارة :

- (يعتبر التأجير وسيلة تمويل وفقا للشريعة الإسلامية ، باعتبار منع تسجيل الفوائد المدفوعة عن استعمال آلة معينة ، فمن خلال ذلك تمثل الإيرادات المحصل عليها في إطار عقد التأجير كأقساط مقابل لاستعمال ، هذه الأقساط مقبولة شرعا) [1].
- (اتفاق بين طرفين (مؤجر و مستأجر) يقوم الطرف الأول بتسليم الطرف الثاني (المشتري أو المستأجر) مالا أو شيئا لينتفع به مدة معينة على أن يؤدي (المستأجر أو المشتري) أقساط الأجرة طوال مدة العقد ، و يتعهد المؤجر (البائع) بنقل ملكية هذا المال أو الشيء إلى المستأجر بعد أداء هذا الأخير لكافة الأقساط المتفق عليها للمؤجر (الطرف الأول)) [2].

ب. شروط الإجارة :

من شرط الإجارة في الإسلام ما يلي :

- رضا المتعاقدين لأنه لو أكره أحدهما على الإجارة فإنها لا تصلح .
- معرفة المنفعة المعقود عليها معرفة تمنع المنازعات ، مع بيان مدة الإجارة .
- أن تكون المنفعة مباحة لا محرمة ولا واجبة ، و ان تكون الاجرة معلومة .
- تعتبر العيين المستأجرة أمانة في يد المستأجر ليستوفي منفعة يحققها ، فإذا أهلكت لا يضمن حقها إلا إذا تعدى الشروط أو كان هناك تقصير في الحفاظ عليه[3] .

ج.انواع الإجارة : يمكن حصرها فيما يلي :

أ. **التأجير التشغيلي :** يعرف بأنه التأجير على أساس الوفاء غير الكامل حيث أن الدفعات الإيجارية لا تكفي لأن يسترد المؤجر كامل الإنفاق الرأسمالي و يتم استرداد الباقي من خلال التصرف بالأصل او إعادة تأجيره.

ب. **التأجير التمويلي :** هو عقد يقوم بموجبه المؤجر بتمويل شراء الأصول و المعدات و الأجهزة التي يحتاجها المستأجر ثم يؤجرها لهم على مدة زمنية تغطي الدفعات الإيجارية خلال فترة التعاقد وقد

[1] ضيف سعيدة، **ادارة مخاطر صيغ التمويل الاسلامية**، مجلة المنتدى للدراسات و الابحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، العدد02، 2019 ،ص34.

[2] ابودربالة محمد الصالح، معروف مبروك، **النظام القانوني للبيع بالإيجار في التشريع الجزائري**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، تخصص قانون أعمال، جامعة احمد دراية، ادرار، 2019/2018، ص7.

[3] صورية بوزيدي ، **البنوك الاسلامية و علاقتها بالبنك المركزي**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة ام البواقي، 2014/2013، ص31.

ينتهي هذا التأجير بتمليك الأول محل العقد للمستأجر ، ويسمى التأجير المنتهي بالتمليك و يتم حساب أقساط التأجير بحيث يؤدي خلال مدة العقد إلى تعويض رأس مال الأصل المؤجر و تحقيق عائد مناسب للمستثمر[1] .

5. القرض الحسن

أ. مفهوم القرض الحسن :

- هو قرض بدون فائدة تقدمه البنوك الإسلامية للأفراد و تقوم به لأغراض انسانية أو خيرية على أن يتم السداد خلال فترة تحدد من قبل الطرفين ، دون أن يحصل البنك الإسلامي على أي أرباح نظير هذا القرض ، و المفروض أن هذا القرض لا يستخدم في التجارة [2].
- عقد مخصوص يأخذ أحد المتعاقدين من الآخر بموجبه مالا على أن يرد مثله أو قيمته إن تعذر.ذلك، وهو من الطرف الآخر قربة إلى الله وإرفاقًا في المحتاجين من باب التبرع والتفضل[3].

ب. شروط القرض الحسن :

بالنسبة لشرط القرض الحسن ، فمن أهم شروطه ما يلي :

- يتم سداد القرض الحسن دفعة واحدة أو على أقساط متساوية متفق عليها و على المقترض أن يرد القرض الى البنك نقدا بنفس العملة التي اقترض بها .
- أن يكون عقد القرض الحسن صحيحا اذا كان دون مقابل مادي فيجب أن لا ينص على الزيادة مقابل التمويل أو مقابل الأجل فإذا نص على ذل أصبح قرضا ربويا لا قرضا حسنا ، لكن يجوز للمقترض أن يعطي المقرض أفضل و أزيد مما اقترضه بلا اشتراط مسبق و عن طيب خاطر ، فذلك من باب حسن القضاء الذي حث عليه الإسلام [4] .

---

[1] محمد بركل، عبد العزيز العزروع، **مشكلة التمويل في المصارف الاسلامية في سوريا**، مشروع للتخرج، كلية إدارة الاعمال، الجامعة السورية الخاصة، 2016/2015، ص22.

[2] احمد محمد المصري ، **إدارة البنوك التجارية و الإسلامية** ، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،1998، ص67.

[3] محمد نور الدين أردنية، **القرض الحسن و أحكامه في الفقه الاسلامي**، اطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه و التشريع ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين ،2010، ص12.

[4] أ. سبع فاطمة الزهراء، قويدري محمد، **اساسيات صيغ التمويل الاسلامي المطبقة في الاقتصاد الاسلامي**، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد32، ص231.

ج. **أنواع القرض الحسن :**

يأخذ التمويل بالقرض الحسن في البنوك الإسلامية أشكالا عديدة أهمها ما يلي:

- **القروض الاجتماعية** : وهي القروض التي يقدمها البنك لعملائه لمواجهة حاجات اجتماعية ملحة كالمرض ، الوفاة ، التعليم ... إلخ .
- **قروض إنتاجية** : تتمثل في القروض التي يمنحها المصرف لصغار الحرفيين و العمال من اجل مساعدتهم على الانتاج و تحقيق الفائض ، و من ثم المساهمة في التنمية الاقتصادية
- **قروض حسنة لأغراض استهلاكية** : هي قروض موجهة لسد حاجات عملاء المصرف .
- **قروض حسنة في شكل بطاقات الائتمان** : ويكون ذلك عن طريق اصدار بطاقات الائتمان بدون غطاء ،أي التي لا يكون لها رصيد أصلا .
- **السحب النقدي أو السحب على المكشوف** : و ذلك بتمكين العميل من السحب من رصيده وهو مدين بدون مقابل .
- **صكوك القرض الحسن** : هي أداة تمويلية لتحقيق أغراض اجتماعية و انسانية و تكافلية ، تخصص مواردها في منح القرض الحسن ، و يضمن مصدر صكوك القرض الحسن قيمتها عند انتهاء الأجل[1].

ثانيا: صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار

مبدا المشاركة مبدأ قديم و معروف وهو يتضمن بشكله التعاقدي اشتراك عدد من الأشخاص في مشروع بقصد الربح ، و يكون ذلك بخلط أموالهم و جهودهم معا في الشركة .و التطبيق التمويلي لهذا المبدأ في البنوك الإسلامية يتخذ أشكالا تتمثل في : المضاربة ، المشاركة ، المزارعة ، المساقاة.

1. المضاربة :

أ. **مفهوم المضاربة :**

- **لغة** : اسم مشتق من الضرب في الأرض و في قاموس المحيط : ضارب له أي اتجر في ماله و هي القراض و قد جاء في لسان العرب لابن منظور ضرب في الأرض إذا سار فيها مسافرا فهو ضارب [1].

[1] فيروز حناش، ليلى العجرود، **تقييم السلامة المصرفية للبنوك الاسلامية باستخدام طريقة CAMELS (دراسة حالة بنك الراجحي السعودي)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل،2019/2018، ص29.

- **إصطلاحا :** المضاربة أو القراض هي عقد بين طرفين على ان يدفع أحدهما نقدا إلى الآخر لتاجر فيه على ان يكون الربح بينهما حسب ما يتفقان عليه . و يعرف نظام المضاربة في الاقتصاد الإسلامي بانه عقد خالص بين مالك رأس المال و المضارب يتفقان فيه على القيام بنشاط او مشروع سواء كان تجاريا او صناعيا او زراعيا او غير ذلك يهدف لتحقيق الربح و توزيعه بينها بنسب معينة[2] .

ب.شروط المضاربة :

تتمثل شروط المضاربة فيما يلي :

- يجب ان تكون قيمة المضاربة محددة المبلغ و العملة ، و ان تكون اعمال المضاربة مباحة .
- إذا قدم العميل أصولا غير النقد (كآلات إنتاجية مثلا) فيجب تقويمها بالمال في عقد المضاربة .
- يجب ان يكون المال المضارب به متحا للمضارب حتى لو كان دينا في ذمة المضارب .
- تتحمل المؤسسة المالية جميع الخسائر ، التي قد تنتج عن عملية المضاربة ، مالم يكن العميل طرفا مسببا لهذه الخسارة .
- يمكن الإنفاق على نسب مختلفة لتوزيع الأرباح بين المؤسسة المالية و عميلها ، على ان يتم تحديدها بعقد المضاربة .
- يجب ان يشير العقد إلى كافة المسؤوليات من تعدي و تقصير لكلا الطرفين ، وكذلك الاتعاب التي تلزم على كلا الطرفين للآخر .
- بعد حلول أجل عقد المضاربة و الانتهاء من التقييم يتوجب على المؤسسة المالية إيفاء رأس المال للعميل زائد الربح إن وجد ، وفي حال التأخر في ذلك يعتبر غبنا مالم يوافق العميل على هذا التأخير .
- لا يجوز للمضارب الاستدانة على حساب المضاربة ، وهو دائما الضامن لرأس المال.
- لا يضمن العميل رأس مال المضاربة إلا في حالة التعدي و التقصير[3].

---

[1] سارة بن حيزية، **اساسيات الصيرفة الاسلامية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2012/2011 ، ص52.

[2] صورية بوزيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص20.

[3] سيف هشام صباح الفخري، **صيغ التمويل الاسلامي**، رسالة ماجستير في العلوم المالية و المصرفية، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب،2009، ص ص 7-6.

ج.أنواع المضاربة :

تنقسم المضاربة بحسب معيار حدود عملها إلى :

أ.**المضاربة المطلقة** : الأصل في المضاربة ان تكون مطلقة ، أي أن يدفع " رب المال " (البنك الإسلامي) المال إلى المضارب (صاحب المؤسسة) ليعمل فيه دون تقييده بنوع العمل ، أو زمان العمل ، او مكان العمل أو تحديد من يعمل معها ، و تترك للمضارب حرية التصرف وفقا لإرادته و معرفته و أمانته ، على أن تكون هذه الحرية في حدود مراعة مصلحة طرفي المضاربة في تحقيق الهدف منها و هو الربح. **المضاربة المقيدة** : هي ان يدفع رب المال إلى المضارب قدرا من المال يعمل فيه و يحدد له العمل أو المكان أو من يتعامل معه ، ولا يجوز للمضارب مخالفة الشروط التي اشترطها رب المال و الا صار متعديا.

ب.**مضاربة ثنائية الأطراف** : وتكون بين طرفين ، صاحب رأس المال و صاحب العمل ، و يجوز ان يكون صاحب رأس المال أكثر من شخص غير أنه يعتبر طرف واحد ، وكذلك الحال بالنسبة لصاحب المال .

ج.**مضاربة متعددة الاطراف** : في البنك الإسلامي هذه هي المضاربة المناسبة ، حيث أن المودع يمثل صاحب راس المال و البنك يمثل صاحب العمل الأول ثم يصبح البنك صاحب رأس المال بالنسبة لصاحب العمل الثاني[1] .

2. المشاركة :

أ. مفهوم المشاركة :

- هي أن يتعاقد اثنان فأكثر على انشاء عمل أو مشروع تجاري أو صناعي أو زراعي بقصد الاسترباح او تحقيق الربح . حيث تستخدمها البنوك الإسلامية للإسهام في رأس مال مشروعات جديدة أو قائمة ، فيصبح البنك المشارك مالكا لحصته في رأس المال بصفة دائمة ، تستحق نصيبا من الأرباح ، و تستثمر هذه الأرباح إلى حين انتهاء الشركة [2].

[1] سعودي مريم، ركيبي سهيلة، **دور البنوك الاسلامية في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، دراسة حالة بنك البركة فرع تيزي وزو(1990-2017) ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة و ادارة محلية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2018/2017 ، ص ص 102-104 .

[2] سميرة رزيق، **ادارة مخاطر التمويل في البنوك(دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية و البنوك التقليدية)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2011/2010، ص100.

ب. شروط المشاركة :

حتى تكون عملية التمويل بالمشاركة سليمة وجب توفر شروط عديدة ، تتمثل أهمها فيما يلي:

- أن يكون رأس المال المقدم للتمويل نقدا لا أن يكون من العروض إلا إذا جرى تقويمها بالنقود وقت المشاركة .
- أن لا يكون رأس المال دينا ، و ان يكون حاضرا عند بدأ العملية التمويلية و ذلك للتأكد من خلط الاموال .
- يوزع الربح بحسب الاتفاق و تقسم الخسارة حسب نسب ملكية رأس المال فقط .
- يتم احتساب نسبة من صافي الربح مقابل الإدارة و الإشراف لمن يدير المؤسسة و يقوم بأعمالها أو يحسب له مكافأة مقابل جهده .
- لا يجوز اشتراط ضمان أحد الشركاء لمال المؤسسة او لنصيب شريك آخر ، وإنما يكون هناك ضمان ضد التعدي و التقصير و سوء الامانة من جانب الشريك المفوض بالإدارة [1].

ج. أنواع المشاركة :

تتعدد انواع المشاركات وفقا للمنظور وراء كل تقسيم و الاهداف المرغوبة منه ، و يوجد للمشاركة عدة صور:

- **المشاركة الثابتة (طويل الاجل)** : هي نوع من المشاركة يقوم على مساهمة البنك في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين مما يترتب عليه ان يكون شريكا في ملكية هذا المشروع و شريكا كذلك في كل ما ينتج عنه من ربح أو خسارة بالنسب التي يتم الاتفاق عليها و القواعد الحاكمة لشروط المشاركة . و في هذا الشكل تبقى لكل طرف من الاطراف حصص ثابتة في المشروع الذي يأخذ شكلا قانونيا كشركة تضامن أو شركة توصية .

- **لمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك** : هي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيها أن يحل محل البنك في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسب ما تقتضي الشروط المتفق عليها و طبيعة العملية [1].

[1] عاد زهير و آخرون ، **التمويل الاسلامي و دوره في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة حالة بنك البركة وكالة الوادي**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة مستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة الهيد حمة لخضر، الوادي، 2018/2017، ص12.

3. صيغ شبيهة بالمضاربة :

أ. المساقاة :

المساقاة على وزن مفاعلة ، أي مفاعلة من السقي ، هي ذلك النوع من الشركات التي تقوم على أساس بذل الجهد من العامل في رعاية الأشجار المثمرة و تعهده بالسقي و الرعاية على أساس أن يوزع الناتج من الأثمار بينهما بنسبة متفق عليها ، و يستخدم البنك الإسلامي هذه الصيغة في تمويل مشروعات استصلاح الأراضي لزراعتها و تطويرها باستخدام التكنولوجيا الحديثة، فيقوم بتوفير المال و أدوات السقي اللازمة ، و بإمكانية وضع أجير يقوم بالعمل ، و يقتسم الناتج مع صاحب الأرض ، ولقد أجاز الفقهاء هذه الصيغة لأنها عقد شركة بين المال و العمل قياسا على المضاربة .

ب. المزارعة :

تعرف المزارعة بأنها : عبارة عن دفع أرض من مالكها إلى من يزرعها أو يعمل عليها و يقومان باقتسام الزرع بينهما ، فهي بذلك عقد شركة بين مالك الأرض و العامل عليها ، و لقد أجمع الفقهاء أيض على جواز شركة المزارعة باعتبارها عقد شركة بين المال و العمل قياسا على المضاربة [2].

[1] عبد الوهاب عبد الله مسعود عياش، هلال يوسف صالح ، **مخاطر صيغ التمويل الاسلامي و أثرها على قرار التمويل(دراسة على عينة من المصارف الاسلامية اليمنية)، مجلة العلوم الاقتصادية**، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، العدد17، 2016، ص127.

[2] شوقي بورقبة، **مرجع سبق ذكره**، ص30.

المبحث الثاني : إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

تعد إدارة المخاطر احد العلوم الحديثة التي تطورت بسرعة و اخذت اهمية قصوى خصوصا في ظل التقلبات الحاصلة في العالم، و يعد النظام المصرفي عموما و البنوك الاسلامية خصوصا أكثر المتعرضين للمخاطر ، لذا يحتم عليها تكوين إدارة قوية للتحكم في هذه المخاطر

المطلب الأول : ماهية المخاطر

من خلال هذا المطلب سنتعرض إلى :

أولا: تعريف المخاطر

1. هي احتمالية التعرض إلى خسائر غير متوقعة و غير مخطط لها نتيجة العائد المتوقع على استثمار معين اي هي انحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة)[1].
2. يعرف الخطر بانه احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها ، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين مما ينتج عنه آثار سلبية لها قدرة التأثير على تحقيق أهداف البنك المرجوة و تنفيذ أساليب النجاح)[2].
3. عرف البعض الخطر بأنه (احتمال وقوع الخسارة إذ يحتمل ان تكون خسارة مادية او معنوية ، و يعتمد ذلك على حجم الخسارة وقوة الخطر المحتمل)[3].

-يمكننا القول بأن كلمة مخاطرة تعني حوث حالة غير متوقعة تصاحبها خسائر مباشرة أو غير مباشرة إلا انها يمكن توقع حدوثها بطريق أو بأخرى بغرض تجنبها او التقليل منها .

[1] بوقفالة أمين، **تقييم اداء البنوك الاسلامية العاملة في الجزائر من حيث العائد و المخاطرة**، دراسة مقارنة للفترة(2012-2017)، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021/2020، ص23.

[2] أيمن زيد، **ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل**، دراسة ميدانية لبعض المصارف الجزائرية القرض الشعبي الجزائري و المجموعة العربية المصرفية الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، 2013/2012، ص10.

[3] بادة مراد، **ادارة مخاطر صيغ التمويل الاسلامي** ، حالة وكالة ادرار- بنك الخليج (AGB)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة احمد دراية، ادرار، 2018/2017، ص ص19-20.

ثانيا: أنواع المخاطر

سنتناول انواع المخاطر من حيث:

1. مدى قدرة الإدارة على توقع حدوث هذه المخاطر

أ. **الخسائر المتوقعة** : هي الخسائر الخاصة بمخاطر الائتمان و تتصف بان قيمتها منخفضة و تكرارها مرتفع ، و تتحوط لها البنوك من خلال تكوين المخصصات الملائمة و تستطيع الأرباح السنوية استيعاب مثل هذه الخسائر .

ب. **الخسائر غير المتوقعة** : هي أعلى مستوى مخاطرة يمنك ان تتحمله ابنوك ، و تتصف بان قيمتها مرتفعة و تكرارها قليل ، و يتم تغطية خسائرها من خلال حسابات راس المال و بالتالي يتم التحوط لها من خلال راس المال

ج. **الخسائر الاستثنائية** : و تتصف بقلة حدوثها ، و حجم الخسائر كبير جدا بشكل يجعل راس المال لا يكفي لتغطيتها مما يؤدي لإفلاس البنك[1] .

2. المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية

نذكر بعض المخاطر التي تواجهها البنوك :

أ. **مخاطر الائتمان** : هي التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل و في الموعد المحدد لمبلغ القرض و يتولد عن العجز عن المواد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض من الطرف المقابل كما ان المخاطر الائتمانية هي ايضا مخاطر تراجع المركز الائتماني للطرف المقابل ، حيث ان التراجع لا يعني التخلف عن السداد و انما يعني احتمال التخلف عن السداد[2] .

ب. **مخاطر السيولة** : تتمثل في عدم توفر السيولة الكافية لمتطلبات التشغيل او للوفاء بالتزامات البنك ، و تكون هذه المخاطر أكثر شدة في البنوك الاسلامية نظرا للأسباب التالية :

حيث ان البنوك الاسلامية لا تستطيع الاقتراض بفائدة لتغطية احتياجاتها للسيولة عند الضرورة ، ولا تستطيع بيع الديون مبدئيا إلى بقيمتها الاسمية ، اضافة الى عدم قيام البنوك المركزية بدور المقرض

[1] موسى عمر مبارك أبو محيميد، **مخاطر صيغ التمويل الاسلامي و علاقتها بمعيار كفاية راس المال للمصارف الاسلامية من خلال معيار بازل02**، اطروحة دكتوراه مقدمة الى قسم المصارف الاسلامية، كلية العلم المالية و المصرفية، تخصص المصارف الاسلامية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية،2008، ص19.

[2] عليقي حياة ، رزقي ايمان، **تسيير المخاطر البنكية وفق متطلبات لجنة بازل (دراسة عامة حول النظام المصرفي الجزائري)**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2018/2017،ص7.

الاخير للبنوك الاسلامية كما هو الحال بالنسبة للبنوك ، ومن ثم فان معظم الودائع في البنوك الإسلامية هي ودائع في الحسابات الجارية[1].

ج.**مخاطر السوق:** هي الخسائر المحتملة الناجمة عن تقلبات اسعار الفائدة ، اسعار السلع ، اسعار الصرف ...إلخ ، وذلك بسبب التطورات غير المواتية لعوامل السوق ، يهدد هذا الخطر انشطة المبادلة او التفاوض التي تتم على مختلف الاوراق المالية و العقود و تزداد خطورته كلما انخفضت سيولة الاسواق المالية و عليه فان خطر السوق له بعدين هامين هما :

- **مخاطر السيولة** : باعتبارها مكونا هاما في كل الاسواق ، حيث يخلق صغر حجم المعاملات صعوبات أمام ايجاد طرف مقابل .
- **مخاطر التقلب** : الناشئة عن التقلبات الناتجة بمرور الوقت عن عدم استقرار المؤشرات السوقية (تقلبات متغيرات السوق) [2].

د.**المخاطر التشغيلية:** هي مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية او انخفاض العمليات الداخلية او الاشخاص او الانظمة او التي تنجم عن احداث خارجية .

هـ.**المخاطر القانونية:** تنتج هذه المخاطر من اخطاء في نص العقود او من تأخر في اتخاذ الاجراءات القانونية او من مخالفة لبعض القوانين الدولية .[3]

و.**مخاطر اسعار الفائدة** : هي المخاطر التي تنشأ عندما يكون معدل الفائدة لقيمة الدخل السوقية للنبك حساسة لتقلبات اسعار الفائدة ، كما تعرف على انها المخاطر التي تكمن في التغيرات المحتملة الاسعار الفائدة وقدرة البنك على تقييم اوضاعه في الوقت المناسب[4] .

ثالثا: طبيعة المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية

1. طبيعة المخاطر في البنوك الإسلامية

تواجه البنوك الإسلامية عدة مخاطر منها :

---

[1] طهراوي أسماء، بن حبيب عبد الرزاق، **ادارة المخاطر في الصيرفة الاسلامية في معايير بازل**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد19، العدد01،ص65.

[2] حياة نجار، **ادارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل**، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013، ص56.

[3] مفتاح صالح، **مداخلة ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية**، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 اكتوبر2009،ص ص3-4.

[4] فريدة تلي، **استخدام الأساليب الكمية في قياس و إدارة المخاطر المصرفية (دراسة حالة مصرف دبي الاسلامي في الفترة(2001-2017))**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019/2018، ص24.

أ. **مخاطر الائتمان :** تكون مخاطر الائتمان في صورة مخاطر التسوية أو مدفوعات تنشأ عندما يكون على احد اطراف الصفقة ان يدفع نقودا (مثلا في حالة عقد السلم و الاستصناع) ، أو ان عليه ان يسلم أصولا (مثلا في بيع المرابحة) قبل ان يتسلم ما يقابلها من اصول او نقود مما يعرض البنك لخسارة محتملة ، و تأتي مخاطر الائتمان في حالة صيغ المشاركة في الارباح (مثل المضاربة و المشاركة) في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب البنك عند حلول الاجل[1] .

ب. **مخاطر فقدان الثقة :** تنشأ هذه المخاطر في حالة عدم الفهم الصحيح لرسالة البنوك الاسلامية من قبل العاملين فيها، أو من قبل العملاء المتعاملين معها مما يؤدي الى اهتزاز الثقة في مكانة البنك الاسلامي و من ثم عدم التعامل معه مما يؤدي الى الانخفاض في العائد او زيادة الهامش كما هو الحال في صيغة المضاربة[2] .

ج. **مخاطر السحب :** يقود نظام العائد المتغير على ودائع الادخار و الاستثمار الى حالة عدم التأكد من القيمة الحقيقة للودائع ، فالمحافظة على قيمة الاصول بمعنى تخفيض مخاطر الخسارة جراء معدل العائد المنخفض ربما يكون العامل المهم في قرارات العملاء الخاصة بسحبهم أرصدة ودائعهم [3].

د. **مخاطر الإزاحة التجارية :** هو تحويل مخاطر الودائع الى المساهمين ، و يحدث ذلك عندما تقوم البنوك بسبب المنافسة التجارية في السوق المصرفية بدعم عائدات الودائع على ارباح المساهمين لأجل ان تمنع او تقلل من لجوء المودعين الى سحب اموالهم نتيجة العوائد المنخفضة عليها.

هـ. **مخاطر السيولة :** تحدد على انها المخاطر التي قد تؤدي الى تحقيق خسائر نتيجة عدم مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق لسبب عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم او الاصول السائلة لمقابلة هذه الالتزامات باقل خسائر ممكنة[4] .

و. **المخاطر القانونية :** هي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك من جراء نقص او قصور في مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونيا ، وقد يحدث هذا القصور سهوا عند قبول مستندات ضمانات من العملاء و التي يتضح لاحقا انها ليست مقبولة لدى المحاكم .

---

[1] لقليطي لخضر ، غربي حمزة، **ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية**، دراسة ميدانية، ملتقى اسس و قواعد النظرية المالية الاسلامية، جامعة غرداية،2010، ص9.

[2] حنان محمد المعيوفي، محمد رضوان عبد العزيز، **ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية**، مجلة الرسالة، العدد 01، ص51.

[3] لقليطي لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص11.

[4] طهير اميرة، **إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير بازل** (دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي(CPA ,BEA,BNA,BADR))، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ، 2017/2016، ص ص9-12.

ز. **مخاطر السعر المرجعي** : قد يبدو ان البنوك الاسلامية لا تتعرض لمخاطر السوق الناشئة عن التغيرات في سعر الفائدة ، ففي عقد المرابحة مثلا يتحدد هامش الربح بإضافة هامش المخاطرة الى السعر المرجعي و الذي هو عادة مؤشر ليبور ، و طبيعة الاصول أن يتحدد هامش الربح مرة واحدة طوال فترة العقد و لأجل ذلك فان البنوك السلامية تواجه المخاطر الناشئة من تحركات سعر الفائدة في السوق المصرفية .

ح. **مخاطر التسعير**: هي المخاطر الناتجة عن تغيرات اسعار الموجودات و بوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية و تنتج هذه المخاطر في العادة اما نتيجة لعوامل خارجية مثل : الظروف الاقتصادية أو الصناعية او نتيجة لعوامل داخلية تتمثل في طبيعة الهيكل التمويلي أو نتيجة لطبيعة نشاط البنك ، كما ان التغير في اسعار بعض السلع قد يؤثر على ربحية البنك[1].

2.مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

تتمثل مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية في:

أ.**مخاطر تمويل بالمشاركة و المضاربة** : تزيد المخاطر المتوقعة في صيغ المشاركة و المضاربة للأسباب التالية [2]:

- إذا كان البنك الإسلامي يتلقى الاموال باعتبارها عامل مضاربة لاستثمارها فان من العقود التي يلجأ اليها في استثماراته عقد المضاربة ، هذا يعني في هذه الحالة انه يصبح صاحب راس المال و الزبون المشارك يكون عامل المضاربة و هنا تكمن المخاطرة الاخلاقية.
- عدم وجود مطلب الضمان مع وجود احتمالات الخطر الاخلاقي.
- الانتقاء الخاطئ للزبائن .
- ضعف كفاءة المؤسسات المالية الاسلامية في مجال تقييم المشروعات .

[1] أيوب بدور، **تأثير ادارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك**، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و البنوك الاسلامية الأردنية(2007-2018) ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2019/2018، ص24.

[2] بلاوي سعيد، قومة الحسين، **ادارة مخاطر الصيرفة الاسلامية في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي IFRS07** ، دراسة حالة مصرف السلام الجزائري، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة احمد دراية، أدرار، 2020/2019، ص17.

ب.**مخاطر التمويل بالإجارة :**

يصنف التمويل الايجاري الى نوعين : تمويل ايجاري منتهي بالملكية و تمويل ايجاري غير منتهي بالملكية ، و المخاطر الناتجة عن عقد الإيجار تظل على عاتق المؤجر عدى مخاطر القيمة المتبقية في نهاية مدة الايجار المنتهي بالمليكة التي سيتحملها المستأجر و من بين اهم المخاطر المصاحبة للتمويل الايجاري ما يلي[1] :

- مخاطر الائتمان المتعلقة بمدفوعات الايجار التي في ذمة المستأجر.
- مخاطر السوق في حالة عدم رغبة المستأجر في تنفيذ العقد ، الامر الذي يدفع بالمؤجر اعادة اقساط الشراء بعد خصم المبالغ المستحقة ، و كانت قيمة الاصل المسترد اقل من المبلغ المراد اعادته و بالتالي الفرق يشكل خسارة للمؤجر.

ج.**مخاطر التمويل بالبيع الآجل:** من اهم الصيغ التي تقوم بها البنوك السلامية و اكثرها انتشارا البيع الآجل ، فهو يعتبر بالنسبة لها وسيلة التمويل الاولى و لهذا اتخذت هذه البنوك شعرا لها لقوله تعالى : { و أحل اله البيع وحرم الربا } سورة البقرة الآية 275 ، و لهذا تختلف طبيعة المخاطر في البيع الآجل عنها في عقود المشاركة و المضاربة من حيث ان مستواها و احتمال حدوثها اقل ، و تنشأ المخاطر في البيع الآجل من ثلاثة مصادر وهي[2] :

- **المصدر الأول** : يكمن في رفض العميل التوقيع على عقد البيع الآجل للسلعة ، عندما يمتلكها البنك و قبل ان ينقلها للعميل ، في هذه الحالة يقوم البنك ببيع السلعة الى طرف ثالث فاذا باعها البنك بمثل ما اشتراها به انعدمت الخسارة و سدد البنك حساباته ، و اما اذا باعها باقل مما اشتراها به فيمكن للبنك تغطية هذه الخسارة من خلال التأمين النقدي المودع لديه من قبل العميل الآمر بالشراء او من خلال كفيله .
- **المصدر الثاني:** ينشأ عن وجود عيب في السلعة او في صلاحياتها حيث يكون من حق العميل لآمر بالشراء رفض استلام السلعة ، و لا يكون للبنك الحق في الحصول على تعويض منه ، في هذه الحالة يمكن للبنك الرجوع إلى البائع الاصلي ورد السلعة له .

---

[1] طاهر بعداش، محمد السعيد جوال، **السيطرة الرقابية على مخاطر صيغ التمويل التجارية الاسلامية و مبرراتها الاقتصادية**، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي الاول حول الاقتصاد الاسلامي الواقع و رهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 23-24 فيفري2011، ص9.

[2] مقلاتي خولة، **ادارة مخاطر صيغ التمويل في المصارف الاسلامية حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة ام البواقي، 2015/2014، ص45.

-وهنا تكمن المخاطرة في رد البائع الاصلي السلعة و اعادة قيمتها للبنك و هنا يضطر البنك إلى بيع السلعة مع بيان عيبها بأقل ثمن و يتحمل البنك لوحده كامل قيمة الخسارة .

- **المصدر الثالث** : ينشأ عن تخلف العميل الآمر بالشراء عن التسديد ، حيث لا يوجد في العقود الإسلامية شرط جزائي عن التأخير في التسديد ، كما لا يوجد مكافأة للتعجيل في الدفع قبل تاريخ الاستحقاق و لذاك تحرص البنوك الإسلامية على وجود كفيل قادر على تغطية عجز العميل عن التسديد ان حدث ذلك.

-بالإضافة الى المخاطر السابقة تتعرض البنوك الإسلامية عند تطبيقها البيع الآجل في العمليات المالية إلى المخاطر الائتمانية ، المخاطر التشغيلية ، المخاطر السوقية و مخاطر السيولة .

د.**مخاطر التمويل بالسلم** : يشتمل عقد السلم على المخاطر التالية[1]:

- **الكوارث** : يعتبر النشاط الزراعي بطبيعتها ذو مخاطر كارثية بسبب العوامل الطبيعية ، فقد لا يكون حصاد العميل ذو التصنيف التمويلي الجديد كافيا لما باعه سلما للبنك ، و تتفاوت مخاطر العميل في عدم تسلم المسلم فيه في حينه او عدم تسليمه تماما ، أو تسليم نوع غير متفق عليه .
- **تذبذب الأسعار** : يتغير سعر السوق وقت تسليم المسلم فيه عن السعر السائد وقت ابرام العقد تقع هذه المخاطر على البنك حيث ان سلعة السلم لا يتم تداولها او استبدالها ، لان الاتفاق ينتهي بتسليم السلعة العينية و تحويل ملكيتها ، وهذه السلعة تحتاج تخزين و هي تكلفة اضافية واستثنائية، كما ان اسعار السوق عند التسليم قد تكون أقل منها عند التعاقد .
- **انخفاض حجم المحصول الزراعي:** انخفاض حجم المحصول لأسباب خارجة عن إرادة و سيطرة العميل .
- **تعذر تسليم المسلم فيه عند حلول الاجل** : و هذا بدوره يرجع إلى مماطلة العميل و تعمده في إضاعة حقوق البنك .
- لا يتم تداول عقود السلم في الاسواق المنظمة او خارجها ، ففي اتفاق طرفين ينتهي بتسليم سلعة عينية و تحويل ملكيتها ، و هذه السلع تحتاج الى تخزين و بذلك تكون هناك تكلفة إضافية و مخاطر أسعار تقع على البنك الذي يملك هذه السلعة بموجب عقد السلم ، و هذا النوع من

[1] عبد الوهاب احمد عبد الله مسعود عياش، **دور المراجع الخارجية في تقويم ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية اليمنية**، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة المحاسبة و التمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، 2016، ص87.

التكاليف و المخاطر خاص بالبنوك الإسلامية فقط ، و في حالة تسلم البنك للسلعة و عدم وجود سلم موازي فان البنك سيتعرض لتقلبات سعر الشراء للسلعة [1].

هـ.**مخاطر الاستصناع** : و تتمثل في النقاط التالية [2]:

- تقلب الأسعار بعد تحديدها في عقد الاستصناع .
- تأخر الصانع في تسليم البضاعة إذا كان البنك مستصنعا .
- تأخر المقاول او المنتج في تسليم البضاعة إذا كان البنك صانعا .
- عدم القدرة على إجراء عقد استصناع موازي .
- تلف البضاعة تحت يد البنك قبل تسليمها للمستصنع.

و.**مخاطر التمويل بالمرابحة** : يمكن تلخيصها كما يلي [3]:

- تعرض أموال البنك للخطر في حالة عجز العميل عن السداد و عدم الحصول على ضمانات كافية حتى مع اللجوء إلى القضاء و وجود رهن عقاري على سبيل المثال ، إذ ان التنفيذ على هذه الضمانات يحتاج إلى مدة طويلة تصل لأكثر من سنة في بعض الاحيان ، و هذا يعني ان البنك يفقد عائدا على هذه الاموال طيلة اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حتى يتم تحصيل حقوق البنك.
- ثبات أرباح البنك طوال مدة المرابحة ، ففي بيوع المرابحة للآمر بالشراء يتم تحصيل نسبة المرابحة و تضاف إلى رأس المال (التمويل) ، ويتم توزيع المبلغ على مدة التسديد المتفق عليها مسبقا و كما هو معروف قيمة العقد ثابتة لا تتغير سواء تقدم العميل بالتسديد أو تأخر عكس ما هو مطبق.
- تحمل البنك المسؤولية تجاه البضاعة سواء المشترات أو غير ذلك ، فمن الناحية الشرعية يجب على البنك تملك السلعة التي سيشتريها للعميل و حيازتها و من ثم التنازل للعميل فإذا ما حصل ان

[1] فريزة دفاس، **ادارة المخاطر المالية في البنوك الاسلامية (دراسة حالة لعدد من البنوك الاسلامية)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص نقود و مالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2016/2015، ص67.

[2] قريمس ايناس، لشهب نعيمة، **اثر تطبيق بازل 03 على المخاطرة في البنوك الاسلامية دراسة تحليلية لمجموعة من البنوك الاسلامية السعودية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2019/2018، ص30.

[3] بوعلي دليلة، **ادارة المخاطر المصرفية بين البنوك التقليدية و البنوك الاسلامية دراسة مقارنة** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و ادارة المخاطر، جامعة المسيلة، 2015/2014، ص ص78-79.

حدثت موانع تحول دون ذلك يتم تحويل ملكية السلعة المشترات للعميل ، فتبقى ملكيتها للبنك الذي قد لا يستطيع بيعها ثانية و يتحمل خسارة قيمة هذه البضاعة ، أو في حالة تلفها أثناء هذه العملية.

المطلب الثاني : ماهية إدارة المخاطر

سنتطرق في هذا المطلب إلى :

أولا: مفهوم إدارة المخاطر

سنتعرض لمجموعة من التعاريف حول ادارة المخاطر .

1. **التعريف الاول** : (هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل و اقل التكاليف و ذلك عن طريق اكتشاف الخطر و تحليله و قياسه و تحديد وسائل مجابهته مع اختيار انسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب) [1].

2. **التعريف الثاني** : (إدارة المخاطر هي عملية قياس و تقييم للمخاطر و تطوير استراتيجيات إدارتها ، حيث تتضمن هذه الاستراتيجيات نقل المخاطر إلى جه اخرى و تجنبها و تقليل آثارها السلبية و قبول بعض او كل تبعاتها)[2] .

3. **التعريف الثالث** : (تعرف على انها العملية التي يتم من خلالها ادارة المؤسسة التي تستخدم طرق عملية للتعامل مع المخاطر ووضع طرق و إجراءات من شأنها ان تقلل من إمكانيات حدوث الخسائر[3].

-من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن إدارة المخاطر يقصد بها الأساليب و العمليات التي يمكن إتباعها للتعرف على سياسات العمل و تحديد المخاطر المحتملة و فهم طبيعتها و طرق السيطرة عليها.

[1] عبدلي لطيفة، **دور و مكانة ادارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت و مشتقاته SCIS سعيدة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص ادارة الافراد و حوكمة الشركات، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011، ص27.

[2] نجيب دحدوح، **مساهمة تدابير ادارة المخاطر في تفعيل المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت لافارج حمام الضلعة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص الادارة البيئية في منظمات الاعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2015، ص74.

[3] لمصادفة المختار، طمبو عبد القادر، **ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية**، دراسة حالة مصرف السلام في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة احمد دراية، ادرار، 2019/2018، ص9.

ثانيا: أهداف و اهمية إدارة المخاطر

1. أهداف إدارة المخاطر

تتمثل اهداف ادارة المخاطر في النقاط التالية [1]:

أ. المساعدة على اتخاذ القرار المناسب .

ب. ضمان البقاء و الاستمرار من خلال تعظيم العائد و تقليل المخاطر في ظل قيود رأس المال .

ج. التعرف على مصدر الخطر و قياس احتمالية وقوعه و السيطرة عليه .

د. تقليل تكلفة التعامل مع المخاطر الى ادنى حد باستخدام أنسب الطرق التي تلائم طبيعة العمل البنكي الاسلامي مما يساعد على تخفيض الآثار السلبية للمخاطر.

هـ. إن إدارة المخاطر تساعد على تحقيق استقرار التفقدات النقدية و دعم تقلبها مما يعطي البنك ميزة تنافسية و يجنبه تقلب العوائد المفاجئة و يعزز درجة الثقة به .

و.إعطاء مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك .

ز.توسيع الرقابة الداخلية لتتبع أداء البنك و ضمان السير الحسن في كل مستوياته.

ثانيا: أهمية إدارة المخاطر

تكمن اهمية إدارة المخاطر فيما يلي :

1. المحافظة على الأصول الموجودة لحماية اموال المودعين الدائنين و المستثمرين .

2. إحكام الرقابة و السيطرة على المخاطر في الانشطة أو الاعمال التي ترتبط اصولها بها ، كالقروض والسندات و التسهيلات الائتمانية .

3. تحديد العلاج النوعي لكل نوع من انواع المخاطر و على جميع المستويات[2] .

[1] هاجر زراقي، **ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية**، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص ص76-77.

[2] بونقاب مختار، **دور الهندسة المالية الاسلامية في ادارة مخاطر صيغ التمويل الاسلامية** ، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، العدد05، ديسمبر2016، ص47.

4. إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعد حدوثها و ذلك بغرض منع حدوثها أو تكرار مثل هذه المخاطر.

5. العمل على الحد من الخسائر و تقليلها إلى ادنى حد ممكن و تلمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلات إلى جهة خارجية .

6. تحديد التصرفات و الإجراءات التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بمخاطر معينة للرقابة للأحداث و السيطرة على الخسائر .

7. حماية صورة البنك بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين و الدائنين و المستثمرين بحماية قدراتها على توليد الارباح رغم أي خسائر عارضة قد تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها .

8. مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا لمقترحات لجنة بازل[1] .

ثالثا: مبادئ إدارة المخاطر

يمكن إجمالها في النقاط التالية[2]:

1. **مسؤولية مجلس الإدارة و الإدارة العليا:** يتم وضع سياسات إدارة المخاطر من قبل الإدارة العليا بالبنك ، ويجب أن يقوم مجلس الإدارة بمراجعتها و الموافقة عليها ، ويجب أن تتضمن سياسات إدارة المخاطر تعريف أو تحديد المخاطر و أساليب أو منهجيات قياس و إدارة الرقابة على المخاطر .
2. **إطار إدارة المخاطر:** يجب أم يكون لدى البنك إطار لإدارة المخاطر يتصف بالفاعلية و الشمول و الاتساق ، و يجب على الإدارة أن تخصص موارد تمويلية كافية للموظفين و دعم إطار المخاطر التي تم اختياره .
3. **تكامل إدارة المخاطر:** حتى يمكن التحقق من تحقيق التداخل بين المخاطر المختلفة و فهمها و إدارتها بصورة سليمة ، فإنه يجب أن لا يتم تقييم المخاطر بصورة منعزلة عن بعضها البعض ، إن التحليل السليم يتطلب تحليل المخاطر بصورة كلية و متكاملة نظرا لأنه هناك تداخلا بين المخاطر التي يواجهها البنك

[1] هيفاء غانية، **ادارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 02و 03** ،دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات الوادي(BEA ,BDL,BNA)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015/2014، ص19.

[2] حمزة ملاوي، **ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية**، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020/2019، ص ص44-45.

4. **مسؤولية خطوط الاعمال:** كما هو معلوم فإن أنشطة البنك يمكن تقسيمها الى خطوط اعمال ، فالمسؤولين عن كل خط مكن خطوط الاعمال يجب أن يكونوا مسؤولين عن إدارة المخاطر المصاحبة لخط الاعمال المنوط بهم .
5. **تقييم وقياس المخاطر:** جميع المخاطر يجب ان يتم تقييمها بصورة وصفية و بصورة منتظمة و يجب ان يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة
6. **المراجعة المستقلة:** إن تقييم المخاطر يجب ان يتم من قبل جبهة مستقلة يتوافر لها السلطة و الخبرة الكافية لتقييم المخاطر و اختبار فعالية أنشطة إدارة المخاطر و تقديم التوصيات اللازمة لضمان فعالية إطار إدارة المخاطر .
7. **التخطيط للطوارئ:** يجب أن تكون هناك سياسات و عمليات لإدارة المخاطر في حالة الأزمات محتملة الحدوث و الظروف الطارئة او غير العادية و يجب ان تختبر جودت هذه السياسات و العمليات .

رابعا: مراحل و أساليب إدارة المخاطر

1. **مراحل إدارة المخاطر** : تشمل أربعة مراحل و هي[1] :

أ. تعريف المخاطر التي يتعرض لها نشاط الصيرفة الإسلامية

ب. القدرة على قياس المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة .

ج. اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها و التي يمكن لرأس المال تحملها .

د. مراقبة الادارة لتلك المخاطر و قياسها بمعايير مناسبة و اتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تخفيض انعكاسات المخاطر .

[1] خضراوي نعيمة، **ادارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و الاسلامية حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك البركة الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، سكرة، 2009/2008، ص75.

2. **أساليب إدارة المخاطر** : و تتمثل في [1]:

أ. توزيع الخطر او نقله إلى اطراف أخرى و ذلك باقتسام المخاطر مع الغير ، خاصة في التسهيلات كبيرة الحجم أو ذات المخاطر المرتفعة، حيث يتم دعوة أكثر من بنك للاشتراك في منح هذه التسهيلات.

ب. الالتزام بالضوابط الخاصة بمنح كل نوع من انواع التسهيلات الائتمانية و متايعة الائتمان الممنوح لتجنب المخاطر الناجمة عنه .

ج.التعامل مع عدة متعاملين و تمويل أنشطة و قطاعات مختلفة و هذا لتجنب ما قد يحصل إذا ما تم التركيز على تمويل متعاملين محدودين و على توزيع القروض على أنشطة دون أخرى.

د. الاستفادة من خدمات الهيئات المتخصصة في تامين وضمان عمليات الائتمان المصرفي

هـ. تعزيز نظم الرقابة و المتابعة داخل البنك ، بهدف منع وقوع الاخطاء و اكتشافها في وقت مناسب و وضع الاجراءات الرقابية و العلاجية الملائمة .

و. تكوين العنصر البشري المتخصص في النشاط المصرفي و القادر على التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية و النقدية المحلية و الدولية .

ز. استخدام اساليب القياس المناسبة بهدف قياس المخاطر الائتمانية التي تصاحب القرارات الائتمانية بأنواعها المختلفة .

ح. العمل على تحديد قدرات البنك التمويلية و منحه للقروض في حدود امكانياته المالية .

[1] سوسن غربي، **اساليب ادارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية**، دراسة حالة وكالة بنك البركة بباتنة، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة ام البواقي،2014/2013، ص41.

المطلب الثالث: إدارة مخاطر صيغ التمويل و اجراءاتها

سنتطرق الى :

أولا: إدارة مخاطر صيغ التمويل

1. **إدارة مخاطر التمويل بالمضاربة و المشاركة** : للتقليل من مخاطر المضاربة و المشاركة يمكننا التطرق الى النقاط التالية [1]:

أ.إعطاء المال لاستثماره في مضاربة مطلقة دون قيد او شرط ، فالمضاربة تكون مقيدة في المشروعات المدروسة ، توضع لها الجدوى الاقتصادية التي تبين الارباح المتوقعة ، و المخاطر المحتملة التي يقبلها البنك .

ب.بعض العملاء يرفضون المضاربة بسب الربح حيث يرى ان نصيب البنك سيكون كبيرا و يحدث هذا عادة من العملاء الذين تحقق استثماراتهم نسبا عالية من الارباح ، و البنك قد يرغب في مشاركة هؤلاء و يرضى بالتنازل عن جزر من ارباحه اذا زادت عن النسبة التي تحققها معظم استثماراته .

ج.و من الطرق للتخلص من المخاطر المرتبطة بصيغ التمويل بالمشاركة في الارباح هي ان تعمل البنوك الاسلامية كبنوك شاملة تحتفظ باسهم ضمن مكونات محافظها الاستثمارية ، و بالنسبة للينوك الاسلامية فان ذلك يعني التمويل باستخدام صيغة المشاركة و قبل الدخول في تمويل المشروع بهذه الصيغة يحتاج البنك ان يقوم بدراسة محكمة للجدوى و باحتفاظها بأسهم فان البنوك الشاملة تصبح طرفا اصيلا في اتخاذ القرار في ادارة المنشأة التي تحتفظ هذه البنوك بأسهمها ، و نتيجة لذلك باستطاعة البنك أن يتحكم عن قرب في توظيف الاموال في المشروعات التي تمت دراسة جدواها و ان يقلل من مشكلة الخطر الاخلاقي.

2. **إدارة مخاطر التمويل بالاستصناع و الاستصناع الموازي:** من خلال النظر في المخاطر التي تطرقنا اليها سابقا في صيغة التمويل بالاستصناع يظهر ان ابرزها هو كون المستصنع (السلعة المطلوب صنعها) مخالفا للمواصفات المتفق عليها بين الصانع و البنك الاسلامي ، و لمعالجة هذا الخطر يلجا البنك الاسلامي في عقد الاستصناع على اشتراط التعويض ، او فرض غرامات على الصانع

[1] باحمد ياسمينة، **ادارة مخاطر التمويل في المصارف الاسلامية**، دراسة حالة المصارف الاسلامية الخليجية من 2008 الى 2017، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، ميدان العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة احمد دراية، ادرار، 2017/2016، ص47.

في حالة التأخر او في حالة وجود السلعة غير مطابقة المواصفات المتفق عليها مما يترتب عليه التقليل من نسبة المخاطر في عقد الاستصناع ، كما ان البنوك الاسلامية لا تستطيع استخدام عقود الاستصناع بصيغتها الاساسية لأنها مؤسسات مالية وليست صناعية و لكي يكون الاستصناع قابلا للاستعمال في البنوك الاسلامية لزم تصميمه بحيث ينحصر عامل البنك الاسلامي في المخاطر الانتقائية فقط، فجاء عقد الاستصناع الموازي ليتيح للبنك الاسلامي ان يكون صانعا للعقد الاول و مستصنع في العقد الثاني ، و يكون الثمن مؤجلا فيه فيتحقق التمويل للعميل الاول و يتم تنفيذ العقد من العميل الثاني الذي هو المقاول او الصانع ، يقتصر عمل البنك الاسلامي على الوساطة المالية دون مخاطر التنفيذ التي ينقلها الى المقاول او الصانع المنفذ[1].

3. **إدارة مخاطر التمويل بالسلم :** هناك العديد من المخاطر التي تعرض لها السلم في تطبيقه للعمليات و المشروعات الاستثمارية ، ترجع منها الى المستثمر لاعتباره المنفذ و المدير لهذا المشروع ، بالإضافة الى مخاطر يمكن ان تنشا نتيجة عدم توافر القدرة على دراسة و اختيار العمليات الاستثمارية الملائمة ، و نتيجة الاختيار الخاطئ للعملاء المستثمرين غير الملائمين لطبيعة العمل المصرفي الاستثماري و كذلك المخاطر التي تنشا عن عدم قدرة الموارد البشرية في البنك على تنفيذ و متايعة تنفيذ عملية السلم الاستثمارية و عدم ايجاد الحلول للمشاكل التي تظهر عند التطبيق العملي للمشروع ، لذلك يجب مواجهة هذه المخاطر عن طريق رفع كفاءة الموارد البشرية في البنوك الاسلامية ، و اقامة اجهزة استثمارية معاونة للبنك تحوي ادارة ملائمة للاستعلام عن العملاء و توفير البيانات المطلوبة عنه ، و اعتماد الرفض او الموافقة لتمويله و تقدير مستوى المخاطر المتعلقة بمشروعات السلم ، و عن البنوك الاسلامية ان توفر النظم و الاساليب الملائمة لتطبيق اي عملية استثمارية بعقد السلم وفي حالة عدم توفرها بالكفية الملائمة لهذا الاستثمار فانه يترتب عليه مجموعة من المخاطر لعدم امكانية التأكد من سلامة نتائج الدراسة و التقييم و الاختيار وعدم توفر نظام ملائم كفؤ لدراسة و تقييم العميل المستثمر لضمان توافر الشروط و الخصائص المطلوبة لضمان تطبيق هذه الاستثمارات بالكفاءة المناسبة[2].

[1] كمال منصوري، **ادارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية**، دراسة حالة البنوك الاسلامية القطرية والاردنية خلال الفترة من 2005 الى 2013، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018/2017، ص196.

[2] كمال منصوري، مرجع سبق ذكره، ص193.

4. **إدارة مخاطر الإجارة** : تتمثل فيما يلي [1]:

أ. إمكانية طلب الضمان و الرهونات للتقليل من تعرض البنوك الاسلامية للمخارط الائتمانية عند التخلي عن الاتفاقية او عند عدم قدرة المستأجر على دفع الاقساط على نحو دوري او في تاريخ الاستحقاق .

ب.تحديد تأمين كافي مقابل اي خسائر او تلف قد يحدث للأصل .

ج.أن يتم توسيع البنوك الاسلامية في نشاط الاجارة .

د. قيام البنك الاسلامي بطرح صكوك اجارة وذلك لتمويل الشركات المزعم انشاؤها على ان يكون للبنك حصة في هذه الصكوك ، في حدود ما تسمح به اللوائح او القوانين المنظمة للأعمال البنكية عموما.

5. **إدارة مخاطر البيع الآجل** : الذي نقترحه هنا أن يمتلك البك الإسلامي شركة تابعة له تتولى القيام بعمليات الشراء للسلع المطلوب تمويلها لصيغة البيع الآجل ووضع هذه السلع في مخازن الشركة و بالتالي تعتبر في حيازة البنك ثم يتم تسليمها للعميل .

و الإجراءات الحالية التي تتم تقضي بان يكتب العميل عقدا مسبقا ، يلتزم فيه بالشراء و نقترح هنا أن يتفق البنك مع عدد من الشركات التجارية الكبرى التي تعمل في تسويق منتجات متخصصة او متنوعة سواء داخل البلد او خارجه على أن يقوم بتحويل طلبات عملائه ، فحين ما يطلب احد العملاء شراء سلعة معينة ترشده الإدارة المختصة في البنك الى المعروضات او القوائم السلعية و المواصفات و الاسعار التي لدى الشركة التابعة للبنك ثم لدى الشركات التجارية التي جرى الاتفاق معها و لا يعني ان صيغة البيع الآجل سوف تصبح للعملاء في اطار القوائم السلعية التي تعرضها هذه الشركات فقط، و انما ستكون لها الاولوية ، فان وجد العميل طلبة لدى شركة معينة فانه يطلب من البنك شراءها لصالحه ، و لا يعتبر البيع نهائيا مع ذلك حتى يتسلمها و يتأكد من موافقتها للمواصفات ، و ما لم يتم ذلك فإن البيع الآجل يدخل في مخالفة شرعية كأخطاء في البنوك الإسلامية فيما يطلق عليه إجراءات التعاقد مع العميل بالشراء مقدما [2].

[1] مقلاتي خولة، مرجع سبق ذكره، ص58

[2] مقلاتي خولة، مرجع سبق ذكره، ص57.

ثانيا: إجراءات إدارة المخاطر

يمكن اجمالها في النقاط التالية[1]:

1. على مؤسسات الخدمات المالية الاسلامية اتباع اجراءات سليمة لإدارة و تنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد المخاطر و قياسها و تخفيفها و مراقبتها و الابلاغ عنها و التحكم فيها ، ان هذه الاجراءات تتطلب تطبيق سياسات ملائمة و اجراءات و انظمة معلومات ادارة فعالة لاتخاذ القارات و اعداد التقارير الداخلية عن المخاطر بما يتناسب مع مدى و نطاق و طبيعة أنشطة تلك المؤسسات .
2. يجب على مؤسسات الخدمات المالية الاسلامية أن تتأكد من وجود نظام رقابة كافي يتضمن اجراءات مناسبة للمراجع و المطابقة و يجب ان تكون إجراءات الرقابة مطالقة للقواعد و المبادئ الشرعية و للسياسات و الاجراءات الداخلية للمؤسسات المالية الاسلامية و تلك التي تفرضها السلطات الاشرافية ، كما يجب ان تأخذ تلك الاجراءات في الاعتبار سلامة اجراءات ادارة المخاطر.
3. إن التأكد من وجود نوعية تقارير الابلاغ عن المخاطر التي تقدم للسلطات الرقابية و دقة توقيتها هو من مسؤوليات مؤسسات الخدمات المالية الاسلامية و التي يجب ان يكون لديها نظام معتمد لإعداد التقارير و ان تكون مستعدة لتقديم المعلومات الاضافية و الطوعية اللازمة لتحديد المشاكل المستجدة التي يحتمل ان تؤدي إلى نشوء مخاطر انعدام الثقة ، و يجب أن تبقى المعلومات الواردة في التقرير سرية و ان لا يتم الافصاح عنها للجمهور.
4. و فيما يتعلق بأصحاب حسابات الاستثمار ، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الاسلامية أن تقوم بتقديم إفصاحات على المعلومات لهؤلاء بصورة منتظمة لكي يتمكنوا من تقييم المخاطر المحتملة لاستثماراتهم و العوائد عليها ، و من أجل حماية مصالحهم عند اتخاذ قراراتهم ، وستخدم لهذا الغرض المعايير الدولية المعمول بها لإعداد التقارير المالية و المراجعة و التدقيق .

[1] محمد عبد الحميد عبد الحي، **استخدام تقنيات الهندسة المالية في ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية**، اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم المالية و المصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب،2014، ص29.

المطلب الرابع: إدارة و معالجة المخاطر الخاصة بصيغ التمويل

تتعدد طرق معالجة مخاطر صيغ التمويل الاسلامية حسب طبيعة كل صيغة و تتمثل في ما يلي:

أولا: معالجة مخاطر صيغة المضاربة و المشاركة :

تعالج هاتان الصيغتان كالآتي[1]:

1. تزويد عميل البنك الاسلامي بمعلومات ناقصة أو غير صحيحة عن خبرته و كفاءته أو حساباته المالية.
2. على البنك التأكد من جميع بيانات العميل و ضرورة توافر مجموعة من المواصفات فيه تتمثل في الامانة و الالتزام و الكفاءة في ادارة المشروع و البحث عنم المعلومات الحقيقية عنه خاصة المتعلقة بالمشروع المقدم له التمويل .
3. استخدام المؤشرات السوقية وز التي تساعد البنك في مزايا المشروع و مدى كفاءة العميل في ادارة المشروع المطلوب تمويله من البنك ، وايضا يقوم البنك بفرز طالبي التمويل لمعرفة كفاءة العميل في ادارة المشروع.
4. استخدام مختلف الحوافز لدفع المضارب او المشارك لبذل اعلى جهد ممكن لإنجاح المشروع و ربط الحوافز بمقدار و نوع الجهد المبذول .
5. يلجأ البنك من البداية الى طلب الضمانات لتفادي خطر تعرض البنك الى الخسارة نتيجة تقصير العميل .
6. تقييد المضارب بنوع معين من انواع التجارة و ذلك للتقليل من مخاطر هذه الصيغة .

[1] ثلجي خالد، ثلجي قواسمة، **مخاطر صيغ التمويل في المصارف الاسلامية العاملة جنوب الضفة الغربية و معالجتها من الناحية القانونية**، رسالة ماجستير ادارة اعمال، كلية الدراسات العليا و البحث العلمي برنامج ادارة الاعمال، جامعة الخليل،2019، ص ص84-85.

ثانيا: معالجة مخاطر صيغة السلم :

تعالج هذه الصيغة كما يلي[1]:

1. في حالة تعذر تسليم المسلم فيه بسبب فشل المحصول او انقطاع السلعة من الاسواق عند حلول الاجل او استلام نوعية مختلفة من المواصفات يمكن للبنك ان يمهل عميله الى موعد آخر متفق عليه أو ان يقوم البنك بفسخ العقد و رجوع البنك براس ماله او اخذ التعويض عنه أو ان يقوم البنك بتقسيط المسلم فيه إلى اوقات متفرقة او محددة .

2. في حالة تقلبات الاسعار تكون المعالجة بعقد اتفاق بين الطرفين على التغاضي عن نسبة محددة من تقلبات الاسعار و ما زاد على ذلك يقوم الطرف المستفيد بتعويض الطرف المتضرر.

3. لمعالجة مشكلة عدم القدرة على بيع السلعة بعد استلامها بواسطة البنك مما يؤدي به الى تحمل تكاليف اضافية مثل التخزين و التامين ، يقوم البنك بالاستعانة بأهل الخبرة مقابل عمولة محددة و ان يوكل البنك البائع من التسويق مقابل اجر محدد شريطة ان لا يكون اتفاقا مسبقا مربوطا مع عقد السلم حتى لا يكون هناك جمع عقدين في عقد واحد.

ثالثا: معالجة مخاطر صيغة الاجارة : تتمثل فيما يلي [2]:

1. لمعالجة الخطر الذي يتعرض له البنك المؤجر قبل توقيع عقد الايجار و عند حيازته الاصل او السلعة المعينة لتأجيرها فإن البنك يمكن له ان يوكل المستأجر بان يشتري السلعة لحساب البنك لتأجيرها له و ذلك لتجنب احتفاظ البنك بالسلعة في حال رفض استئجارها لعدم مطابقتها للمواصفات او ان البنك يمكن ان يحصل على كفالة من العميل نفسه للبائع الاصلي اتجاه ذلك .

2. يمكن معالجة مخاطر الائتمان لصيغة الاجارة الناتجة عن الاختلال في الشروط المتفق عليها في عقد الاجارة نتيجة الاختلال في القيمة المقدرة للأقساط من خلال الحصول على شيكات ضمانا للمديونية التي تنشأ بعد ابرام عقد الايجار بشرط عدم استعمال هذه الشيكات الا في موعد استحقاقها ، كما يمكن للبنك من خلال وضع شروط تمكنه من الاقتطاع من اي حساب مفتوح منه المبالغ المستحقة للبنك .

[1] ثلجي خالد، مرجع سبق ذكره،ص88.
[2] ثلجي خالد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص90-91.

3. هناك بعض المعالجات للمخاطر التي يتعرض لها الاصل او السلعة المستأجرة نتيجة تلفه او شوي استعماله من خلال التامين على الاصل المؤجر من كافة الاخطار المرتبطة طيلة فترة الايجار ويكون البنك هو المستفيد من تعويضات التامين و الحصول على ضمانات كافية من المستأجر لضمان المحافظة على الاصل المؤجر .

رابعا: معالجة مخاطر صيغة الاستصناع:

تتم المعالجة كما يلي [1]:

1. **الوفاء بالمواصفات** : بحيث يتم الاتفاق مع مكاتب دراسات او مكتب واحد يكون حكما بين البنك و طالب الصناعة (العميل) او بين البنك و المقاول ، بحيث تكون شهادته او خبرته بإتمام جميع مراحل العقد بالمواصفات المتفق عليها ملزمة للجميع .

2. **مخالفة المواصفات:** تكون معالجته بفرض غرامة على المخالفة لتلك المواصفات حيث اجاز العلماء بند الجزاء في العقد .

3. **التخلف عن تسديد الالتزامات المالية** : يتم معالجة ذلك بالاتفاق على سداد القيمة المالية على مراحل مختلفة تبعا للتنفيذ بدلا من السداد دفعة واحدة عند بداية تنفيذ العقد .

خامسا: معالجة مخاطر صيغة المرابحة:

لكل حالة من مخاطر صيغ المرابحة معالجة خاصة وهي كما يلي[2]:

1. **عدم مطابقة السلعة للمواصفات** : تكون معالجته عن طريق التأمين على البضاعة و هو ما يجري عليه العمل عادة .

[1] بوجمعة طارق، قاسمي جمال، **مخاطر التمويل لدى البنوك الاسلامية**، دراسة حالة بنك السلام في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021/2020، ص51.

[2] محبوب نجاة، **مخاطر التمويل البنكي و كيفية الاحتياط لها في البنوك التجارية و البنوك الاسلامية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية تأمينات المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012/2011، ص143.

2. **تذبذب سعر الصرف** : تكون معالجته بان يتعهد العميل لتحمل فرق العملة إذا ظهر عند دفع الثمن للمورد انه اكثر مما قدره البنك و ذلك على أساس أن المخاطر الناشئة عن اختلاف صرف عملة بعملة اخرى هي مخاطر إضافية خارجة عن صيغة المرابحة ، فيمكن للعميل ان يضمن ذلك الفرق.

3. **رفض العميل أخذ السلعة التي امر بشرائها:** تكون معالجته بدفع مصاريف كبيرة مقدما و هذا ما يعبر عن جدية العميل كشرط اساسي في العقد ، او ان تتم معالجته بإلزام العميل في العقد بشراء السلعة محل العقد وقت توريدها .

4. **عدم حيازة السلعة محل العقد** : تكون معالجته من قبل البنوك بان يتم حيازة السلعة شكليا و لبعض الوقت او باختيار العميل وكيلا عن البنك في شراء السلعة علما بان روح العقد و اساسه الذي بموجبه تمت اجازته شرعا هو مسؤولية البنك في مخاطر ملكية السلع .

5. لإعطاء حافز لدعم فرص الاسترداد بتناول الدائن عن المتبقي من هامش المرابحة.

6. **التخلف عن تسديد الأقساط** : تكون معالجته كما عملت بيه بعض البنوك بقصر التمويل على فئات معينة مثل العاملين في الدولة و ذلك لإمكانية تحويل رواتبهم الى البنك لضمان تحصيل الاقساط[1].

[1] محبوب نجاة، مرجع سبق ذكره، ص143.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل اتضح لنا ان البنوك الاسلامية في ظل متطلبات العصر هي ضرورة اقتصادية لكل مجتمع يرفض التعامل بالربا و كل أساليب الغش و الاستغلال و تعتبر البنوك الاسلامية مؤسسات مالية مصرفية تقوم على اسس و محددات تتوافق مع الشريعة الإسلامية و ذلك بغية تحقيق مجموعة من الخصائص و الاهداف .

كما استخلصنا ان الصيغ و اساليب التمويل في البنوك الاسلامية تتنوع بشكل كبير و ذلك لاحتياجات التنمية التي تتطلب ذلك ، و من بين صيغ التمويل نذكر البعض منها : المشاركة و المضاربة ، السلم، الاستصناع و المرابحة ... إلخ .

إضافة إلى ذلك فان البنوك الاسلامية تواجهها العديد من المخاطر منها : مخاطر الائتمان ، السوق و مخاطر التشغيل ... إلخ ، و كذلك مخاطر صيغ التمويل التي تعرقل اداء البنك وعلاقاته مع عملائه و زبائنه الخاصين و التي تؤدي الى إعطاء صورة سلبية عن البنك الذي يسعى إلى إيجاد الحلول المثلى لإدارة هذه المخاطر من أجل التقليل منها وفق أسس وضوابط الشريعة الإسلامية.

الفصـل الثانـي

دراسة حالة

بنك البركة في الجزائر

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك البركة في الجزائر

تمهيد:

تطرقنا خلال الفصل الأول إلى الاطار النظري للبنوك الاسلامية و صيغ التمويل الموجودة فيها و إلى إدارة مخاطر هاته الصيغ، و سيتم من خلال هذا الفصل التعرف على بنك البركة في الجزائر بما أن تجربة البنوك الاسلامية تتمثل اساسا في بنك البركة الذي يعتبر مؤسسة مالية لا تتعامل بالفائدة في معاملاتها و تهدف الى تجميع الأموال و توظيفا في حدود ما تسمح به الشريعة الاسلامية ، فقد حاولنا في هذا الفصل التركيز على بنك البركة و معرفة أهم صيغ التمويل المعتمدة فيه إضافة إلى ذلك إدارة المخاطر في بنك البركة و الاساليب او الأدوات التي يستخدمها البنك لمواجهة هاته المخاطر .

و هذا من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: عموميات حول بنك البركة في الجزائر

المبحث الثاني: إدارة المخاطر ببنك البركة في الجزائر

المبحث الأول: عموميات حول بنك البركة في الجزائر

يعتبر بنك البركة أول بنك اسلامي في الجزائر و هو يحاول تطبيق احكام الشريعة الاسلامية في المعاملات البنكية خاصة في مجال التمويل و الاستثمار، و سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على البنك من خلال نشأته، تعريفه، أهم خدماته و أهدافه بالإضافة الى معلوماته المالية و كذلك صيغ التمويل المعتمدة فيه.

المطلب الأول: تقديم بنك البركة في الجزائر

يعتبر بنك البركة في الجزائر نموذجا للبنوك الاسلامية في الجزائر و الذي يراعي في تعاملاته مبادئ الشريعة الاسلامية من عدم التعامل بالربا أخذا او عطاءا و يعتبر هذا البنك نموذجا لدراستنا الذي سنتناول من خلاله معرفة هذا النوع من البنوك.

أولا: التعريف ببنك البركة في الجزائر

1. نشأة بنك البركة في الجزائر

تأسس بنك البركة في الجزائر كأول بنك اسلامي مشترك بين القطاعين العام و الخاص من خلال المحادثات التي اجراها "بنك الفلاحة و التنمية الريفية في الجزائر" مع الشركة السعودية "دله البركة" الدولية سنة 1948 ، حيث أسفرت هذه المحادثات على حصول الجزائر على قرض مالي قيمته 30 مليون دولار خصص لتدعيم تمويل التجارة الخارجية[1]. أنشئ بنك البركة في الجزائر بتاريخ 20 ماي 1991 كشركة مساهمة في اطار النقد و القرض (قانون رقم 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990) الذي صدر مع الدخول في مصلحة الاصلاحات الاقتصادية و المالية في الجزائر و قد ادخل هذا القانون تعديلات جمة في الهيكل التنظيمي البنكي الجزائري ، من هذه الاصلاحات السماح بإنشاء بنوك و مؤسسات مالي مختلطة و خاصة ، مقره الرئيسي هو مدينة الجزائر العاصمة[2] .

[1] خوالدي اميرة، **تحديات البنوك الاسلامية بين معادلة الاهداف الربحية و المسؤولية الاجتماعية**، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي،2021/2020، ص48.

[2] فيها خير جهيدة، **ادارة المخاطر الاقتصادية في البنوك الاسلامية**، دراسة حالة بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2009-2012)، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2012، ص18.

2. تعريف بنك البركة في الجزائر

هو أول بنك برأس مال مختلط (عام و خاص) أنشئ في ماي 1991 برأس مال اجتماعي قدره 500000000 دج ، بدأ أنشطته المصرفية بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر من نفس السنة، يقع المقر الرئيسي لبنك البركة بالجزائر العاصمة بحي بوتليجة هويدف فيلا رقم01 و 03 الجهة الجنوبية بن عكنون، حيث تعتبر السنة الميلادية هي السنة المالية له[1].

يبلغ رأس المال الاجتماعي للبنك 500000000دج مقسمة الى 500000 سهم ، قيمة كل سهم 1000دج و يشترك فيه مناصفة كل من[2]:

أ.بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR (بنك حكومي جزائري) بنسبة 50%.

ب.شركة دله البركة القابضة الدولية (مقرتها بين جدة، السعودية و البحرين) بنسبة 50%.

يتلقى البنك الودائع من الافراد و المؤسسات و يفتح ثلاث أنواع من الحسابات بالدينار الجزائري أو بالعملة الصعبة و هي :

- **حساب التوفير:** لتشجيع صغار المدخرين حيث الحد الأدنى للرصيد هو2000دج.
- **حساب الشيكات:** لتسهيل معاملات الأفراد و المؤسسات.
- **حساب الاستثمار الغير مخصص:** لاستثمار الاموال الكبيرة حيث الحد الأدنى للرصيد هو 10000دج.
- بنك البركة في الجزائر لديه عدة فروع سنلخصها في الجدول التالي:

[1] مرازقة صبرينة، **دراسة تحليلية لأثر المعايير الاحترازية على ربحية البنوك الخاصة في الجزائر**، دراسة حالة بنك البركة الجزائري (2014-2018)، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2020/2019، ص ص89-90.

[2] سليمان ناصر، **تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر الواقع و الآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد04، 2006، ص25.

الجدول رقم 01: توزيع فروع بنك البركة على المناطق.

الشرق	الوسط	الغرب	الجنوب
- فرع سطيف - فرع سطيف2 - قسنطينة - فرع قسنطينة2 - فرع باتنة - فرع عنابة	- فرع الخطابي - فرع رويبة - فرع الشراقة - فرع الحراش - فرع القبة - فرع البليدة	- فرع تلمسان - فرع وهران - فرع وهران 2 - فرع سيدي بلعباس - فرع الشلف - فرع مستغانم	- فرع غرداية الأندلس - فرع الاغواط - فرع الوادي - فرع بسكرة
- فرع برج بوعريريج - فرع بجاية - فرع سكيكدة - فرع عين مليلة - فرع مسيلة	- فرع باب الزوار - فرع تيزي وزو - فرع سطاوالي		

المصدر: التقرير السنوي لبنك البركة في الجزائر لسنة 2019

3. أهم المراحل التي مر بها بنك البركة في الجزائر

تتمثل اهم المراحل التي مر بها بنك البركة في الجزائر فيما يلي[1]:

أ. **1991:** تأسيس بنك البركة في الجزائر.

ب. **1994:** الاستقرار و التوازن المالي للبنك.

ج. **1999:** المساهمة في تأسيس شركة التأمينات "البركة و الأمان".

د. **2000:** المرتبة الأولى بين البنوك ذات رأس المال الخاص .

هـ. **2002:** إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص لمهنيين و الافراد.

و. **2003:** إنشاء شركة للترقية العقارية " دار البركة" برأس مال 1,550,000,000دج.

ز. **2006:** زيادة رأس مال البنك إلى 2,5 مليار دج.

ح. **2009:** زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى 10 مليار دج.

ط. **2015:** إنشاء معهد للبحوث و التدريب في الصيرفة الاسلامية (IRFI).

ي. **2015:** إنشاء شركة للخبرات العقارية"SATECIMMO" برأس مال قدره 15000000دج.

ك. **2016:**الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري.

ل. **2017:** زيادة ثالثة لرأس مال البنك الى 15 مليار دج.

م. **2018:** أحسن مصرف إسلامي السنة السادسة على التوالي تصنيف (GLOBAL FINANCE).

ن. **2018:** من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية .

س. **2019:** من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية.

ع. **2020:** زيادة رابعة لرأس مال البنك الى 20 مليار دج.

4. الهيكل التنظيمي لبنك البركة في الجزائر

بنك البركة في الجزائر كأي وحدة أو مؤسسة اقتصادية لابد أن يكون له تنظيم معين ليضمن السير الحسن لعملياته و تحقيق المهام المخولة له و الشكل التالي يلخص هيكلها التنظيمي:

[1] https://WWW.albaraka-bank.com. 13:12 تاريخ الاطلاع 20 أفريل 2022، الساعة

الشكل 01: الهيكل التنظيمي لبنك البركة في الجزائر

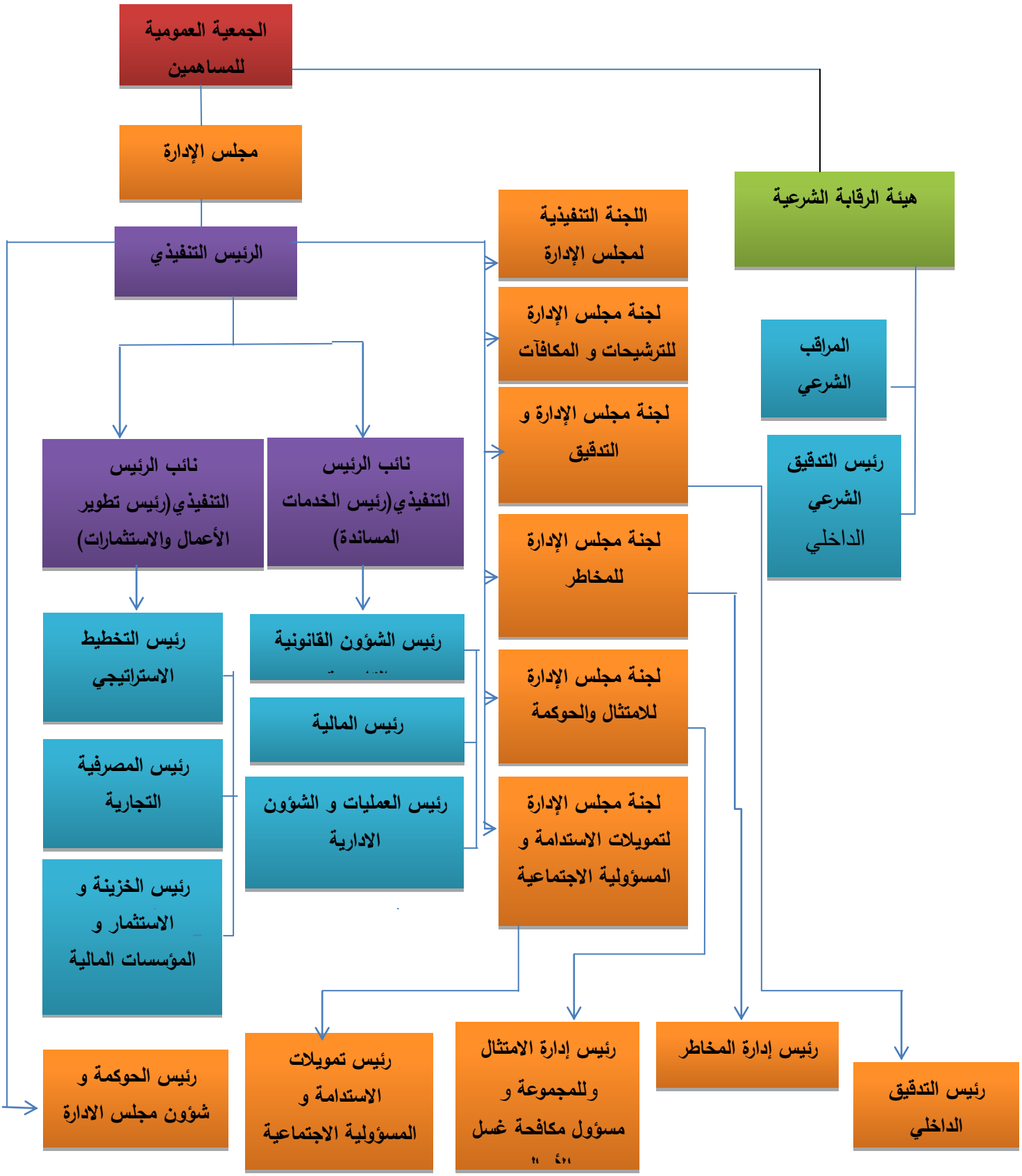

المصدر: التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية 2020.

ثانيا: مهام و خدمات بنك البركة في الجزائر

تتمثل مهام بنك البركة فيما يلي:

1. في مجال الخدمات البنكية

يقوم بنك البركة بمجموعة من الأنشطة المصرفية كغيره من البنوك التقليدية لكنه يخضعها لمبادئ التوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية و من أهم هذه الأنشطة ما يلي[1]:

أ. قبول الودائع النقدية ، و فتح الحسابات الجارية ، و حسابات الإيداع المختلفة (حسابات التوفير، سندات الصندوق التي هي عبارة عن سندات المضاربة و الودائع الأخرى) و تأدية قيم الشيكات المسحوبة و تحصيل الأوراق التجارية و تحويل الأموال في الداخل و الخارج و فتح الاعتمادات المستندية...الخ.

ب. التعامل بالعملات الأجنبية في البيع و الشراء على اساس السعر الحاضر دون السعر الآجل و بما يخضع لأحكام الشريعة.

ج. القيام بالدراسات الخاصة لحسابات المتعاملين مع البنك و تقديم المعلومات و الاستثمارات المختلفة.

د. إدارة الممتلكات و غير ذلك من الموجودات القابلة للإدارة المصرفية على أساس الوكالة بأجر.

2. في مجال الخدمات الاجتماعية

يقوم البنك بدور الوكيل الأمين في مجال تنظيم الخدمات الاجتماعية الهادفة الى توثيق أوامر الترابط و التراجم بين مختلف الجمعيات و الافراد و ذلك عن طريق الاعمال التالية [2]:

أ. تقديم القرض الحسن للغايات الانتاجية في مختلف المجالات المساعدة على تمكين المستفيد من القرض لبدء حياته المستقلة أو تحسين مستوى معيشته و دخله .

ب. إنشاء و إدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية المعتبرة أو أي أعمال أخرى مما يدخل في عموم الغايات المستهدفة.

[1] بن عزة هشام، **دور القرض الايجاري leasing في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران،2012/2011، ص194.

[2] بلال فوزية، **الصيرفة الاسلامية في الجزائر معوقاتها و سبل تطويرها**، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2020/2019، ص64.

4. في مجال الاستثمار و التمويل

تتمثل مهامه فيما يلي[1]:

أ. يقوم بنك البركة بإعطاء فرص استثمار اموال عملائه في مشاريع معينة و يقوم البنك بتحقيق هذه المشاريع مقابل الحصول على أرباح معينة.

ب. يقوم بنك البركة في الجزائر بتمويل مختلف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها و الكبيرة ، و كذلك الأفراد من صناعيين، حرفيين ، تجار ، مستوردين ، مصدرين ، مقاولين و غيرهم و ذلك حسب احتياجاتهم المالية.

ثالثا: خصائص و أهداف بنك البركة في الجزائر

1.خصائص بنك البركة في الجزائر

يتميز بنك البركة بعدة خصائص تتمثل في :

أ. **بنك المشاركة:** يعتمد بنك البركة على المبادئ التي نصت عليها الشريعة الاسلامية في باب أحكام المعاملات المالية ، و التي أطرها الفقهاء و المفكرون و المسلمون ضمن إطار أسموه بنظام المشاركة و هو بذلك يعتمد في عملياته التي يقوم بها على احترام أحكام الشريعة الاسلامية سواء ما تعلق منها بعلاقته مع المودعين و الممولين او ما تعلق منها بأنشطته البنكية و الاستثمارية و التمويلية[2] .

ب. **بنك مختلط:** تم انشاؤه برأس مال مختلط ما بين بنك تقليدي عمومي و مجموعة البركة البنكية الخاصة إذ يعتبر حالة استثنائية و نادرة في عالم البنوك الاسلامية التي تنشط على الساحة الدولية[3].

ج. **بنك ينشط في بيئة مصرفية تقليدية :** يعمل البنك في بيئة خاضعة بالكامل للأطر و النظم الرقابية التي يعتمدها بنك الجزائر و المبنية على اسس ربوية مخالفة تماما لمبادئ البنك و القيم التي أنشئ

[1] بن ناصر دليلة، **دور الصيغ المصرفية الاسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة برج بوعريريج، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في المالية و المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، 2018/2017، ص ص45-46.

[2] زروقي احلام، محي الدين عزة، **تنويع صيغ التمويل الاسلامي كآلية لدعم الاقتصاد الوطني**، دراسة حالة بنك البركة وكالة برج بوعريريج، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، 2021/2020، ص56.

[3] امينة شيخاوي، **صيغ التمويل المصرفي الاسلامي و دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة بسكرة(2012-2017)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019/2018، ص90.

في ضوئها ، الأمر الذي يجعل بنك البركة استثناء في القاعدة العامة للنظام البنكي الجزائري باعتبار ان كل البنوك في النظام البنكي الجزائري تتبع نظار الربوية.

2. أهداف بنك البركة في الجزائر

تتمثل في النقاط التالية:

أ. مساهمة البنك في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ب. تحقيق ربح خالي من الربا من خلال استقطاب الأموال و تشغيلها بالطرق الاسلامية الصحيحة و بأفضل العوائد و الأخذ بعين الاعتبار القواعد الاستثمارية السليمة.

ج. توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة و البحث عن منتجات بنكية جديدة.

د. المحافظة على السمعة الحسنة للبنك و تحسين الخدمات المقدمة من طرف البنك[1].

هـ. القيام بكافة الاعمال الاستثمارية و التجارية المشروعة مع دعم صغار المستثمرين و الحرفيين.

و. إنشاء و تطوير النماذج المالية و المصرفية المتفقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية باستخدام أحدث الطرق و الأساليب.

ز. تطوير سوق رأس المال الاسلامي و المساهمة في التوعية بأهمية التعامل وفق المبادئ الاسلامية[2].

المطلب الثاني: المعلومات المالية لبنك البركة في الجزائر

سنتطرق الى دراسة المعلومات المالية بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة خلال الفترة (2019/2017):

أولا: مجموع الميزانية

تقدر ب 568 261 مليون دج عند نهاية 2019 مسجلة بذلك انخفاض قدره 428 9 مليون دج اي بنسبة 4-% مقارنة بالسنة المالية 2018 و5,20+% مقارنة بالسنة المالية 2017.

[1] شريفي جميلة، العيدي عيشوش، **واقع العلاقة بين البنك المركزي و البنوك الاسلامية** ، دراسة حالة النظام المصرفي السوداني و بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، 2021/2020، ص58.

[2] عفاف ميسون، **دور صيغة المرابحة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة غرداية (2012-2016)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016، ص26.

الشكل رقم02: الميزانية العامة لبنك البركة في الجزائر (2019/2017)

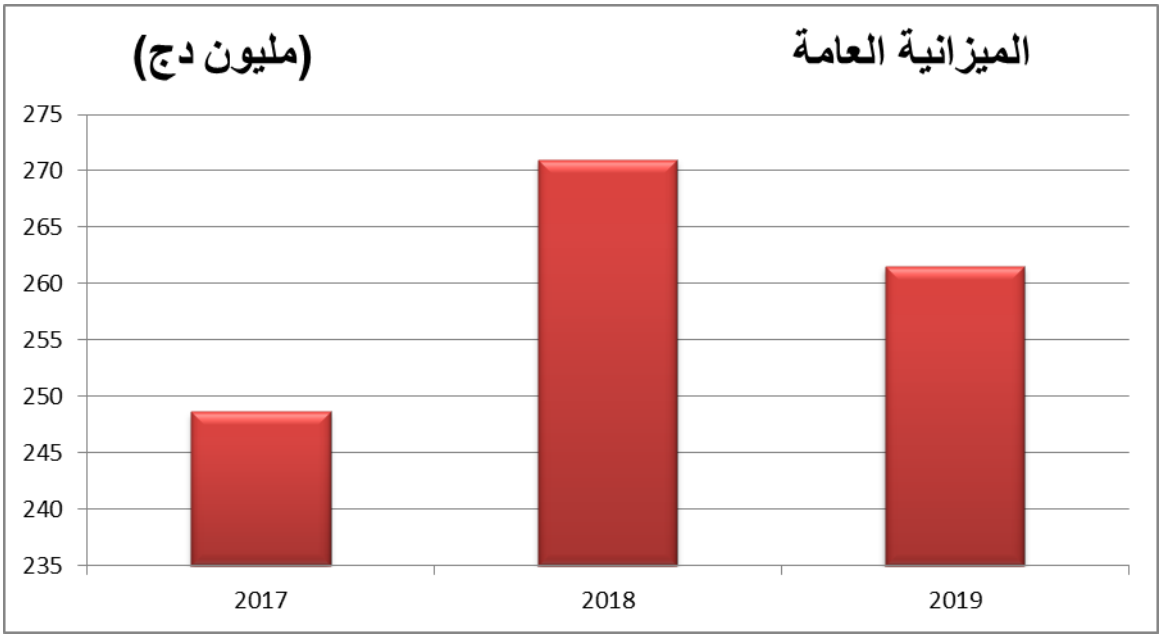

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على على التقارير السنوية لبنك البركة في الجزائر (2019،2018،2017).

ثانيا: حقوق الملكية

يقدر مجموع حقوق الملكية ب 30 704 مليون دج مقابل 27 429 مليون دج بالنسبة لسنة 2018 أي زيادة تقدر ب 3 275 مليون دج حيث تمثل نسبة 12+% و 6 158 مليون دج أي بنسبة 25,09+% مقارنة بالسنة المالية 2017 .

الشكل رقم 03: حقوق الملكية لبنك البركة في الجزائر (2019/2017)

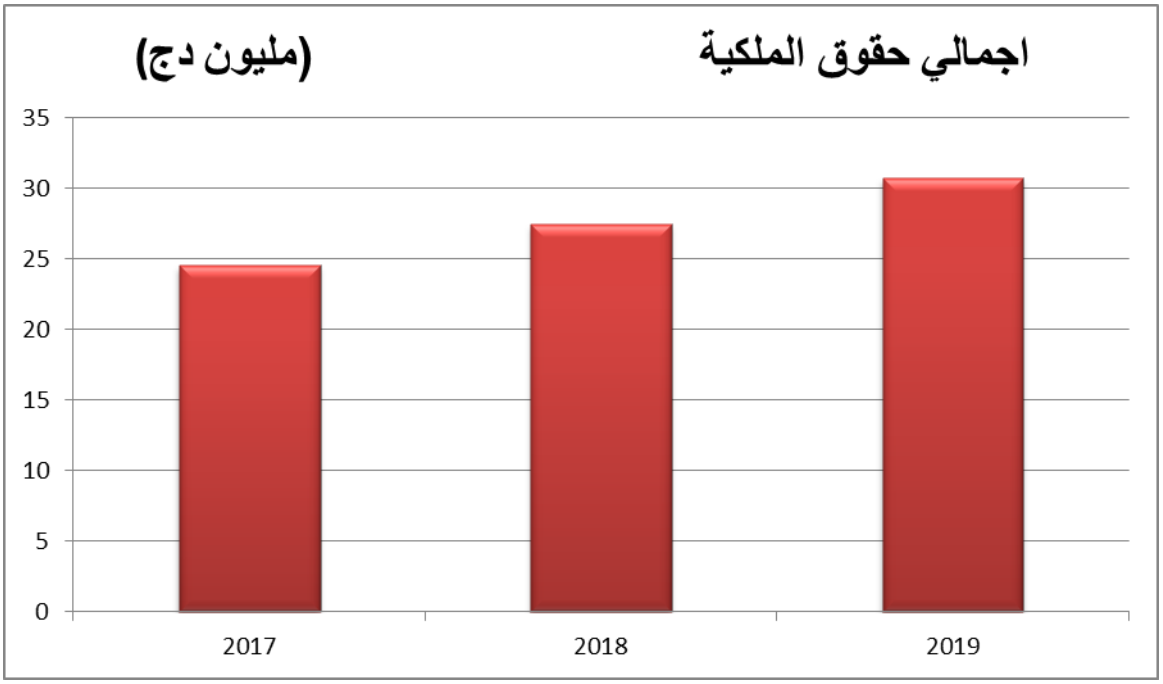

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة في الجزائر (2019،2018،2017)

ثالثا: الودائع

بلغت موارد الزبائن في شكل حسابات تحت الطلب و حسابات الادخار و الودائع لأجل 500 213 مليون دج مسجلة بذلك انخفاض قدره 495 10 مليون دج اي بنسبة 4,69-% مقارنة بالسنة المالية 2018 و 2,67+% مقارنة بالسنة المالية 2017 .

الشكل رقم04:تطور إجمالي حسابات العملاء ببنك البركة في الجزائر في الفترة(2019/2017)

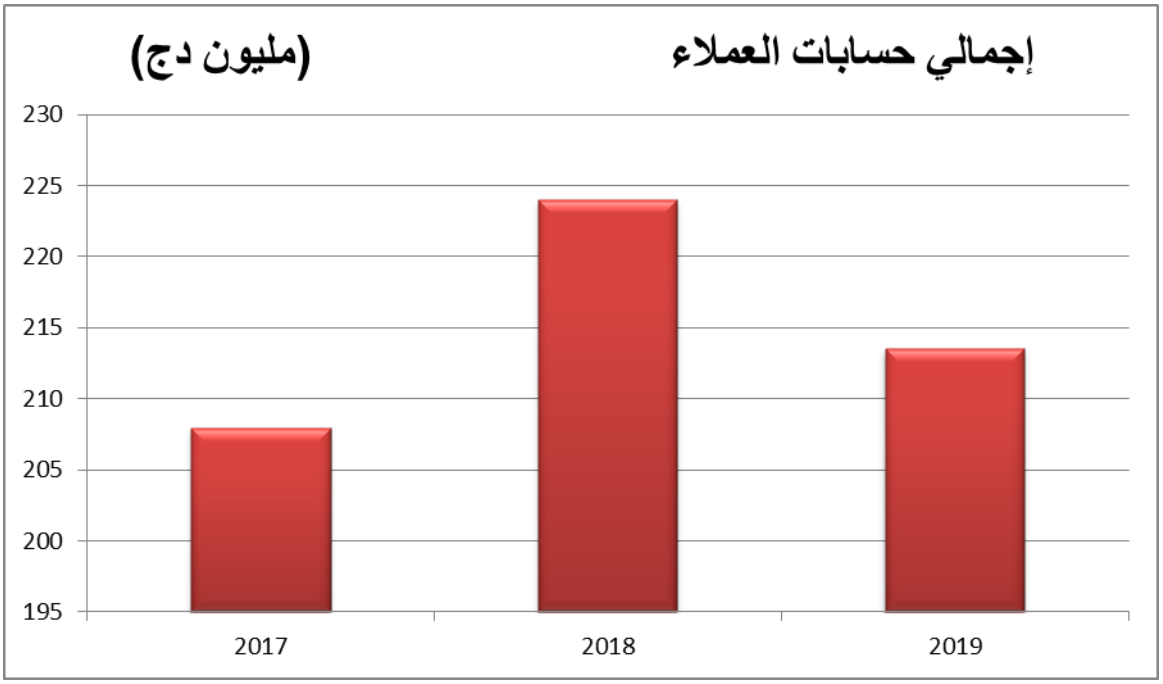

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة في الجزائر المتاحة على الموقع الرسمي للبنك :WWW.ALBARAKA-BANK.DZ

رابعا: التمويلات

انخفض رصيد التمويلات الممنوحة للزبائن بمبلغ 860 1 مليون دج اي بنسبة 1-% مقارنة مع السنة المالية الفارطة لتستقر في حدود 600 145مليون دج نهاية سنة 2019 مسجلة زيادة قدرها 923 14 مليون دج اي بنسبة 10,68+%مقارنة بالسنة المالية 2017 .

الشكل رقم 05: تطور اجمالي التمويلات ببنك البركة في الجزائر خلال الفترة (2019/2017)

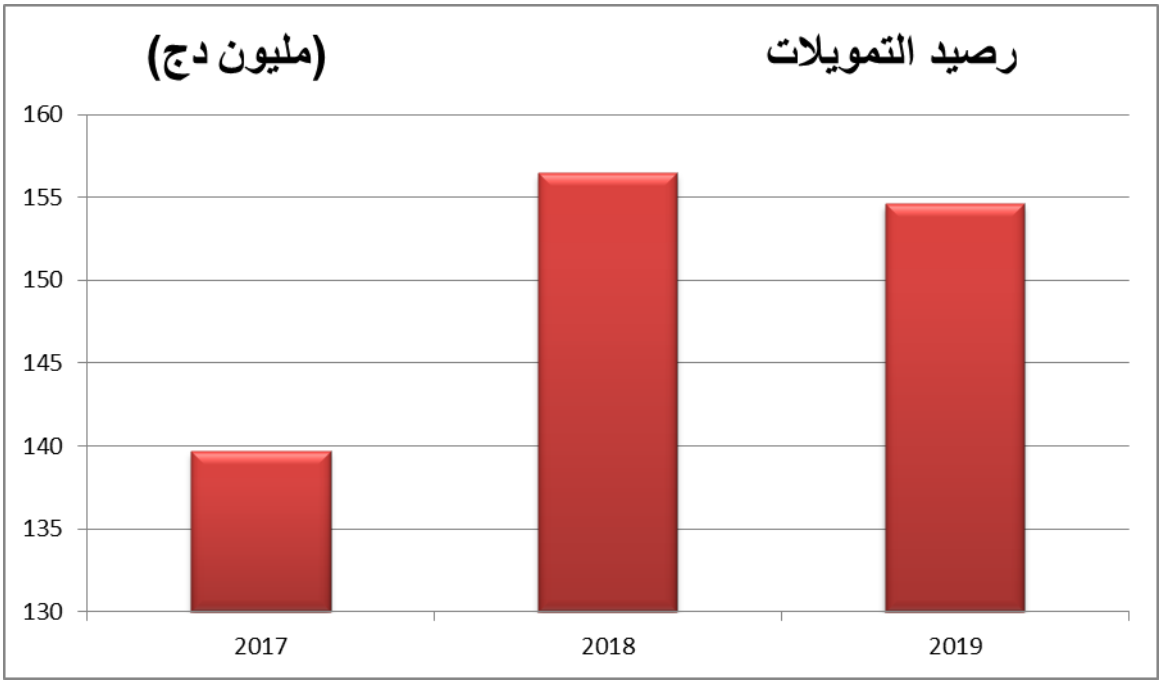

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة في الجزائر

خامسا: الايراد المصرفي الصافي

يقدر ب 13 290مليون دج، مقابل 11 849مليون دج بالنسبة لسنة 2018اي بنسبة 11+% و 8 668 مليون دج بالنسبة لسنة 2017 اي زيادة قدرها 4 622 مليون دج اي بنسبة 53,32+% مقارنة بالسنة المالية 2017.

الشكل رقم 06: مجموع الايرادات لبنك البركة في الجزائر في الفترة (2019/2017)

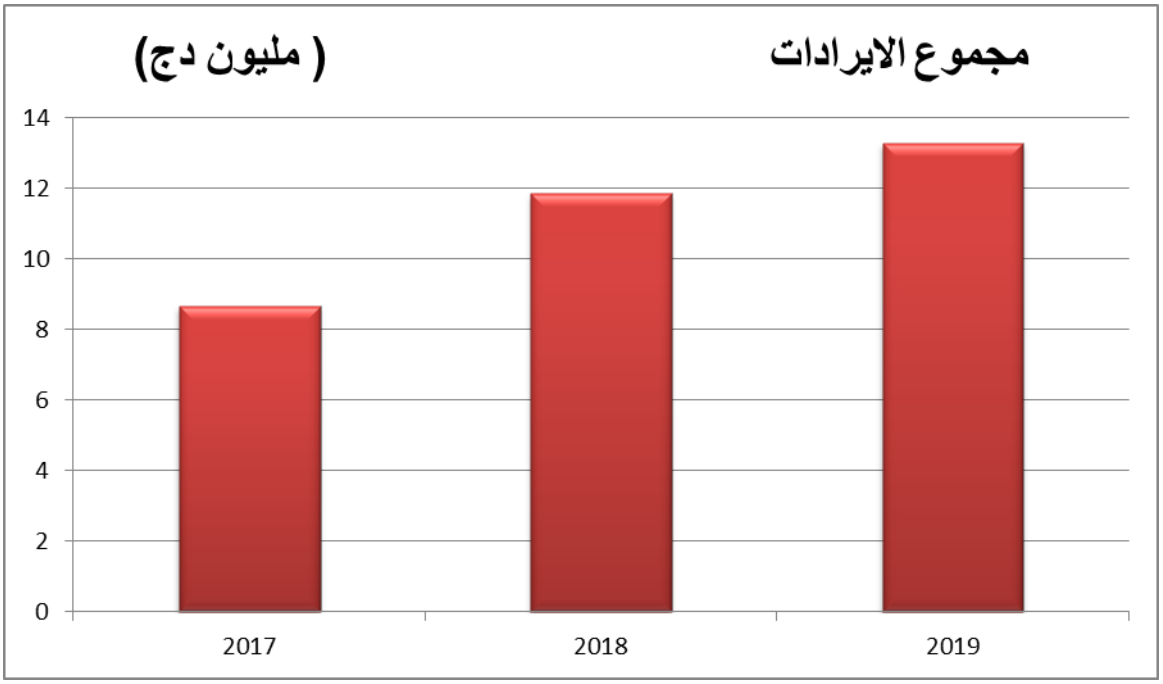

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة في الجزائر (2019،2018،2017)

سادسا: نتيجة السنة المالية

تقدر نتيجة السنة المالية ب 6 333 مليون دج مقابل 5 166 مليون دج بالنسبة لسنة 2018 و 3 548 مليون دج سنة 2017 مسجلة بذلك زيادة قدرها 2 785 مليون دج خلال السنوات الثلاث اي بنسبة 78,49% .

الشكل رقم07: نتيجة السنة المالية لبنك البركة في الجزائر ما بين (2017-2019)

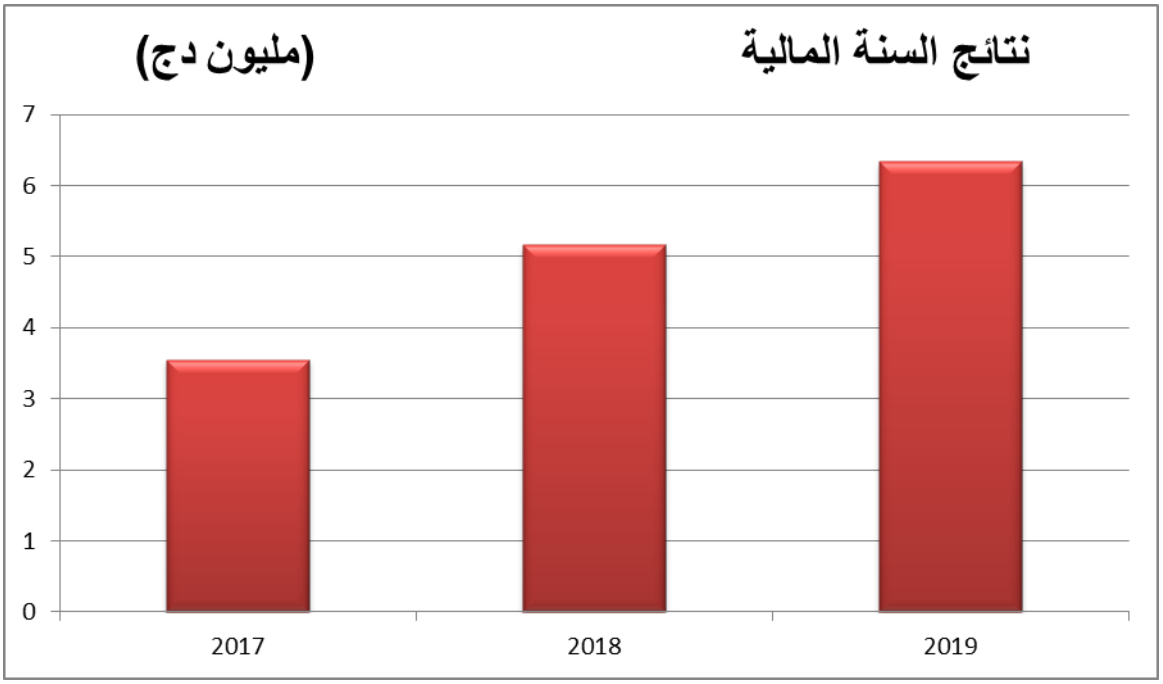

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة في الجزائر (2019،2018،2017)

المطلب الثالث: صيغ التمويل المطبقة في بنك البركة في الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب الى اهم انواع صيغ التمويل المتعامل بها في بنك البركة بحيث تنقسم هذه الصيغ التمويلية الى 05 انواع و هي كالتالي : صيغة المرابحة، صيغة الاستصناع، صيغة المشاركة، صيغة السلم، صيغة الاجارة او " الاعتماد الايجاري"

أولا: أنواع التمويلات التي يقدمها بنك البركة في الجزائر

يمكن تقسيم صيغ التمويل التي يقدمها بنك البركة مع المفهوم الاسلامي لكا ملية تمويلية في الجدول التالي:

الجدول رقم02: انواع التمويلات في بنك البركة في الجزائر

	اسم العملية التمويلية	المفهوم الاسلامي للعملية
تمويل الاستغلال	تمويل المواد الأولية و المواد نصف المصنعة	المرابحة / السلم
	تمويل السلع الموجهة لإعادة البيع	المرابحة / السلم
	تمويل صفقة مرهونة	المرابحة / السلم
	تمويل الديون الناشئة	المرابحة / السلم
	التمويل المسبق للتصدير	المرابحة / السلم
تمويل الاستثمارات	التمويل التقليدي للاستثمارات	المرابحة/الاستصناع/المشاركة/السلم
	التمويل بالاعتماد الايجاري	الإجارة
تمويل العقار	تمويل شراء عقار(جديد أو مستخدم)	الإجارة / المرابحة
	تمويل البناء الذاتي للسكن	الاستصناع
	تمويل أشغال التوسيع في السكن	الاستصناع
	تمويل الإصلاحات و التهيئة المنزلية	الاستصناع
تمويل شراء السيارات	تمويل شراء السيارات السياحية	المرابحة
	تمويل شراء السيارات النفعية	المرابحة / الإجارة
تمويل التجهيزات	تمويل شراء التجهيزات المهنية	المرابحة / الإجارة

المصدر: كمال رزيق، التحوط و ادارة المخاطر في المؤسسات المالية الاسلامية، ملتقى الخرطوم للمنتجات الاسلامية المالية ، تقييم تجربة البنوك الاسلامية بالجزائر في إدارة الخاطر الائتمانية، النسخة الرابعة، افريل، 5-6افريل2012، ص ص25-26.

من خلال الجدول رقم04 نلاحظ ان معظم تمويلات البنك المعتمد عليها بكثرة متمثلة في كل من صيغة المرابحة و هي غالبا الأكثر اعتمادا من طرف البنك ، السلم و الاستصناع المتمثلة في تمويلات الاستغلال ، العقارات و تمويل شراء السيارات و كذلك التجهيزات و نلاحظ ان صيغة المشاركة يمكن القول أنها تقريبا غير معتمدة من طرف البنك .

ثانيا: صيغ التمويل المعتمدة في بنك البركة في الجزائر

1. **صيغة التمويل بالمرابحة:**

أ. **المرابحة في بنك البركة في الجزائر:** يقوم بنك البركة بتمويل العميل المتعاقد معه و ذلك بشراء المنتجات التي يحتاجها فورا، بالمقابل يتعهد بأن يشتري من البنك هذه المنتجات بسعر الشراء مضافا اليه هامش ربح متفق عليه من الطرفين و على أساس هذه الصيغة يسدد البنك مستحقات المورد فورا بصفة المشتري الأول ثم يتم تحصيل مستحقاته من العميل المتعاقد معه بصفة بائع[1].

ب. **مراحل عملية المرابحة في بنك البركة في الجزائر:**

تتمثل فيما يلي:

- يمضي البنك و الزبون عقدا تمويليا يتضمن هذا العقد فتح خط تمويلي أو عملية مرابحة منتظمة.
- يوكل البنك زبونه للتفاوض مع المورد فيما يتعلق بشروط شراء السلع من طرفه و القيام بكل الاجراءات المرتبطة بالعملية محل التمويل و في النهاية استلام السلعة او المنتج.
- يتقدم العميل بطلب الى المورد يتضمن كل السلع و المنتجات التي يحتاجها.
- يرسل المورد فاتورة شكلية باسم البنك تتضمن تسمية المنتجات او السلع و سعر الوحدة و كذلك السعر النهائي المضاف اليه الحقوق و الرسوم المحتملة .
- يرسل العميل الى البنك طلب امر بشراء السلعة مرفقا بالفاتورة الشكلية.
- بعد التأكد من مطابقة العملية لبنود عقد التمويل و الترخيص المتعلق يقوم البنك بدفع مبلغ الفاتورة بصك او اي طريقة اخرى مباشرة لصالح المورد[2].

ج. **الشروط العامة لعملية التمويل بالمرابحة:** يمكن اجمالها في النقاط التالية[3]:

- تحدي مواصفات السلعة
- ان يكون الثمن الاصلي (الاول) معلوما للمشتري.
- ان يكون الربح معلوما لأنه جزء من الثمن.
- ان يضاف للثمن الاصلي كامل التكاليف.

---

[1] بوسعدية مسعود، حميدي امينة، **واقع ادارة المخاطر الائتمانية في البنوك الاسلامية**، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2019/2018، ص62.

[2] حنكة خولة، **بيع المرابحة بالشراء و دوره في زيادة ربحية المصارف الاسلامية**، دراسة حالة تطبيقية لبنك البركة الجزائري وكالة الوادي منذ نشأته، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية، تخصص معاملات مالية معاصرة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي،2015/2014، ص5.

[3] عاد زهير، **مرجع سبق ذكره**، ص46.

- ان يمتلك البنك سلعة بعقد صحيح قبل ان يبيعها للعميل حتى لا يقع البنك في محضور شرعي.
- يتحمل البنك إقساط استهلاك السلعة و ايضا تبعة الرد الخفي قبل تسليمها.
- ان يكون البيع عرضا مقابل النقود و لا يصح بيع النقود بالمرابحة كما لا يجوز بيع السلعة بمثلها.

2. صيغة التمويل بالاستصناع:

أ. **الاستصناع:** هو عقد المقاولة الذي من خلاله يطلب الطرف الاول (المستصنع) من الطرف الثاني (الصانع) صنع او بناء مشروع يضاف اليه ربح يدفع مسبقا بصفة مجزأة او لأجل و يتعلق الامر بصيغة تشبه عقد السلم مع الفرق او موضوع الصفقة هو التسليم و ليس شراء السلعة و يمكن ان يدخل في صيغة الاستصناع المستعملة من طرف البنوك الاسلامية ثلاثة اطراف الى جانب البنك و صاحب المشروع و المقاول في اطار الاستصناع المزدوج و يمكن ان تتم طلبات الاستصناع تحت الصيغتين التاليتين:

- **تمويل انجار مشروع بطلب من الزبون :** هنا يمكن ان يتدخل البنك بطريقتين اما البنك صانع و الزبون مستصنع او البنك مستصنع و الزبون صانع و هذه الحالة الأخيرة يعتبر البنك هو صاحب المشروع و مالك المشروع و لكن يكلف الزبون بإنجازه لحساب مشروع التمويل.
- **تمويل الصفقات العمومية:** يكون الزبون في هذه الحالة هو في الأساس مقاول في إطار انجاز صفقة، و يجب اضافة الصفقة في عقد الرهن لصالح البنك في بند خاص يتعلق بالمساهمة المباشرة للبنك، في انجار جزئي او كلي للأشغال موضوع الصفقة و بالتالي يلعب دور الصانع المكلف من طرف صاحب المشروع لإنجاز كل او جزء من الصفقة بالتعاون مع المقاول[1].

ب. **شروط مطابقة الاستصناع للشريعة الاسلامية:**

تتمثل فيما يلي[2]:

- يبرر هامش ربح البنك في اطار عملية الاستصناع بالتدخل بصفته مقاول مسؤول عن انجاز أشغال متعلقة بإنجاز مشروع موضوع العقد ، و يكون هذا التدخل إما مباشرة او تكليف مقاول آخر.
- يجب ان يحدد في العقد نوعية و كمية و طبيعة و خصائص الشيء الواجب صنعه.
- يجب ان تكون المواد ممولة او قام بجلبها الصانع(المقاول).
- يمكن للصانع ان يكلف شخص آخر لإنجاز كل او جزء من المشروع.

[1] سرايش جميلة، **المعالجة المحاسبية و الجبائية لأنشطة البنوك الاسلامية**، حالة بنك البركة الجزائري وكالة سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و جباية، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2015/2014، ص ص166-167.

[2] حمادي صفاء، **تقييم تجربة البنوك الخاصة في الجزائر**، دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة الوادي، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015/2014، ص54.

- في حالة عدم مطابقة المشروع المنجز ، يمكن للمستصنع ان يرفض الاستلام و يفسخ العقد على حساب الصانع.
- يصبح المستصنع مالكا للمشروع عند التوقيع على العقد.
- يجب تحديد مدة و مكان تسليم الشيء المصنوع في عقد الاستصناع.

3. **صيغة التمويل بالسلم:**

أ. **السلم:** يعتبر التمويل بالسلم من أهم العقود لدى بنك البركة في الجزائر منذ نشأته، حيث انه عملية بيع مع التسليم المؤجل للسلعة، و خلافا للمرابحة لا يتدخل البنك بصفته بائع لأجل السلع المشترات بطلب من عميله و لكن بصفته المشتري بالتسديد نقدا للسع التي تسلم له مؤجلا[1].

ب. **مراحل عملية التمويل بالسلم:** يمكن إجمالها في النقاط التالية[2]:

- يقوم البنك بإجراء طلبية لحساب عميله لكمية من السلع تطابق حاجياته التمويلية.
- يسلم العميل (البائع) للبنك فاتورة تحدد طبيعة و كمية و سعر السلعة المطلوبة.
- يوقف الطرفان عند الاتفاق على شروط الصفقة على عقد السلم، يحدد فيه الشروط المتفق عليها (طبيعة و كمية السلع ، السعر، آجال و كيفيات التسليم...الخ).
- بالموازاة يوقع الطرفان عقد البيع بالوكالة الذي من خلاله يسمح البنك للبائع بتسليم او بيع (حسب الحالة) السلع الى شخص آخر ، يلتزم البائع تحت مسؤولياته الكاملة بتحصيل و تسديد مبلغ البيع للبنك.
- إضافة الى الضمانات العادية المطلوبة من البنك في نشاطاته التمويلية (كفالات ، رهن حيازي، رهن عقاري،...الخ) و يمكنه مطالبة البائع باكتتاب تأمين على القرض لتجنب خطر عدم التسديد من طرف المشترين النهائيين ، مع اكتتاب تأمين ضد جميع المخاطر على السلع مع الانابة لصالح البنك.
- عند تاريخ الاستحقاق و في حالة اختيار البنك توكيل البائع لبيع السلع لحسابه، يفوتر هذا الاخير لحساب البنك و يسلم الكميات المباعة بعد التأشير على وصولات الشحن من طرف شبابيك هذا الاخير و هذا اذا رأى البنك حاجة في ذلك(إجراء موجه للسماح بتتبع و مراقبة العملية).

[1] رقيق بن برة حمزة، عنان امين ، **ادارة المعاملات البنكية في البنوك الاسلامية**، دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة المسيلة 411، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020/2019، ص51.

[2] كردود اسماء، **المنتجات البنكية الاسلامية و دورها في تحسين تنافسية البنوك** ، دراسة حالة بنك البركة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية تأمينات تسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي ، 2016/2015، ص ص106-107.

- الارباح لتي يتحصل عليها البائع يمكن ان تمنح في شكل عمولة او في شكل تخفيض أو المساهمة في هامش الربح المتحصل عليها من طرف البنك في عملية بيع السلع كما يمكن احتسابها عند بداية الصفقة و ادراجها في مبلغ التسبيقة (تمويل السلم) ، و في كل الحالات يجب احتساب مبلغه مقارنة بنسبة الهامش المطبقة في السوق على عمليات متشابهة.
- يمكن للبنك استعمال تقنية WARANTAG (التعامل بسند تخزين السلع) باشتراطه تخزين السلع في مخزن عام و بيعها او بتوكيل عميل البنك مع تظهير سند التخزين WARANT و الاحتفاظ بوصل التسليم كضمان للتسديد ، في كيفيات التسليم التعاقدية.
- يجب تحقيق ربح صافي من عملية بيع السلع من قبل البائع لحساب البنك (بعد خصم العمولات و المصاريف الاخرى) ، و ان يكون هذا الربح مساويا على الاقل لنسبة المردودية السنوية الدنيا كمدة هي محددة في سياسته التمويلية.

ج. **شروط مطابقة السلم للشريعة الاسلامية:** تتمثل هذه الشروط فيما يلي[1]:

- يجب ان تكون السلع موضوع العقد معروفة(بطبيعتها و نوعيتها) و كمياتها(بالحجم و الوزن) و محسوبة(بالنقد او ما يعادله في حالة المقايضة).
- يجب ان يكون اجل تسليم السلع من قبل البائع معروفا في العقد لدى الطرفين.
- يجب ان يكون سعر(او ما يعادله) السلع محددا في العقد و ان يكون معروفا لدى الطرفين و مسدد من قبل المشتري (البنك) نقدا.
- يجب ان يكون مكان التسليم محددا و معروفا لدى الطرفين.
- يمكن لمشتري ان يطالب بكفالة لضمان تسليم السلع عند الاستحقاق أو اية ضمانات شخصية او عينية اخرى.
- يمكن للمشتري ان يوكل البائع لبيع او تسليم السلع ، عند الاستحقاق لشخص آخر مع اخذ عمولة او بدونها ، و عليه يصبح البائع مدينا اتجاه المشتري بتحصيل قيمة المبلغ .
- لا يمكن للمشتري ان يبيع السلع قبل تسليمها من قبل البائع غير انه يسمح بذلك عن طريق عقد سلم موازي.

[1] ركيبي كريمة، **مرجع سبق ذكره**،ص84.

4. صيغة التمويل بالإجارة:

أ. **الإجارة:** الإجارة او الاعتماد الايجاري هو عقد ايجار اصول مقرون بوعد بالبيع لفائدة المستأجر حيث يتدخل في هذه العملية ثلاثة اطراف اساسيين هم: مورد الاصل(الصانع او البائع)، المؤجر(البنك او المؤسسة التي تشتري الاصل لغرض تأجيره لعميله)،المستأجر الذي يؤجر الاصل الذي يحتفظ بحق الاختيار في الشراء النهائي بموجب عقد التأجير و عند انتهاء مدة العقد يمنح للمستأجر أحد الخيارات الثلاثة التالية:

- العميل ملزم باقتناء الاصل(عقد ايجار تمليكي).
- العميل له الخيار ما بين اعادة استئجار الاصل او اعادته الى البنك (عقد الاعتماد الايجاري).
- يستأجر العميل مرة اخرى الاصل المؤجر (تجديد عقد الاعتماد الايجاري)[1].

ب. **انواع الاجارة المطبقة في بنك البركة في الجزائر:** تنقسم الى:

- **التأجير التمليكي:** الذي نجد مراحله تتمثل في عقد شراء الموجودات و من ثم تسليم السلعة و بعد ذلك نجد عقد التأجير و في الأخير تمليك العين.
- **التمويل بالتأجير التشغيلي:** فبالنسبة لهذا النوع فنجد مراحله تتمثل في عقد شراء المعدات و من ثم عقد الاجارة الاولى و بعد ذلك عقد الاجارة التالية.

ج. **خطوات اجراء عقد الاجارة لدى بنك البركة في الجزائر:**

يمر عقد الاجارة في بنك البركة في الجزائر بعدة خطوات تتمثل فيما يلي:

- يتوجه الزبون الى المورد لاختيار حاجياته من آلات و معدات و يتفق معه على سعر البيع و ضمانات الخدمة.
- يرسل الزبون للبنك طالبا التمويل لشراء المعدات مرفوقا بالفواتير الشكلية التي توضح نوعية السلعة المراد شراؤها اضافة الى سعرها.
- يقوم البنك بدراسة الملف من حيث امكانية شراء المعدات و المخاطر التي يمكن ان تترتب عن ذلك و عند تطابق المعطيات مع الشروط اللازمة للعقد يقوم البنك بفتح تمويل لحساب الزبون و يقوم بشراء المعدات من طرف المورد.

[1] بوعنيقة سمية، زلاقي ايناس، **بحث سبل تطوير نظام التمويل بالمشاركة في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص ادارة مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، 2018/2017، ص ص 99-100.

- بعد ان يتحصل الزبون على المعدات يمضي عقد الايجار مع البنك و يوضح في العقد المعدات المؤجرة اضافة الى مدة الايجار و مبلغ الايجار مع قرار البنك بوعد بالبيع للزبون ان اراد ذلك.
- يقوم الزبون بدفع مبلغ الاجارة في شكل اقساط مضاف اليه هامش الربح مع المبلغ الكلي[1].

5. **صيغة التمويل بالمشاركة:**

أ. **المشاركة:** هي مساهمة بين طرفين او اكثر في رأس مال المؤسسة ، مشروع او عملية مع توزيع النتائج (خسارة او ربح) حسب النسب المتفق عليها ، تتم هذه المساهمة اساسا على الثقة و مردودية المشروع أو المهنية[2].

ب. **خطوات تطبيق عملها:**

يمكن اتباع الخطوات التالية[3]:

- يقدم العميل ملف التمويل يتضمن الوثائق اللازمة ، بالإضافة الى دراسة مفصلة للمشروع او العملية المقترحة على البنك.
- بعد دراسة الملف من ناحية المخاطر، مهنية العميل، الضمانات المقترحة، مطابقة و نظامية العملية، و بعد موافقة الجهات المختصة يفتح البنك التمويل للمدة الخاضعة بالعملية، حيث يمثل مبلغ التمويل حصة البنك في راس المال المشروع.
- يجب ان توضع كل العمليات المتعلقة بعقد المشاركة لدى شبابيك البنك بالإضافة الى العمليات التي تجري على حصة المشارك، كما يقوم البنك بتسديد كافة النفقات المسجلة في اطار عملية وضع المشروع او العملية الممولة في حدود التمويل المفتوح حيث تتم التسديدات مباشرة لصالح مورد الخدمات و المستفيدين الآخرين الا في بعض النفقات مثل تسديد مصاريف المستخدمين، التنقلات و المصاريف الاخرى، حيث تكون التسديدات مشروطة بتقديم طلب تسديد موقع من طرف المشارك مع الوثائق المبررة لكل فئة من النفقات (فواتير، وثائق جبائية او جمركية، وضعية الرواتب...الخ).
- توضع ايرادات البيع في حساب تسديد المشاركة، هذا الاخير يسير كحساب جاري غير مؤهل للأرباح.

[1] بوعنيقة سمية، مرجع سبق ذكره، ص100

[2] بومعزة لبنى، **واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفق صيغ التمويل الاسلامي**، دراسة حالة بنك البركة وكالة عين مليلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي،2017/2016، ص ص96-97.

[3] سوسن غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص87.

- في حالة مشاركة متناقصة يمكن للطرفين الاتفاق بتخصيص جزء من الايرادات الناتجة عن المشاركة لإهلاك رأس مال البنك، حيث تعود ملكية المشروع للعميل عند التسديد الكلي لحصة البنك و الأرباح العائدة له، حيث يمكن ان تتم عملية تحويل الملكية بعدة طرق : بيع الأسهم او الحصص الاجتماعية، تسديد راس المال المستثمر من طرف البنك.
- في حالة مشاركة نهائية يجب ان يخضع تسيير و ادارة المشروع لنفس الاجراءات القانونية و المحاسبية المسيرة للمؤسسات و بالخصوص تعين اداري او اكثر كممثل للبنك.

ج. شروط مطابقة المشاركة للشريعة الاسلامية:

تتمثل شروط مطابقة المشاركة للشريعة الاسلامية فيما يلي[1]:

- يجب ان تكون حصة الطرفين موجودة عند انجاز العملية موضوع العقد، غير انه تسمح الشريعة الاسلامية بالمشاركة في العمليات المستفيدة من تأجيلات في التسديد بشرط أن يلتزم أحد الطرفين بتقديم جزء من الالتزام تجاه المورد.
- يجب على الطرفين قبول مبدأ المشاركة في أرباح و خسارة المؤسسة الممولة، تعتبر كل اتفاقية ضمان يضمن من خلالها احد الطرفين استرجاع امواله بغض النظر عن نتائج العملية و عليه فإنه لا يحق للبنك المطالبة بتسديد حصته الا في حالة خرق احد بنود عقد المشاركة، اللامبالاة في تسيير العملية و في حالات سوء النية ، الاخفاء، الثقة و كل المخالفات المشابهة.
- يمكن للبنك مطالبة شريكه بتقديم ضمانات، و لكن لا يمكن التنفيذ عليها الا في حالة ثبوت المخالفات المذكورة سابقا.
- يجب تحديد معيار توزيع الارباح مسبقا عند التوقيع على العقد لتفادي كل نزاع، اذا كانت حصة كل طرف في الارباح قابلة للتفاوض الحر فإن توزيع الخسارة المحتملة تكون بنفس نسب توزيع الارباح طبقا لقواعد المشاركة.
- لا يمكن ان تتم عملية توزيع النتائج الا بعد الانجاز الفعلي للأرباح، و يمكن اقتطاع تسبيقات باتفاق الطرفين بشرط تسويتها عند اختتام المشاركة او السنة المالية حسب الحالة.
- يجب ان تكون الخدمات و الاشياء موضوع المشاركة مطابقة لتعاليم الشريعة الاسلامية.

[1] سوسن غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص87-88.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر ببنك البركة في الجزائر

يتعرض بنك البركة في الجزائر لمجموعة من المخاطر المختلفة كغيره من البنوك سواء الاسلامية او التقليدية و باعتباره مثله مثل كافة البنوك لا بد له ان يحقق التسيير الحسن لهذه المخاطر و الأهم من ذلك ان توافق هذه الاجراءات و السياسات مع الشريعة الاسلامية ، و من خلال هذا المبحث سنتطرق الى: سياسة بنك البركة في ادارة المخاطر و اهم المخاطر التي يتعرض لها البنك اضافة الى التعرف على الأساليب و الادوات التي يستخدمها البنك لمواجهة المخاطر .

المطلب الأول: سياسة بنك البركة في الجزائر في إدارة المخاطر

سيتم في هذا المطلب التطرق الى سياسة بنك البركة في إدارة المخاطر و كذلك اهداف و دور ادارة المخاطر مع الهيكل التنظيمي لها

أولا: دور ادارة المخاطر

تلعب ادارة المخاطر في بنك البركة في الجزائر دورا هاما في اتخاذ القرارات بالنسبة للبنك و ذلك للنهوض من المخاطر و محاولة التخفيف منها ويتمثل دورها فيما يلي[1]:

1. صياغة و اقتراح سياسة واضحة في كل ما يخص ادارة المخاطر الى مجلس ادارة البنك للموافقة عليها مثل:
   - أ. تفويض الموافقة التمويلية.
   - ب. الحدود القصوى الاحترازية الخاصة بالتعويضات الكبيرة.
   - ج. المعايير الخاصة بمنح التمويل.
   - د. معايير قبول الضمانات.
   - هـ. حدود المحفظة التمويلية.
   - و. تركزات المخاطر.
   - ز. حدود العملات الاجنبية.
   - ح. الرقابة على محفظة التمويل و تقييمها و الأسعار و المخصصات و المطابقة مع المتطلبات الرقابية و القانونية.

[1] بوضياف جهاد ، **مرجع سبق ذكره**، ص99.

2. التأكد من ان كافة اعمال البنك متوقعة مع معايير المخاطر و الحدود الموضوعة من قبل مجلس الادارة وضع الانظمة و الاجراءات الكفيلة بتطبيق سياسات المخاطر الموضوعية من قبل مجلس الادارة و مراقبتها و اعداد التقارير بشأن جودة المحفظة التمويلية و الاستثمارية .
3. تطبيق المعايير الخاصة بمعالجة الديون المتغيرة حالما يتم التعرف على هذه التمويلات .
4. التقييم الدوري للمحافظ التمويلية و الاستثمارية و اجراء الدراسات الموسعة حول بيئة العمل المحيطة لتأكد من سلامة و مرونة هذه المحافظ.

ثانيا: اهداف ادارة المخاطر و الهيكل التنظيمي لها ببنك البركة في الجزائر

1. اهداف ادارة المخاطر

ان بنك البركة في الجزائر ملتزم تماما بتعزيز و تعميم ثقافة إدارة المخاطر كونها تعتبر شرط اساسي يجب ان توفره للأداء الناجح ، و تتمثل اهداف ادارة المخاطر ببنك البركة في الجزائر فيما يلي[1]:

أ. المحافظة على طريقة احترازية و وقائية و منظمة في اخذ المخاطر عن طريق التمسك بمجموعة شاملة من سياسات و اجراءات و حدود ادارة المخاطر.
ب. توظيف افراد مؤهلين و يمتلكون المهارات اللازمة.
ج. الاستثمار في التكنولوجيا و التدريب.
د. الترويج النشط لثقافة ادارة المخاطر لسليمة في كافة المستويات و فيما يخص كافة الانشطة
هـ. المحافظة على فصل واضح في الواجبات و خطوط العمل بين الافراد الذين يقومون بتنفيذ الاعمال و الافراد الذين يتممون الاجراءات الخاصة بها و يقيسون و يراقبون المخاطر الناجمة عنها.
و. الالتزام بأفضل الممارسات في الصناعة المصرفية.
ز. الالتزام الصارم بالمتطلبات القانونية و الرقابية.
ح. تقييم الاداء المالي على اساس المخاطر المعدلة (العائد المعدل للمخاطرة على رأس المال).

[1] خضراوي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص132.

2. الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر في بنك البركة في الجزائر:

الشكل رقم08: الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر

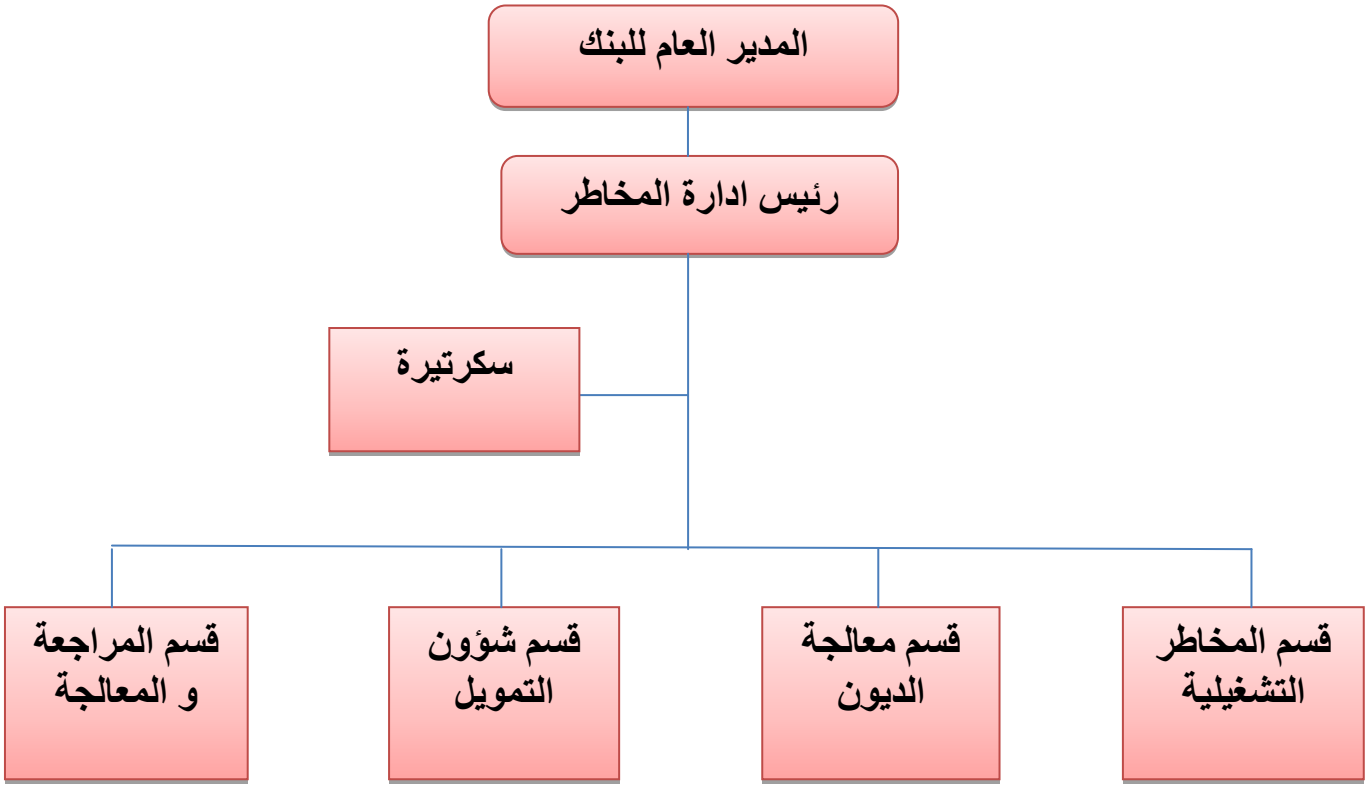

المصدر: خضراوي نعيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص137.

المطلب الثاني: طبيعة المخاطر التي يتعرض لها بنك البركة في الجزائر

من المشكلات الكبرى التي تتعرض لها البنوك بصفة عامة عدم التزام الكثير من المدينين بدفع اقساط الدين في مواعيدها و هو ما يمثل اكبر المخاطر التي يواجهها بنك البركة و من خلال هذا المطلب سنحاول معرفة المخاطر التي يتعرض لها بنك البركة من خلال المعلومات التالية:

أولا: مخاطر صيغ التمويل التي يواجهها بنك البركة

تتمثل هذه المخاطر في ما يلي[1]:

1. **مخاطر التمويل بالمرابحة:** ان عقد المرابحة هو اكثر العقود المالية الاسلامية استخداما و ان امكن تنميط العقد و توحيده فإنه يمكن ان تكون مخاطره قريبة من مخاطر التمويل التقليدي الربوي و بصفة عامة فإن المخاطر التي تعترض هذه الصيغ التمويلية تتمثل في ان الصيغة الموحدة لعقد المرابحة قد لا تكون مقبولة شرعا لجميع علماء الشريعة و هذا ما يؤدي الى ما يعرف "بمخاطر الطرف الآخر في العقد" و وفقا لقرار مجمع الفقه الاسلامي فإن الوعد في عقد المرابحة قد يكون ملزما لطرف واحد (و هو بالنسبة للمجمع ملزم للزبون)، لكن فقهاء آخرين اعتبروه غير ملزم للزبون و هذا يعني ان بإمكان الزبون التراجع عن اتمام عقد الشراء حتى بعد ان يصدر عنه الوعد و بعد ان يقوم بدفع العربون.
2. **مخاطر التمويل بالاستصناع:** عندما يقدم البنك التمويل وفق عقد الاستصناع فإنه يعرض رأس ماله لعدد من المخاطر الخاصة للطرف الآخر و هذه تشمل الآتي:

أ. مخاطر الطرف الآخر في عقد الاستصناع التي تواجهها البنوك و الخاصة بتسليم السلع المباعة استصناعا تشبه مخاطر عقد السلم ، حيث يمكن ان يفشل الطرف الآخر في تسليم السلعة في موعدها او انها سلعة رديئة ، غير ان السلعة موضع العقد في حالة الاستصناع تكون تحت سيطرة الزبون(الطرف الآخر) و اقل تعرضا للكوارث الطبيعية مقارنة بالسلع المباعة سلما و لأجل ذلك من المتوقع ان تكون مخاطر الطرف الآخر(مقاول)في الاستصناع اقل خطورة بكثير مقارنة بمخاطر الزبون في عقد السلم.

[1] د. عيساوي سهام، د. حوحو فطوم، د. زيد جابر، **ادارة المخاطر التمويلية في البنوك الاسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مجلة اقتصاد المال و الاعمال، المجلة 03، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، المجلد03، العدد 04، 2020، ص ص49-50.

ب. مخاطر العجز عن السداد من جانب المشتري ذات طبيعة عامة ، بمعنى فشله في السداد بالكامل في الموعد المتفق عليه مع البنك.

ج. اذا اعتبر عقد الاستصناع عقدا جائزا غير ملزم (وفق بعض الآراء الفقهية) فقد تكون هنالك مخاطر الطرف الآخر الذي يعتمد على عدم لزومية العقد فيتراجع عنه .

د. ان تمت معاملة الزبون في عقد الاستصناع معاملة الزبون في عقد المرابحة و ان تمتع بخيار التراجع عن العقد و رفض تسليم السلعة في موعدها ، فهناك مخاطر اضافية يواجهها البنك الاسلامي عند التعامل بعقد الاستصناع .

3. مخاطر التمويل بالمضاربة و المشاركة:

تتمثل في ما يلي[1]:

أ. مخاطر اخلاقية تنتج عن عدم الالتزام الاخلاقي من قبل العميل و تتمثل هذه المخاطر في اشكال عديدة منها:

- ان يزود العميل البنك بمعلومات ناقصة او غير صحيحة عن خبرته و كفاءته في ادارة و استثمار الاموال، او ان يقوم العميل بالاحتيال و التزوير في الحسابات المالية الخاصة بالمشروع.
- تقديم دراسة جدوى غير سليمة و مبالغ فيها لتحفيز البنك على قبول العملية .
- تزيد هذه المخاطر بسبب ضعف كفاءة بنوك المشاركة في مجال تقييم المشروعات و تقنياتها.

ب. مخاطر اخرى منها:

- **مخاطر سوقية:** يتعرض البنك لمخاطر تذبذب الاسعار مما يخفض الارباح في العملة .
- **المخاطر الائتمانية:** نتيجة لعدم دفع العميل لنصيب البنك من الارباح او تأخير دفع تلك الارباح.
- **المخاطر التشغيلية:** هي المخاطر التي تنشأ عن عدم التزام العميل بالضوابط الشرعية مما يؤثر على موقف المودعين بالبنك .

4. مخاطر التمويل بالسلم:

تتمثل فيما يلي[2]:

أ.مخاطر عدم التزام العميل بتسليم السلعة في الوقت و الكمية و المواصفات المتفق عليها في العقد : حيث تنص المادة السابعة انه في حالة التأخر في تسليم السلع بدون مبرر مقبول يلتزم العميل بدفع غرامات تأخير من قيمة السلع لكل شهر، كما يحق للبنك في حالة تأخير غير مبرر لتسليم السلع و في حالة اخلال العميل

[1] د.عيساوي سهام، **مرجع سبق ذكره**، ص51.
[2] ملاوي حمزة، مرجع سبق ذكره، ص88.

بأي شرط من شروط هذا العقد ان يفسخ العقد و يصبح بذلك رأس مال السلم مستحق الاداء فورا و كليا مضافا اليه نسبة الربح المستحقة على البيوع التي ينجزها العميل للسلع موضوع العقد، فضلا عن غرامات التأخير المستحقة طبقا للشروط البنكية سارية المفعول لدى بنك البركة في الجزائر.

ب.مخاطر تعرض السلعة للتلف بسبب عوامل خارجة عن ارادة العميل : حيث اعتمد بنك البركة في الجزائر لمواجهة هذا الخطر على التأمين التجاري بحيث تنص المادة 08 على وجوب التزام العميل بتأمين السلع ضد كافة المخاطر و الاستفادة تكون لصالح البنك مع تجديده ضمنيا على نفقات العميل الخاصة طيلة هذا التمويل ،و في حالة عدم قيام العميل بتأمين السلع ضد كافة الأخطار لصالح البنك يرخص لهذا الأخير تجديدها و اقتطاع علاوة التأمين من حساب العميل المفتوح لدا البنك اضافة الى ما تنص عليه المادة 11 من عقد البيع بالوكالة ان يتحمل العميل لوحده كل النفقات و الضرائب و مخاطر السرقة و الحريق و بصفة عامة كل الأخطار التي تمس السلع و المستودعات المخزنة فيها .

ج.مخاطر عدم تغطية العائد من السلم للتكلفة.

ثانيا: المخاطر التقليدية التي يتعرض لها بنك البركة

تتمثل هذه المخاطر فيما يلي:

1. **مخاطر التشغيل** : هي مخاطر الخسارة المالية او الأضرار التي تنشأ عن عدم كفاية او فشل طرق العمل الداخلية او الموظفين او من عوامل اخرى خارجية، و تتم ادارة هذا النوع من المخاطر عن طريق اجراءات عمل و آليات متابعة داخلية ، بينما تتم ادارة المخاطر القانونية عن طريق التشاور الفعال مع مستشارين قانونيين من داخل البنك و من خرجه ، و تتم ادارة الانواع الخرى من مخاطر التشغيل عن طريق تأمين توفر موظفين مدربين و مؤهلين و بنية تحتية مناسبة و عمليات و ادوات تحكم و انظمة فعالة لتأمين تشخيص و تقييم و ادارة جميع المخاطر [1].

و تنشأ مخاطر التشغيل من عدة اسباب اهمها[2]:

- ضعف نظام الرقابة الداخلي و التحكم المؤسسي و العنصر البشري.
- عدم كفاية او فشل الاجراءات الداخلية.
- الكوارث الطبيعية و الحداث الخارجية.

[1] نقلا من الموقع الرسمي لبنك البركة https://WWW.albaraka-bank.com ، (تاريخ الاطلاع 10 ماي 2022)، على الساعة 22:20.

[2] كروش نور الدين، عائشة طبي، **مخاطر صيغ التمويل الاسلامي و علاقتها بمعيار كفاية راس المال لدى البنوك الاسلامية** ، دراسة حالة بنك البركة للفترة(2008-2017)، مجلة آفاق علمية، المجلد 13، المركز الجامعي تيسمسيلت، جامعة غرداية، العدد04،2021، ص253.

- نمو التجارة الالكترونية يجلب معه مخاطر الاحتيال الخارجي.

2. **مخاطر السيولة:** هي المخاطر التي تنشأ عندما يكون البنك عاجزا عن توفير التمويل اللازم لزيادة الأصول او سداد الالتزامات القصيرة العاجلة في استحقاقاتها و ذلك في الظروف العادية او تحت الظروف الضاغطة . إن لدى مجموعة البركة و كل وحدة تابعة اطارا عاما لإدارة السيولة يأخذ في الحسبان متطلبات السيولة فيما يتعلق بحساباتها الجارية و حسابات التوفير و الودائع من البنوك و المؤسسات المالية الاخرى و حسابات الاستثمار المقيدة و المطلقة، بحيث تحتفظ الوحدة بأصول سائلة بمستويات احترازية مناسبة لتأمين القدرة على توفير النقد بالسرعة اللازمة لتوفير جميع التزاماتها، إن ادارة السيولة تقتضي ايضا مراعاة تأثير التدفق النقدي الخارج المحتمل الذي ينتج عن التزامات غير قابلة للإلغاء لتمويل اصول جديدة و ايضا تأثير خطر احتمال حدوث سحوبات كبيرة من قبل واجد او اكثر من كبار العملاء و ذلك بتأمين عدم الاعتماد على عميل واحد او مجموعة صغيرة من العملاء و علاوة على السياسات الداخلية لإدارة السيولة الخاصة بها يكون ايضا مطلوب من كل وحدة تابعة الاحتفاظ بودائع نقدية لدى البنوك المركزية في دولها بما يعادل نسبة مئوية من الودائع لديها حسب ما يحدده كل بنك مركزي و تبلغ هذه النسبة في اكثر الحالات 20% و تقوم مجموعة البركة المصرفية ايضا بالاحتفاظ بأموال سائلة كبيرة تكون مخصصة و متوفرة لوحداتها التابعة في الحالات بعيدة الاحتمال التي قد تحتاج فيها الوحدات للمساعدة . و يتوافق اعداد تقارير ادارة السيولة مع كافة متطلبات الانظمة المحلية[1].

3. **مخاطر الائتمان:** هي مخاطر الخسارة التي تنجم عن اخفاق طرف ما في عقد مالي في الوفاء بأحد التزاماته اتجاه الطرف الآخر و هو ما يتسبب في تحمل الخسارة المالية، إن ذلك ينطبق على البنك في إدارة التعرض لمخاطر التمويل التي تنتج عن استحقاق الاقساط و الايجار في صيغ التمويل مثل: المرابحة و الإجارة، و عمليات تمويل رأس المال العامل مثل: السلم، الاستصناع،، المضاربة و المشاركة، و لدى كل وجدة تابعة لمجموعة البركة اطار عام لإدارة مخاطر الائتمان حيث تقوم كل وحدة تابعة للمجموعة بالتحكم في مخاطر الائتمان بدءا من عملية الموافقة الاولية و منح الائتمان ثم المتابعة اللاحقة للجدارة الائتمانية للعميل و الادارة النشطة للمتعرضات في المحفظة الائتمانية ، و توكل صلاحيات الموافقة على التسهيلات الائتمانية من قبل مجلس ادارة الوحدة التابعة الى لجان يعهد لها بمهام تحليل و تقييم الائتمان وفق سياسات ائتمانية و اجراءات عمليات محددة عمل بها في تلك الوحدة التابعة[2].

[1] نقلا من الموقع الرسمي لبنك البركة https://WWW.albaraka-bank.com ، (تاريخ الاطلاع 11 ماي 2022)، على الساعة 14:22.
[2] نقلا من الموقع الرسمي لبنك البركة https://WWW.albaraka-bank.com ، (تاريخ الاطلاع 11ماي2022)، الساعة 12:07.

4. مخاطر السوق: هي المخاطر التي تنشأ عن التغيرات في ظروف السوق نتيجة التغيرات في أسعار الصرف و السلع و الأسهم مما يؤثر على القيمة الاقتصادية للموجودات المختلفة المعروضة للبيع و الشراء و الاجارة في صيغ السلم و المرابحة و الاستصناع مما يعرض عوائد البنك الى التقلب و عدم الاستقرار نتيجة الارتباط بأسعار هذه السلع في السوق و ما يزيد هذه المخاطر تأثيرا على البنك الاسلامي عدم قدرتها على مراجعة او تعديل اسعار العقود فضلا عن عدم جواز المتاجرة بالعملات لأجل[1].

المطلب الثالث: أساليب مواجهة المخاطر في بنك البركة في الجزائر

تعتبر ادارة المخاطر عملية اساسية و ضرورية للبنك الاسلامي و هي عملية متكاملة و شاملة حيث انه من قبل لم تكن المخاطر تشغل حيزا مهما في ادارة البنك الا ان مستحدثات العمل البنكي و ما نتج عنه من تزايد ادى بالبنك الى استحداث مديرية لإدارة المخاطر تابعة مباشرة الى المدير العام ، تأسست يوم 2009/01/04 لهم مقر منفصل يقع في حي الزيتون ببئر خام و من خلال هذا المطلب سنحاول معرفة اساليب و عمليات السيطرة و مواجهة المخاطر في البنك.

أولا: دراسة الملفات

تعتبر دراسة الملفات بشكل دقيق و معمق خطوة فعالة في تحقيق ادارة ناجحة للمخاطر و هي الخطوة الاولى لهذا الغرض حيث يحرص البنك على اختيار الزبائن بشكل دقيق و يصنفهم حسب المعطيات المتوفرة عنهم و تحليل وضعيتهم المالية من خلال دراسة العناصر التالية:

1. دراسة الميزانية و المديونية بالنسبة للمؤسسات .
2. دراسة التمويل المطلوب.
3. دراسة الجدوى للمشروع .
4. يتم تحديد نوع التمويل الممنوح و الضمانات المطلوبة[2].

[1] بريكي عبلة، فود شعبان، ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، جامعة البويرة، العدد19، ص5.

[2] مختاري مصطفى ، **مرجع سبق ذكره**، ص125.

ثانيا: عمليات مواجهة المخاطر

تأخذ ادارة المخاطر في الحسبان تشكيلة واسعة من المخاطر منها ما هو مشترك مع باقي البنوك و منها ما هو مختص فقط ببنك البركة في الجزائر و هي كما يلي:

1. **مواجهة مخاطر الائتمان:** يسعى البنك للتقليل من مخاطر الائتمان الى استخدام الوسائل التي تتلاءم مع ادوات التمويل الاسلامي المختلفة و المستوفية للشروط الشرعية(سلم، مرابحة، استصناع، اجارة، ...الخ) و هذا من خلال الاساليب و الاجراءات التالية:

أ. دراسة الملفات دراسة دقيقة.

ب. العمل على الحصول على ضمانات و رهون من الزبائن تعطى الاولوية في الرهون و الضمانات للأوراق المالية بحيث تعتبر اكثر سرعة في التوحل الى سيولة من العقارات التجارية و السكنية و الاراضي و يعتمد البنك في تقييم هذه الضمانات على مؤسسة خاصة حيث يفترضان تكون قيمة الضمانات تساوي 120% من قيمة التمويل فما فوق حتى تشكل ضمانا حقيقيا للبنك.

ج. اعطاء الاولوية في منح التمويل للعملاء المصنفين تصنيف ائتماني جيد او اللذين يعرفون بالتزاماتهم اتجاه البنك.

د. مراعاة تطبيق الاجراءات القانونية حسب ما هو معمول به في القانون الجزائري و الحرص على وضوح كل بنوك العقد لتجنب اي تلاعب من جانب الزبون.

هـ. يعتمد البنك سياسة تنويع المحافظ الاستثمارية لتجنب الوقوع في مخاطر ائتمانية لنوع واحد من صيغ التمويل و لتحقيق تغطية متبادلة لأي خسائر ائتمانية بين مختلف المحافظ.

و. يطبق البنك غرامات التأخير بما يشكل ضغطا على الزبون و يجبره على الوفاء بالتزاماته.

- فبالنسبة للمرابحة فهي تمثل 75% من اجمالي تمويلات البنك و بالتالي تعتمد عليها الادارة الناجحة للمخاطر و بالتالي نجاح البنك.
- **إجراءات و اساليب ادارة مخاطر الائتمان في المرابحة:** و تتمثل فيما يلي[1]:

- المرابحة المطبقة في بنك البركة هي المرابحة للأمر بالشراء مع الزامية الوعد بالشراء و بالتالي لا يتحمل البنك اي مخاطر ائتمان ناتجة عن تراجع الزبون عن الشراء كما يتحصل البنك على ضمانات من الزبون للتأكد من تنفيذه للوعد و يكون الضمان بتقديمه لما يمثل 30% من قيمة التمويل.

[1] مختاري مصطفى ، **مرجع سبق ذكره**، ص125.

- يتحصل البنك على ضمانات و رهون عن كل عملية تمويل بالمرابحة بحيث تكون قيمة الضمان و الرهن اكثر او تساوي120% من قيمة التمويل .
- في جالة تمويل المرابحة المتعلق ببيع لسيارات للأفراد حيث لا يمكن اخذ ضمان من الزبون ، يتم ابقاء السيارة تحت ملكية البنك طول مدة السداد مع تأمين السيارة لمواجهة اي طارئ مع الزام الزبون بتأمين السيارة تأمينا شاملا.
- في حالة عدم تسديد الزبون لالتزاماته في الآجال المحددة او تأخره تطبق عليه اجراءات غرامة التأخير.
- يحدد البنك سقفا لأي تمويل بصيغة المرابحة سواء كان السقف يتعلق بالصيغة او الزبون او بالسلعة الممولة.
- قياس المخاطر المتعلقة بكل عملية تمويل و تقدير درجتها و رفع التقارير عنها للإدارة العليا و التوثيق الواضح الذي يبين ان الوعد بالشراء غير قابل للإلغاء و كذلك يبين كل ما يتعلق بالتسديد من حيث قيمة الاقساط ، عددها، اجل دفعها وكذا فترة السماح بالتأخير.
- في حال تعرض زبون مصنف ائتمانيا بشكل جيد الى مشاكل مالية اول حالة طارئة تمنعه من السداد في آجال محددة يحاول البنك تحصيل مستحقاته من الزبون عبر عدة اجراءات منها :
  - التفاوض مع الزبون و متابعته بشكل مستمر من خلال المداومة على الاتصالات معه.
  - وضع اطار زمني مسموح به للسداد.
  - عرض ترتيبات اعادة الجدولة او الهيكلة دون ترتيب زيادة في الدين.

➢ بالنسبة للإستصناع بالإضافة الى الإجراءات المطبقة فيعقد المرابحة يرفق عقد الاستصناع في الغالب بعقد اجارة منتهية بالتمليك يستوفي البنك منها حقوقه عن طريق اقساط ثابتة [1].

2. **مواجهة مخاطر السيولة:** تقوم مديرية ادارة المخاطر بالبنك بالمتابعة المستمرة لتغيرات السيولة و اعداد تقارير عن حالة السيولة في البنك بشكل مستمر و قياسي و تقدير السيولة عبر ادوات و نسب خاصة و رفع هذه التقارير لمجلس الادارة و الادارة العليا و من بين ادوات قياس السيولة المستعملة في البنك ما يلي:

[1] مختاري مصطفى ، **مرجع سبق ذكره**، ص125.

أ. **تحليل الفجوة :** هي أداة لرصد و قياس فائض السيولة من خلال تقييم التدفقات النقدية الواردة و الصادرة في فترة زمنية معينة بحيث تعبر الفجوة عن الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية الخارجة من خلال العلاقة التالية:

الفجوة = التدفقات النقدية الداخلة- التدفقات النقدية الخارجة

ثم يقوم البنك بتحليل النتيجة المتحصل عليها (سالبة او موجبة) و اعداد تقارير عن حال السيولة و تقديم التوصيات عن منح التمويلات فإذا كانت الفجوة موجبة فهذا يعني ان هناك فائض في السيولة اما اذا كانت سالبة فهذا يدل على نقص السيولة و هذا مؤشر على ان حال السيولة غير مرض، لكن في لحقيقة النتائج المتحصل عليها من قياس الفجوة لا تعكس صورة السيولة بشكل دقيق الا بعد تحليل النتائج و الاخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى تؤثر على حالة السيولة في البنك.

ب.**الفجوة بين الأصول و الخصوم:** و هي من بين الطرق التي يمكن ان يلجأ اليها البنك لتقدير احتياجاته في السيولة ، دراسة مراقبة مصادرو استخدامات الأموال و بالتالي معرفة حال السيولة على المدى المتوسط و البعيد، و تعبر الفجوة بين الأصول و الخصوم عن:

- **الفجوة الموجبة:** تدل على ان الحالة المستقبلية للسيولة ستعرف عجزا.
- **الفجوة السالبة:** تعني ان الحالة المستقبلية للسيولة ستعرف فائضا.

➢ و توجد نسب اخرى لقياس السيولة المستعملة في البنك منها :

- **نسب الأصول السائلة:** و تمثل هذه النسبة :

الأصول السائلة/ مجموع الاصول

و يعمل البنك على المحافظة على نسبة السيولة للأصول تفوق 25% من مجموع الأصول

- **نسبة أكبر 10 مودعين:** تساوي هذه النسبة:

قيمة اكبر 10 مودعين/ مجموع الودائع

حيث يعمل البنك على ابقاء هذه النسبة اقل من 10% من مجموع الودائع الجارية الاستثمارية و ذلك لتجنب حصر الودائع في يد عدد قليل من المودعين ، فهذا يشكل خطرا على البنك في حال سحب بعض المودعين ودائعهم مما يؤدي الى نقص السيولة، كل زيادة عن هذه النسبة يتم توظيفها في ادوات سريعة السيولة تتفق آجالها و آجال الزيادة.

➢ كما ان هناك حزمة من النسب المالية الاخرى التي يعتمدها البنك في قياس السيولة و من ثم تصنيف درجة مخاطرها و من بينها نجد ما يلي:

- الحد الأدنى لمتوسط نسبة السيولة بالعملة المحلية(متضمنة نسبة الاحتياطي الالزامي و أخذ اعتبار ودائع البنك لدى بنك الجزائر) هو 40% .
- الجد الأدنى لمتوسط نسبة السيولة بالعملة الاجنبية 35% على ان لا تقل نسبة السيولة للعملة الواحدة من العملات الرئيسية التي يتعامل بها البنك عن 25% .
- **الفجوة التراكمية السالبة / اجمالي الالتزامات لكل عملة** من العملات الرئيسية التي يتعامل بها البنك لا يتجاوز5% للفترات اقل من اسبوع حتى 6 اشهر طبقا لسلم آجال الاستحقاقات.[1]

3. **مواجهة مخاطر السوق:** يعتمد البنك للسيطرة على مخاطر السوق على مجموعة من الاجراءات الاحترازية اهمها[2]:

أ. **نقل المخاطر الى الطرف الآخر:** وفق عقود موازية او عقود وكالة يتحمل فيها الوكيل مخاطر السوق، ففي عقد السلم مثلا يقوم البنك بنقل اي مخاطر متعلقة بتغيرات السوق الى الطرف الآخر من خلال ابرام عقد سلم موازي ، و في عقود المرابحة بإبرام عقود وكالة مع مولين.

ب. **تحديد هامش ربح مسبقا في العقود مع الزامية الوعد بالشراء:** لتجنب تحمل مخاطر الخسارة الناتجة عن النكول عن الوعد، ففي عقد المرابحة يطبق البنك الزامية الوعد بالشراء لتجنب تحمل اي خسارة ناجمة عن تراجع العميل عن وعده ، و بالتالي يتجنب البنك تحمل تكلفة التخزين و بيع السلعة بثمن اقل من ثمن البيع .

ج. **اجراء دراسة شاملة للسوق:** و متابعة تغيرات اسعار السلع فيه و مراقبتها بشكل دائم ، و اعداد تقارير عن حالة السوق و الوضعية التنافسية للبنك ، اذ يقوم بإبرام عقد مسبق مع الممولين بحيث لا يحق لهم تغيير الاسعار ، مع اجبارية تسليم السلعة في الآجال المحددة .

د. **متابعة تغيرات اسعار صرف العملات و تنويع محفظة العملات الأجنبية:** لتجنب تركيز العملات في محفظة معينة و لموازنة التغيرات في الأسعار، و بالتالي عدم التأثر بتغيرات اسعار الصرف لهذه العملات و تفادي اي خسارة تنجم عنها ، ففي عقد السلم يتعرض البنك الى مخاطر تغيرات اسعار الصرف عند الاستيراد فيقوم بتقييم سوق العملة و السلع و الإبقاء على هامش ربح مناسب لتغطية اي ارتفاع في الأسعار او تغير في سعر الصرف.

---

[1] د. بوحيدة محمد، د. عدمان مريزق، **مخاطر صيغ التمويل في المصارف الاسلامية بين السيطرة و التحوط**، اشارة الى بنك البركة الجزائري، ص 188، مقال منشور على الموقع الالكتروني: https:/revues.imist-ma ، تاريخ الاطلاع (13ماي 2022)، على الساعة17:19.

[2] . بوحيدة محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص189-190.

هـ. تقييم الضمانات بشكل دقيق: و الحرص على الحصول على ضمانات لا تتأثر بسرعة بتغيرات السوق و هذا لتجنب انخفاض القيمة الدفترية للضمانات نتيجة انخفاضها في السوق.

4. مواجهة مخاطر التشغيل: تتمثل اجراءات مواجهة مخاطر التشغيل في الاساليب التالية:

أ. السرية التامة اتجاه المعلومات و هو ما يقلل من مخاطر تسريب المعلومات و مخاطر الاحتيال.

ب. التشدد في اتخاذ قرارات منح التمويلات الكبيرة و التدرج في اتخاذ قرارات منح التمويلات الى المستويات العليا كلما ارتفعت قيمة التمويل المطلوب ، تتحقق هذه الاجراءات من خلال سياسات تحديد سقوف التمويلات حسب سلم للمبالغ المطلوبة بحيث يتم ربط القرار بالجهة المخولة لذلك كما هو مصرح به في الوثائق الداخلية للبنك ، من شأن هذا الاجراء انه يقلل من الاخطاء التشغيلية و يزيد من الدقي في اتخاذ القرار .

ج. اجراءات رقابية داخلية (الفصل بين المهام) ،بحيث تمر ملفات التمويل عبر جهات عديدة و مستقلة عن بعضها تزيد من دقة التحليل و تجعل من قرار منح التمويل ذو مصداقية موضوعية .

د. كفاءة العاملين ، اذ يحرص البنك على اختيار العاملين على اساس الكفاءة و المؤهلات و تطبيق نظام تكوين متطور و مستمر يسمح بتطوير قدرات العاملين و زيادة كفاءتهم .

هـ. وجود نظام معلومات متطور، يسمح للإدارة العليا بالاطلاع على كل تفاصيل النشاط في البنك.

و. ارساء نظام للرقابة الشرعية الدائمة و المستمرة على كل النشاطات مما يحقق الشفافية في البنك و المتابعة الدائمة من قبل الهيئة الشرعية للتمويلات و العقود المبرمة ، بحيث لا يتم ابرام اي عقد الا بعد موافقة الهيئة الشرعية ، و هذا لتجنب اي مخاطر ناجمة عن عدم الالتزام بالشريعة و ابرام عقود مشبوهة [1].

[1] بوحيدة محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص190-191.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل استنتجنا ان بنك البركة كان اول تجربة كبنك اسلامي في الجزائر، و لقد لقي نجاحا كبيرا حيث يطبق تمويلات اسلامية خالية من الربا و هو كغيره من البنوك له اهداف يسعى الى تحقيقها و التي ترتبط بالأساليب التمويلية التي ينتهجها كما استنتجنا ايضا ان بنك البركة يواجه العديد من المخاطر التي يعمل على ادارتها و اتباع اساليب و اجراءات للتحوط و التقليل منها و من بين هاته المخاطر مخاطر صيغ التمويل الاسلامية (المرابحة، السلم، الاستصناع،...الخ) اضافة الى ذلك استنتجنا ايضا ان بنك البركة يتعرض كذلك الى مخاطر البنوك التقليدية و المتمثلة في : مخاطر الائتمان و مخاطر السيولة و مخاطر التشغيل.

خـــاتمــة

خاتمة

تعد البنوك الاسلامية جزء من المنظومة المصرفية العالمية ، اثبت وجودها و تميزها من خلال امتداد نشاطها حيث تميزت البنوك الإسلامية بمعاملات تحكمها مجموعة من القواعد المستنبطة من مصادر و احكام الشريعة الاسلامية اذ انها تقوم بتوظيف اموالها طبقا لصيغ تمويل استثمارية متعددة من بينها: (المرابحة، السلم، الاستصناع، المشاركة،...الخ) تعمل على التنوع و التوازن الاجتماعي و الاقتصادي.

كما تعد ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية من الادارات ذات الأهمية الكبرى في المشروع الاقتصادي و هي عملية ضرورية و هامة و متكاملة ، و كما تشترك البنوك الاسلامية في عدة مخاطر مع البنوك التقليدية اهمها: (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة و مخاطر التشغيل)و لكنها تنفرد بمخاطر خاصة بها لاسيما تلك المتعلقة بصيغ التمويل الاسلامي و لكي تكون فعالة لابد من توافر اجراءات و اساليب من اجل ادارة هذه المخاطر للتخفيف و التقليل من حدتها .

و لهذا حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة الاساليب و عمليات السيطرة على المخاطر التي تواجه و تتعرض لها البنوك الاسلامية و ذلك من خلال اجراء دراسة ميدانية حول بنك البركة في الجزائر.

وعليه في نهاية هذه الدراسة توصلنا الى جملة من النتائج كالتالي:

أولا: اختبار الفرضيات

1. **الفرضية الأولى:** و التي تنص على ان المخاطر التي تواجه البنوك الاسلامية تتمثل في مخاطر صيغ التمويل و مخاطر تتشارك فيها مع البنوك التقليدية ، فمن خلال دراستنا للموضوع تبين حقا ان البنوك الاسلامية تواجه مخاطر صيغ التمويل و مخاطر البنوك التقليدية مما نجد ان هذه الفرضية صحيحة .
2. **الفرضية لثانية:** المتمثلة في ان وجود مخاطر تنفرد بيها البنوك الاسلامية يتطلب وجود اساليب ملائمة لإدارة مخاطرها، كذلك تبين من خلال الدراسة صحة هذه الفرضية اي ان البنوك الاسلامية تستطيع ان تستخدم بعض الادوات لإدارة مخاطرها و التي تثبت مشروعيتها لمواجهة مخاطرها.

ثانيا: نتائج الدراسة

1. رغم النشأة الحديثة للبنوك الاسلامية الا انها حققت نجاحا كبيرا و اصبحت منافسا قويا للبنوك الربوية و ذلك من خلال مراعاتها لكل جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية.

2. البنوك الاسلامية لا تتعامل بالقروض الربوية لكونها محرمة لكنها تتعامل بصيغ تمويل عديدة احلتها الشريعة الاسلامية بشروط و اركان حددها العلماء و الفقهاء.
3. تنفرد البنوك الاسلامية بنوع خاص من المخاطر ناتجة عن الطبيعة المميزة لها و مخاطر اخرى مشتركة مع البنوك التقليدية.
4. تتعرض صيغ التمويل في البنوك الاسلامية لمخاطر عديدة.
5. تقدم البنوك الاسلامية خاصة بنك البركة خدمات متنوعة وفق قواعد و احكام الشريعة الاسلامية .
6. يعتمد بنك البركة على صيغ تمويل قليلة المخاطر و من بين الصيغ الاساسية التي يعتمد عليها هي صيغ المرابحة لكونها اقل خطورة و اكثر ضمانا عند تسديد المستحقات مقارنة بصيغ المشاركات عالية المخاطر .
7. يتعرض بنك البركة في الجزائر الى مخاطر الائتمان بكثرة خاصة تلك الناتجة عن التعامل بصيغة المرابحة و ذلك راجع الى التركيز عليها في تمويلاته باعتبارها اقل خطورة .
8. استطاع بنك البركة في الجزائر منذ استحداثه مديرية ادارة المخاطر التحكم و بشكل كبير في معظم مخاطره .

ثالثا: التوصيات

من خلال ما سبق ذكره يمكننا تقديم بعض التوصيات كالتالي :

1. يجب على البنوك تطبيق احكام و قواعد الشريعة الاسلامية بدقة للحفاظ على مكانتها.
2. على البنوك الاسلامية ان تتبادل الخبرات في مجال ادارة المخاطر على المستويين الداخلي و الخارجي.
3. ضرورة سعي البنوك الاسلامية الى اختيار العاملين فيها من اصحاب الخبرات و الكفاءات المتميزة لما له من اثر في التقليل من المخاطر.
4. القيام بدورات تدريبية للموظفين و خاصة في مجال ادارة المخاطر.
5. تطوير ادوات و انظمة لقياس المخاطر وفقا لطرف التقييم الداخلي للاستفادة من مزاياه.

رابعا: آفاق الدراسة

تكملة لموضوع دراستنا نقترح بعض المواضيع التي يمكن للطلبة دراستها لاحقا:

1. تقييم إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية في الجزائر.

2. إدارة المخاطر المالية–دراسة مقارنة ما بين البنوك التقليدية و البنوك الاسلامية–.

3. تسيير مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية.

قـــائمـــة المراجـــع

I- المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب :

1. ابن منظور، **لسان العرب**، الجزء 02، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت،1988.
2. احمد محمد المصري ، **إدارة البنوك التجارية و الإسلامية** ، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،1998.
3. شهاب أحمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الاسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان، 2011.
4. فخري حسن عزي، **صيغ تمويل التنمية في الاسلام**، الطبعة الثانية، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب، جدة، 2006.
5. لقمان محمد مرزوق، **البنوك الاسلامية و دورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي**، الطبعة الثانية، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب،2001.
6. محمد عايد الشوابكة، **عقد التأجير التمويلي د راسة مقارنة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2011.
7. الساعدي حكيم حمود، المفرجي ثورة صادق، الحلي محمد حسن، **المصارف الاسلامية، مفاهيم اساسية و حالات تطبيقية**، الطبعة الاولى، دار بغدادي للكتب للطباعة و النشر و التوزيع، بغداد، 2019.

ثانيا: الرسائل العلمية

1. ابودربالة محمد الصالح، معروف مبروك، **النظام القانوني للبيع بالإيجار في التشريع الجزائري**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، تخصص قانون أعمال، جامعة احمد دراية، ادرار، 2019/2018.
2. احمد بلخير، **عقد الاستصناع و تطبيقاته المعاصرة**، دراسة حالة البنك الاسلامي للتنمية، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الاسلامية، فرع الاقتصاد الاسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2007.
3. إدير سعاد، إكن نجاة، **واقع تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر**، دراسة حالة بنك السلام الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون خاص شامل، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2020/2019.

4. آمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية** ،دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الاسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، فرع دراسات مالية و محاسبة معمقة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011.

5. امينة شيخاوي، **صيغ التمويل المصرفي الاسلامي و دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،** دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة بسكرة(2012-2017)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019/2018.

6. أوسكورت أحلام، بوهمهم مروة، **إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية،** دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة(2010-2016) ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، 2018/2017.

7. أيمن زيد، **ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل،** دراسة ميدانية لبعض المصارف الجزائرية القرض الشعبي الجزائري و المجموعة العربية المصرفية الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، 2013/2012.

8. أيوب بدور، **تأثير ادارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك،** دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و البنوك الاسلامية الأردنية(2007-2018) ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2019/2018.

9. باحمد ياسمينة، **ادارة مخاطر التمويل في المصارف الاسلامية،** دراسة حالة المصارف الاسلامية الخليجية من 2008 الى 2017، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، ميدان العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة احمد دراية، ادرار، 2017/2016.

10. بادة مراد، **ادارة مخاطر صيغ التمويل الاسلامي** ، حالة وكالة ادرار- بنك الخليج (AGB)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة احمد دراية، ادرار، 2018/2017.

11. بلال فوزية، **الصيرفة الاسلامية في الجزائر معوقاتها و سبل تطويرها**، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2020/2019.
12. بلاوي سعيد، قومة الحسين، **ادارة مخاطر الصيرفة الاسلامية في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي IFRS07** ، دراسة حالة مصرف السلام الجزائري، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة احمد دراية، أدرار، 2020/2019.
13. بن شعبان نوال ، بعابشة يسرى، **العوامل المؤثرة على ربحية البنوك الاسلامية**، دراسة حالة مصرف السلام (الجزائر)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر ، الطور الثاني ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج،2021/2020.
14. بن عزة هشام، **دور القرض الايجاري leasing في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران،2012/2011.
15. بن ناصر دليلة، **دور الصيغ المصرفية الاسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة برج بوعريريج، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في المالية و المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، 2018/2017.
16. بوجمعة طارق، قاسمي جمال، **مخاطر التمويل لدى البنوك الاسلامية**، دراسة حالة بنك السلام في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021/2020.
17. بوزيدي صورية، **البنوك الاسلامية و علاقتها بالبنك المركزي**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة ام البواقي، 2014/2013.
18. بوسعدية مسعود، حميدي امينة، **واقع ادارة المخاطر الائتمانية في البنوك الاسلامية**، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2019/2018.

19. بوضياف جهاد، **إدارة مخاطر لسيولة في البنوك الاسلامية**، دراسة جالة بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

20. بوعلي دليلة، **ادارة المخاطر المصرفية بين البنوك التقليدية و البنوك الاسلامية دراسة مقارنة** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و ادارة المخاطر، جامعة المسيلة، 2015/2014.

21. بوعنيقة سمية، زلاقي ايناس، **بحث سبل تطوير نظام التمويل بالمشاركة في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص ادارة مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، 2018/2017.

22. بوقفالة أمين، **تقييم اداء البنوك الاسلامية العاملة في الجزائر من حيث العائد و المخاطرة**، دراسة مقارنة للفترة(2012-2017)، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021/2020.

23. بومعزة لبنى، **واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفق صيغ التمويل الاسلامي**، دراسة حالة بنك البركة وكالة عين مليلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي،2017/2016.

24. بوناموس ابتسام، **دور صيغ التمويل الاسلامي في تطوير عائدات البنوك الاسلامية**، دراسة حالة بنك دبي الاسلامي(2016-2020) ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، 2021/2020.

25. ثلجي خالد، ثلجي قواسمة، **مخاطر صيغ التمويل في المصارف الاسلامية العاملة جنوب الضفة الغربية و معالجتها من الناحية القانونية**، رسالة ماجستير ادارة اعمال، كلية الدراسات العليا و البحث العلمي برنامج ادارة الاعمال، جامعة الخليل،2019.

26. حسني عبد العزيز يحي، **الصيغ الاسلامية للاستثمار في راس المال العامل**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الفلسفة، كلية العلوم المالية و المصرفية، تخصص المصارف الاسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، 2009.

27. حمادي صفاء، **تقييم تجربة البنوك الخاصة في الجزائر**، دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة الوادي، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015/2014.

28. حمزة ملاوي، **ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية**، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020/2019.

29. حنكة خولة، **بيع المرابحة بالشراء و دوره في زيادة ربحية المصارف الاسلامية**، دراسة حالة تطبيقية لبنك البركة الجزائري وكالة الوادي منذ نشأته، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية، تخصص معاملات مالية معاصرة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي،2015/2014.

30. حياة نجار، **ادارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل**، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013.

31. خضراوي نعيمة، **ادارة المخاطر البنكية**، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و الاسلامية حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، سكرة، 2009/2008.

32. خوالدي اميرة، **تحديات البنوك الاسلامية بين معادلة الاهداف الربحية و المسؤولية الاجتماعية**، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي،2021/2020.

33. رانيا عطار، **قياس كفاءة المصارف الاسلامية السورية**(دراسة تطبيقية مصرف سورية الدولي الاسلامي)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية الاقتصاد و الدراسات العليا، جامعة حلب،2013.

34. رقيق بن برة حمزة، عنان امين ، **ادارة المعاملات البنكية في البنوك الاسلامية**، دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة المسيلة 411، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020/2019.

35. زايدي مريم، **اتفاقية بازل03 لقياس كفاية راس المال المصرفية و علاقتها بإدارة مخاطر** صيغ التمويل الاسلامية(دراسة حالة مصرف ابو ظبي الاسلامي)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في

العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاديات النقود و البنوك و الاسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2017/2016.

36. زروقي احلام، محي الدين عزة، **تنويع صيغ التمويل الاسلامي كآلية لدعم الاقتصاد الوطني**، دراسة حالة بنك البركة وكالة برج بوعريريج، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، 2021/2020.

37. سارة بن حيزية، **اساسيات الصيرفة الاسلامية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2012/2011.

38. سرايش جميلة، **المعالجة المحاسبية و الجبائية لأنشطة البنوك الاسلامية**، حالة بنك البركة الجزائري وكالة سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و جباية، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2015/2014.

39. سعودي مريم، ركيبي سهيلة، **دور البنوك الاسلامية في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، دراسة حالة بنك البركة فرع تيزي وزو(1990-2017) ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة و ادارة محلية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2018/2017.

40. سليم موساوي، **مدى مساهمة صيغ التمويل المصرفي الاسلامي في تحقيق الاستقرار النقدي**، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، فرع نقود و مالية، جامعة الجزائر03، 2016/2015.

41. سميرة رزيق، **ادارة مخاطر التمويل في البنوك**(دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية و البنوك التقليدية)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2011/2010.

42. سندس ريحان باهي، **دراسة واقع فتح نوافذ اسلامية في البنوك التجارية**(دراسة تجارب رائدة(الامارات، ماليزيا، بريطانيا، نيجيريا و الجزائر))، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص ادارة مالية، جامعة ام البواقي،2018/2017.

43. سوسن غربي، **اساليب ادارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية**، دراسة حالة وكالة بنك البركة بباتنة، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة ام البواقي،2014/2013.

44. سيف هشام صباح الفخري، **صيغ التمويل الاسلامي**، رسالة ماجستير في العلوم المالية و المصرفية، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب،2009.

45. شريفي جميلة، العيدي عيشوش، **واقع العلاقة بين البنك المركزي و البنوك الاسلامية** ، دراسة حالة النظام المصرفي السوداني و بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، 2021/2020.

46. شوقي بوقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية، دراسة تطبيقية مقارنة** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2011/2010.

47. طهير اميرة، **إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير بازل** (دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي(CPA ,BEA,BNA,BADR))، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ، 2017/2016.

48. عاد زهير و آخرون ، **التمويل الاسلامي و دوره في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، دراسة حالة بنك البركة وكالة الوادي، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة مستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة الهيد حمة لخضر، الوادي، 2018/2017.

49. عبد الوهاب احمد عبد الله مسعود عياش، **دور المراجع الخارجية في تقويم ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية اليمنية**، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة المحاسبة و التمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، 2016.

50. عبدلي لطيفة، **دور و مكانة ادارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت و مشتقاته SCIS سعيدة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص ادارة الافراد و حوكمة الشركات، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011.

51. عفاف ميسون، **دور صيغة المرابحة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة غرداية (2012-2016)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016.

52. عليقي حياة ، رزقي ايمان، **تسيير المخاطر البنكية وفق متطلبات لجنة بازل** (دراسة عامة حول النظام المصرفي الجزائري)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2018/2017.

53. عماد فراح، **دور البنوك الاسلامية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبا نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014/2013.

54. عناب زكرياء، **البنوك الاسلامية و دورها في تمويل القطاع الزراعي**(دراسة تجربة السودان)،مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة ام البواقي، 2016/2015.

55. فريدة تلي، **استخدام الأساليب الكمية في قياس و إدارة المخاطر المصرفية** (دراسة حالة مصرف دبي الاسلامي في الفترة(2001-2017))، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019/2018.

56. فريزة دفاس، **ادارة المخاطر المالية في البنوك الاسلامية** (دراسة حالة لعدد من البنوك الاسلامية)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص نقود و مالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2016/2015.

57. فيروز حناش، ليلى العجرود، **تقييم السلامة المصرفية للبنوك الاسلامية باستخدام طريقة CAMELS** (دراسة حالة بنك الراجحي السعودي)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل،2019/2018.

58. فيها خير جهيدة، **ادارة المخاطر الاقتصادية في البنوك الاسلامية**، دراسة حالة بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2009-2012)، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2012.

59. قريمس ايناس، لشهب نعيمة، **اثر تطبيق بازل 03 على المخاطرة في البنوك الاسلامية دراسة تحليلية لمجموعة من البنوك الاسلامية السعودية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2019/2018.

60. كردود اسماء، **المنتجات البنكية الاسلامية و دورها في تحسين تنافسية البنوك** ، دراسة حالة بنك البركة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية تأمينات تسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي ، 2016/2015.

61. كريمة السخري، **تقييم الاداء المالي للبنوك الاسلامية و البنوك التقليدية**(دراسة مقارنة باستخدام النسب المالية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة 2010-2015)، مذكرة مقدم لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2017/2016.

62. كمال منصوري، **ادارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية**، دراسة حالة البنوك الاسلامية القطرية والاردنية خلال الفترة من 2005 الى 2013، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018/2017.

63. لمصادفة المختار، طمبو عبد القادر، **ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية**، دراسة حالة مصرف السلام في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة احمد دراية، ادرار، 2019/2018.

64. محبوب نجاة، **مخاطر التمويل البنكي و كيفية الاحتياط لها في البنوك التجارية و البنوك الاسلامية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية تأمينات المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012/2011.

65. محمد احمد جابر جودة، **مدى ملائمة عمليات التمويل و الاستثمار في المصارف الاسلامية لمعايير هيئة المحاسبة و المراجعة الاسلامية** ،دراسة ميدانية تطبيقية على المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2016.

66. محمد بركل، عبد العزيز العزروع، **مشكلة التمويل في المصارف الاسلامية في سوريا**، مشروع للتخرج، كلية إدارة الاعمال، الجامعة السورية الخاصة، 2016/2015.

67. محمد عبد الحميد عبد الحي، **استخدام تقنيات الهندسة المالية في ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية**، اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم المالية و المصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب،2014.

68. محمد نور الدين أردنية، **القرض الحسن و أحكامه في الفقه الاسلامي**، اطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010.

69. مختاري مصطفى، **مخاطر التمويل في المصارف الاسلامية**(دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008/2008.

70. مرازقة صبرينة، **دراسة تحليلية لأثر المعايير الاحترازية على ربحية البنوك الخاصة في الجزائر**، دراسة حالة بنك البركة الجزائري (2014-2018)، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2020/2019.

71. مرزوقي آمنة، بن عثمان جهيدة، **واقع فتح نوافذ التمويل الاسلامي في البنوك التجارية**(دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بالمسيلة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021/2020.

72. مطهري كمال، **دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية و البنوك التقليدية في تحويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، دراسة حالة بنك البركة و بنك القرض الشعبي الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012/2011.

73. مقلاتي خولة، **ادارة مخاطر صيغ التمويل في المصارف الاسلامية حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة ام البواقي، 2015/2014.

74. موسى عمر مبارك أبو محيميد، **مخاطر صيغ التمويل الاسلامي و علاقتها بمعيار كفاية راس المال للمصارف الاسلامية من خلال معيار بازل02**، اطروحة دكتوراه مقدمة الى قسم المصارف الاسلامية، كلية العلم المالية و المصرفية، تخصص المصارف الاسلامية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية،

75. ميلود بن مسعودة، **معايير التمويل و الاستثمار في البنوك الاسلامية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الاسلامي، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2008/2007.

76. نجيب دحدوح، **مساهمة تدابير ادارة المخاطر في تفعيل المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية،** دراسة حالة مؤسسة الاسمنت لافارج حمام الضلعة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص الادارة البيئية في منظمات الاعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2015.

77. هاجر زراقي، **ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية،** دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011.

78. هيفاء غانية، **ادارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 02و 03** ،دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات الوادي(BEA ,BDL,BNA)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015/2014.

ثالثا: المجلات و المنشورات

1.أ. د. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **صيغة عقد السلم و السلم الموازي و تطبيقاتها في المصارف الاسلامية(وفق الضوابط و الشروط الشرعية و المصرفية تجربة البنوك السودانية)**، منتدى فقه الاقتصاد الاسلامي، دبي، 2015.

2.أ. سبع فاطمة الزهراء، أ. د. قويدري محمد، **اساسيات صيغ التمويل الاسلامي المطبقة في الاقتصاد الاسلامي**، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد32.

3.بريكي عبلة، فود شعبان، **ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية**، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، جامعة البويرة، العدد 19.

4.بونقاب مختار، **دور الهندسة المالية الاسلامية في ادارة مخاطر صيغ التمويل الاسلامية** ، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، العدد05، ديسمبر2016.

5.حنان محمد المعيوفي، محمد رضوان عبد العزيز، **ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية**، مجلة الرسالة، العدد 01.

6.د. بوحيدة محمد، د. عدمان مريزق، **مخاطر صيغ التمويل في المصارف الاسلامية بين السيطرة و التحوط**، اشارة الى بنك البركة الجزائري، مقال منشور على الموقع الالكتروني: https:/revues.imist-ma .

7.د. عيساوي سهام، د. حوحو فطوم، د. زيد جابر، **ادارة المخاطر التمويلية في البنوك الاسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مجلة اقتصاد المال و الاعمال، المجلة 03، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، العدد 04، 2020.

8.سليمان ناصر، **تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر الواقع و الآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد04، 2006.

9.ضيف سعيدة، **ادارة مخاطر صيغ التمويل الاسلامية**، مجلة المنتدى للدراسات و الابحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، العدد02، 2019.

10. طاهر بعداش، محمد السعيد جوال، **السيطرة الرقابية على مخاطر صيغ التمويل التجارية الاسلامية و مبرراتها الاقتصادية**، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي الاول حول الاقتصاد الاسلامي الواقع و رهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 23-24 فيفري2011.

11. طهراوي أسماء، بن حبيب عبد الرزاق، **ادارة المخاطر في الصيرفة الاسلامية في معايير بازل**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد19، العدد01،ص65.

12. طوبال ابتسام، عبلة لمسلف، **طرق و اساليب التمويل الاسلامي للسوق العقاري** ،دراسة حالة بنك البركة نموذجا،ress journal-route éducationnel-et social science journal، اسطنبول، تركيا، العدد07، 2020.

13. عبد الوهاب عبد الله مسعود عياس، هلال يوسف صالح ، **مخاطر صيغ التمويل الاسلامي و أثرها على قرار التمويل**(دراسة على عينة من المصارف الاسلامية اليمنية)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، العدد17، 2016.

14. كروش نور الدين، عائشة طبي، **مخاطر صيغ التمويل الاسلامي و علاقتها بمعيار كفاية راس المال لدى البنوك الاسلامية** ، دراسة حالة بنك البركة للفترة(2008-2017)، مجلة آفاق علمية، المجلد 13، المركز الجامعي تيسمسيلت، جامعة غرداية، العدد04، 2021.

15. لقليطي لخضر ، غربي حمزة، **ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية**، دراسة ميدانية، ملتقى اسس و قواعد النظرية المالية الاسلامية، جامعة غرداية،2010.

16. مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، **آلية تطبيق عقد الاستصناع في المصارف الاسلامية**(دول مجلس التعاون لدول الخليج نموذجا)، بحث مقدم الى مؤتمر المصارف الاسلامية بين الواقع و المأمول، دائرة الشؤون الاسلامية و العمل الخيري، دبي، 31ماي-3جوان2009.

17. مفتاح صالح، **مداخلة ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 اكتوبر 200

رابعا: التقارير

1. التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري 2019/2018/2017.
2. التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية2020

خامسا: المواقع الالكترونية

1. https://WWW.albaraka-bank.com. اطلع عليه بتاريخ 20 افريل2022،13:12
2. https://WWW.albaraka-bank.dz. اطلع عليه بتاريخ25افريل 2022، 16:25
3. https://revues.imist-ma . اطلع عليه بتاريخ 13 ماي 2022-17:19

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معالجة مشكلة أساسية تتعلق بإدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية، حيث حاولنا اعطاء نظرة عامة حول البنوك الاسلامية و اهم خصائصها و اهدافها، كما تم التعرف على صيغ التمويل الاسلامي و اهم المخاطر التي تواجه البنوك الاسلامية سواء من حيث مخاطر صيغ التمويل، كمخاطر المرابحة و مخاطر لسلم و غيرها، أومن حيث المخاطر التي تتشارك فيها مع البنوك التقليدية كمخاطر الائتمان و مخاطر التشغيل...الخ، و لقد تم التركيز في هذه الدراسة على المخاطر التي تتعرض لها البنوك الاسلامية خاصة تلك التي يواجهها بنك البركة في الجزائر ، و معرفة مدى تحوط البنك من هاته المخاطر التي تواجهه من خلال الاساليب و الاجراءات المتوفرة لإدارتها. و لقد توصلنا من خلال هاته الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن صيغ التمويل الإسلامية معرضة للعديد من المخاطر منها: مخاطر المضاربة ، المشاركة و مخاطر الاستصناع، ...وغيرها. كما أن بنك البركة يعتمد على صيغ تمويل قليلة المخاطر مثل صيغة المرابحة.

الكلمات المفتاحية: البنوك الاسلامية، صيغ التمويل الاسلامية، المخاطر، إدارة المخاطر، الجزائر.

Abstract:

This study aims to address a basic problem related to managing the risks of financing formulas in Islamic banks, where we tried to give an overview about Islamic banks and their most important characteristics and objectives. , such as Murabaha risks and Salam risks and others, or in terms of risks that they share with traditional banks such as credit risks and operational risks ... etc., and the focus in this study is on the risks faced by Islamic banks, especially those faced by Al Baraka Bank in Algeria And knowing the extent to which the bank is hedging these risks that it faces through the methods and procedures available to manage them. Through this study, we reached a set of results, the most important of which are: Islamic financing formulas are subject to many risks, including: speculation risks, musharaka and istisna risks, ... and others. Also, Al Baraka Bank relies on low-risk financing formulas such as the Murabaha formula.

Keywords: Islamic banks, Islamic financing formulas, risks, risk management, Algeria.

Sommaire:

Cette étude vise à aborder un problème de base lié à la gestion des risques des formules de financement dans les banques islamiques, où nous avons essayé de donner un aperçu sur les banques islamiques et leurs caractéristiques et objectifs les plus importants, tels que les risques Murabaha et les risques Salam et autres, ou en termes de risques qu'elles partagent avec les banques traditionnelles tels que les risques de crédit et les risques opérationnels ... etc., et l'accent est mis dans cette étude sur les risques auxquels sont confrontées les banques islamiques, en particulier ceux auxquels est confrontée la banque Al Baraka en Algérie Et connaissant le la mesure dans laquelle la banque couvre ces risques auxquels elle est confrontée grâce aux méthodes et procédures disponibles pour les gérer. A travers cette étude, nous sommes parvenus à un ensemble de résultats dont les plus importants sont : Les formules de financement islamique sont sujettes à de nombreux risques, notamment : risques de spéculation, risques musharaka et istisna, ... et autres. Aussi, Al Baraka Bank s'appuie sur des formules de financement à faible risque telles que la formule Mourabaha.

Mots clés : Banques islamiques, formules de financement islamiques, risques, gestion des risques, Algérie.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): قويدي تقادي المولود(ة) بتاريخ: 1998/01/04 بـ: مشرة حبيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو رس.) رقم: 206858188 الصادرة بتاريخ: 2021/07/12 عن: برج بوعريريج

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية دراسة حالة البنك البركي في الجزائر

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 15 جوان 2022

التوقيع و البصمة

نظر وصوبق على امضاء المعني

15 جوان 2022

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): محلابي نوال المولود(ة) بتاريخ: 1998/08/10 بـ: بني حسوس

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (آو.س) رقم: 206811389 الصادرة بتاريخ: 2018/04/24 عن: بلدية سيدي عيسى

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة في الجزائر

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/15

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة